

دراسات استراتيجية



دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر

العدد الثاني والعشرون (22) - ديسمبر 2015

المسألة والحسبة النيابية

لعروسي راج

صراع الزعامات على منطقة الشرق الأوسط

العباسي بوعلام

استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية

سميرة تيغيلت فرحات

نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار

بلال مسرجد

الحداثة والدين نظرة نقدية للمنظور الغربي

عبد الحفيظ غرس الله

مستقبل الدولة الوطنية عوامة التهديدات في مواجهة قلة المناعة

زاوي راج

الاستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة

أفنوخ غنية

الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان

أيمن شبانة

رئيس التحرير

د. رابح لعروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراهلات باهم مدير مركز البصيرة
بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة
13 - الجزائر

ها: 023.75.75.81
النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:
markzbassira@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 2006/ 1378
ردم د: 7996 - 1112

التوزيع



دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها: 021.68.86.49

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات
استراتيجية

دورية فصلية محكمة تصدر عن:

مركز البصيرة



للبحوث والاستشارات والخدمات
التعلمية

العدد الثاني والعشرون -22-

ديسمبر 2015

قواعد النشر

- I0) أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
- II) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعته في نهاية البحث.
- I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
- I3) يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
- I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
- I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
- I6) تعبر البحوث عن رأى صاحبيها ولا تمثل بالضرورة رأى الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
- I7) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.
- من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

- تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:
- I) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
- 2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.
- 3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
- 4) ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
- 5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
- 6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
- 7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
- 8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
- 9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). ب: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

الهيئة العلمية

أ.د. عمار بوحوش	جامعة الجزائر 3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر 3
أ.د. سالر برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د. عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. عليبة علاني	جامعة منوبة - تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القاهرة - مصر
أ.د. حضرائي أحمد	جامعة مولاي إسماعيل مكناس - المغرب
أ.د. محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د. بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايح مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة - تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر 1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د. جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د. مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

هيئة التحرير

د. رابح لعروسي - رئيس اللجنة العلمية ورئيس
التحرير

أ. نبيل بويبية. نائب رئيس التحرير

المراشات باهم مدير مركز البصيرة

بلدية واد السمار-حي مأكودي 02 رقم القطعة
13 - الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

markzbassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www.albasseera.net



المحتويات

07	د. لعروسي رابح رئيس التحرير قسم العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3	افتتاحية العدد: المسألة والحسبة
11	د. العباسي بوعلام أستاذ محاضر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3	صراع الزعامة على منطقة الشرق الأوسط
27	أ. سميرة تيغلت فرحات أستاذة مساعدة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3	استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية"
37	أ. بلال مسرحد أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.	نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار
55	أ. عبد الحفيظ غرس الله. أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع، جامعة السانبا وهران	الحدثة والدين: رؤية نقدية للمنظور الغربي.
63	أ. زاوي رابح طالب دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو.	مستقبل الدولة الوطنية: عولمة التهديدات في مواجهة قلة المناعة-الجزائر نموذجا
73	أ. أفنوخ غنية أستاذة مساعدة كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	الاستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة
91	د. أيمن شبانة مدرس العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة	الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان

يبقى الجدل قائماً حول النظام الانتخابي الأمثل، فثمة من يدافع عن نظام الانتخاب الفردي ويرى أنه الأصلح لطبيعة وواقع المجتمع الجزائري، في حين يدافع بعض آخر عن نظام التمثيل النسبي الذي يرى أنه الأنسب لواقع التعددية الثقافية التي يتسم بها الواقع الجزائري، إلا أن هناك مجموعة من المعايير⁽¹⁾، التي ينبغي تحقيقها في النظام الانتخابي لكي يلائم الواقع الجزائري وهي:

القدرة على التمثيل:

فإذا أريد لأي نظام انتخابي أن يحقق الشرعية، ويؤكد على الرضا الانتخابي لأي حكومة، فلا بد أن يعكس إرادة جموع الناخبين وليس مجرد الأقلية منهم

إمكانية وسهولة التأثير:

إذ إن البرلمان يكون ممثلاً لناخبين في حالة شعور هؤلاء بأنهم جزء من العملية السياسية، فحينما يشعر المواطنون بأن أصواتهم الانتخابية مؤثرة، فإنه عادة ما يعملون من أجل التغيير في إطار النظام القائم بدلاً من مساندة الأحزاب أو التنظيمات المناوئة له التي تفرزها وضعية عدم الاستقرار الاجتماعي.

النص على دوافع السلوك التصالحي:

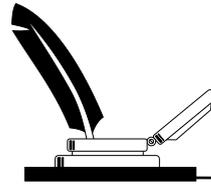
فالنظام الانتخابي ينبغي أن يدعم ويشجع التوافق والتصالح بدلاً من إثارة الصراعات القائمة، وذلك لا يعني فرض سياسة حق الرأي، وإنما يؤكد على الاعتراف المتبادل بالآراء المتعارضة والقبول بالآخر.

المساءلة:

هي مبدأ متعدد الأوجه وهو يشكل أساساً للحكم الجيد عبر شتى الأنشطة الحكومية، والنظام الانتخابي

⁽¹⁾ عبد الرحمان حمدي، " دور ووظيفة البرلمان في إفريقيا: قضايا وإشكاليات عامة"، أعمال حلقة نقاشية: بيوت الخبرة البرلمانية، القاهرة من 22 إلى 24 ديسمبر 2001، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، 2001، ص 513.



الافتتاحية

المساءلة والحسبة النيابية

الدكتور / لعروسي رايح

رئيس التحرير

وتقديم الاقتراحات وطرح البدائل، لاسيما القضايا التي تهم المرأة والأسرة في المجتمع (3).

وعلى هذا الأساس لجأت بعض الدول إلى تخصيص حصة معينة للمرأة Quota، على أن البعض يرفض هذا الحل ويعتبره مجرد حل مؤقت، وعضوا عن ذلك ينبغي التركيز على مسلكين أساسيين:

- الأول يركز على إدماج المرأة في أنشطة الأحزاب السياسية

- والثاني، يساعد على بناء شخصية المرأة وإكسابها الخبرة الضرورية

فإنه إلى حين تعديل البناء الثقافي للمواطن يجب أن تقوم الدولة بكافة مؤسساتها بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال تشجيع تولي المرأة لمعظم الوظائف والسماح بنشاط الجمعيات النسوية، وفي المجال السياسي يتحتم قيام الأحزاب السياسية بدور في هذا المجال، فهذه الأحزاب عادة ما ترفع شعارات حول المساواة وتتناقض وسلوكها أثناء إعداد القوائم الانتخابية، الأمر الذي يؤثر سلبا على ترشيح المرأة في الانتخابات ومن ثم إمكانية انتخابها.

والجزائر شأنها شأن الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا، والتي يُمثل فيها نواب البرلمان بخلفياتهم الاجتماعية والتوزيع الديمغرافي للسكان، فكل ما يهم هو شبكة العمل التي يكونها عضو البرلمان ومدى ارتباطه مع الجماعات الأخرى من أجل حصوله على العضوية، فغالبا ما يسعى العضو إلى تنمية علاقاته بالتنظيمات الحزبية المحلية والنوادي الرياضية ومنظمات المجتمع المدني.

لابد وأن يؤكد على وجود درجة عالية من مساءلة الحكومة وأعضاء البرلمان أمام الدوائر الانتخابية، فتأثير المنتخبين على ممثلهم يعتمد على أمرين، أولهما هو المساحة الجغرافية للدوائر الانتخابية، والثاني هو قدرة المنتخب في اختيار المرشحين، والمساءلة عامة تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة أيا كان منتخبا أم غير منتخب أن يفصح عن أعماله أمام الشعب، وغالبا ما يُدعى هذه التغطية بالشفافية والمسؤولية، وأن يخضع لعقوبات في حال تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة، فهناك المساءلة الخارجية والتي تعني أن يسأل المواطنون المسؤولين الرسميين من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب، أما المساءلة الداخلية فهي أن تسأل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى، مثل تدقيق المحاكم الدستورية مراعاة القوانين للدستور، أو أن يصوت البرلمان ضد الحكومة، أو حين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في الواردات المالية للحكومة، وتعد التنافسية هي حجر الأساس بالنسبة للمساءلة، إذ تفرض التنافسية أساسا أن تتوفر للمواطنين فرصة الاختيار بين المرشحين، وأن تتوفر إجراءات تسمح للمواطنين بالانتقاء بين الخيارات المطروحة، وعليه تؤمن هذه التنافسية للمواطنين فرصة ممارسة حقوقهم بفعالية لمساءلة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات على أعمالهم الرامية إلى خدمة الصالح العام (2).

وفي سياق إشكالية النظام الانتخابي الأمثل وقدرته على تمثيل كافة الشرائح في المؤسسات المنتخبة، تبرز قضية تمثيل المرأة، من خلال دعم هذه المؤسسات بالعناصر النسوية الفعالة والنشطة وصاحبة الخبرة، ويتأسس ذلك بالمبادرة في فتح النقاش

(2) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة حكم

أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز

التضمينية والمساءلة، دار الساقى، لبنان، 2004، ص 46.

(3) عمرو هاشم ربيع، المرأة وقضاياها في مجلس الشعب ودورها

التشريعي، رابطة المرأة العربية، القاهرة، 2003، ص 31.

السياسية، بقدر اهتمامه بالمواضيع ذات المصلحة الخاصة لاسيما أمام تدهور الوضع الاجتماعي وتدني المستوى المعيشي للمواطنين، بالرغم من أن الكثير من نواب البرلمان يثيرون مشاكل المواطنين أثناء انعقاد الجلسات العامة وخاصة عند مناقشة قانون المالية والميزانية .

أما **وظيفة التمثيل وخدمة الدائرة الانتخابية**، فإن الخدمات التي يؤديها المرشح لأبناء دائرته أقوى محدد للمفاضلة بينه وبين غيره، وشعور المرشح بأن هذه الأعمال هي من أسباب استمراره عضوا بالبرلمان في المرة التالية، وأنه في حالة التضارب بين الولاء للدائرة الانتخابية والولاء للمجلس الذي ينتمي إليه فإنه يفضل النوع الأول، ومنه يصبح الدور الخدماتي للنائب لصالح مكاتب الكتل والأحزاب داخل البرلمان على حساب وظيفة تمثيل الجماهير⁽⁴⁾، فالمفروض أن يعرف النائب أنه مندوب عن الأمة وليس عن الدائرة⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

إن التعرف على شبكات العمل تبرز أهم القوى التي تدفع النائب للاستجابة، أو أهم الجماعات التي تتصل بهذا النائب وأهم مصادر المعلومات عن آراء ورغبات الجماهير، فأثناء التقرب من نواب البرلمان لإجراء بعض المقابلات في المجلس الشعبي الوطني في إطار التحضير لهذه الدراسة، تبين أن العدد الكبير من الاتصالات مع النائب البرلماني تأتي من قبيل تنظيمات الحزب وهيئاته، وهذا إن دل على شيء دل

⁽⁴⁾ أنظر برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

<http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.a>

2008/11/14:sp

⁽⁵⁾ مجموعة باحثين، آليات ومعوقات العمل البرلماني، دراسة ميدانية،

القاهرة، جماعة تنمية الديمقراطية، 1997، ص 105

ومن أكبر التحديات التي تواجه عضو البرلمان هي كيفية أداء وظيفته في خدمة الصالح العام وأخذ مطالب الجماهير في حسبانته عند أداء هذه الوظيفة.

وبالرغم من أن عضوية البرلمانيين وطنية فإنه يوجد قدر من التناقض بين المصلحة العامة ومصالح الجماهير في الدوائر الانتخابية، ولكن لا يمكن الجزم بهذا التناقض من الناحية الواقعية، كما أن لشخصية النائب تأثير على علاقته بالدائرة الانتخابية، فيجب أن يخصص النائب أكثر من نصف وقته للاجتماعات الحزبية واللجان وجلسات البرلمان، وأن يخصص ثلث وقته لممارسة نشاطه في الدائرة الانتخابية، على أن تكون وظيفة مراقبة الجهاز الحكومي أولى الأولويات ثم يليها العمل الحزبي داخل البرلمان أو على مستوى اللجان البرلمانية، أما الوظيفة التشريعية فتأتي فيما بعد لأن التشريع الذي من المفروض أن يكون أولى الوظائف اليوم وفي أغلب دول العالم أصبح الجزء الكبير من عملياته يتم إعداده من قبل الجهاز التنفيذي الذي يقدم مختلف النصوص القانونية في شكل مشاريع قوانين بحكم الترسانة المعلوماتية التي تمتلكها الحكومة الأمر غير المتاح لمؤسسة البرلمان.

وعليه أصبحت **الوظيفة التشريعية** لا تأخذ حيزا كبيرا لدى نواب البرلمان فضلا عن الاهتمام بالدور الرقابي كما ببناء في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى حصيلة العمل التشريعي والرقابي لمؤسسة البرلمان، وعلى هذا النحو لا يمكن تقديم وصفة أو خارطة طريق ينتهجها النائب لا تتماشى مع الواقع الذي أصبحت تعرفه جل برلمانات العالم.

أما **وظيفة الاستجابة لمطالب جماهير الدائرة الانتخابية**، فلا يمكن فيها الخروج عن الواقع الذي أثبت أن أغلب المواطنين أصبح يصعب عليهم الاتصال بالنائب البرلماني، كما تجدر الإشارة إلى أمر أساسي أن أغلب هؤلاء المواطنين لا يهتمون بالاتصال بأعضاء البرلمان أو الاطلاع على أعمالهم، إذ الملاحظ اليوم أن المواطن لا يهتم بالقضايا

على قوة الترابط بين النائب وحزبه السياسي أكثر من ارتباطه جماهير دائرته الانتخابية.

كما أن للصحافة دور كبير في تغطية مختلف أنشطة النائب البرلماني لاسيما الصحافة المحلية على مستوى الدائرة الانتخابية التي تبرز عمل النائب وتقدمه عن قرب إلى الجماهير، إن السؤال المطروح اليوم، هل يمثل النواب ناخبهم؟

يتطلب الأمر تمثيل النائب للمواطنين معرفة بأرائهم وانشغالاتهم ورغباتهم من أجل الاستجابة إلى مطالبهم، إذ يمكن لهؤلاء المواطنين أن يوصلوا طلباتهم إلى النواب من خلال المناقشات والجلسات التي تحدث حيال موضوع ما لاسيما أثناء الاجتماعات الحزبية، وخاصة أثناء فترة الانتخابات.

يجب أن نلاحظ أن معرفة النائب لانشغالات سكان دائرته الانتخابية لا يعني بالضرورة الاستجابة لها، ولذلك غالبا ما يقيم الجمهور العلاقة بينه وبين النائب تقييما سلبيا.

تعني تسمية "الشرق الأوسط" مجمل الرقعة الجغرافية الشاسعة التي يقع فيها معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان. غير أنه يجري تسويق هذه التسمية لصياغة تعريف سياسي-ثقافي جديد للمنطقة مختلف تماماً عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط⁽¹⁾. وقد جاء مشروع "نظام الشرق الأوسط"، الذي هندسته المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، كتنقيح للنظام الإقليمي العربي الذي يراد له الذوبان والاندثار، من أجل فرض إسرائيل كمكون من مكونات المنطقة.

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية عالمية تنافست عليها الأمم منذ القدم، بسبب موقعها الهام وثرواتها الهائلة. كما تعاقبت عليها حضارات عظيمة أسهمت في رقي البشرية، وهي أيضاً مهد كل الديانات السماوية. وتعيش هذه المنطقة اليوم، فضلاً عن التنافس العالمي عليها، تنافساً من بعض القوى الموجودة بها على زعامتها وقيادتها. ومن هذه القوى: إيران، وتركيا، والسعودية، وإسرائيل، حيث يُسجّل هنا تراجع الدور المصري بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد.

لم تعرف هذه المنطقة الاستقرار أبداً، حيث تعيش حالة هشاشة دائمة في مجال الأمن، إذ لم تترك التدخلات الخارجية للقوى العظمى مجالاً لاستتباب الأمن فيها. فهذه القوى تسعى إلى السيطرة على المنطقة، أو على الأقل إلى إيجاد موضع قدم فيها يضمن لها مصالحها. وقد عملت هذه القوى الأجنبية على تقنين وتشنيت مكونات المنطقة، من خلال خلق نزاعات بين مختلف دول المنطقة، بل وحتى داخل هذه الدول نفسها، باللعب على أوتار حساسة لتأجيج الصراعات، كإشعال النار الطائفية على وجه الخصوص، للحيلولة دون حصول وحدة أو تعاون بين دول المنطقة التي تعد منطقة إسلامية بامتياز، كما هو معروف.

والحقيقة أن هذه المنطقة المضطربة أصلاً قد ازدادت أوضاعها اضطراباً منذ ظهور دولة إسرائيل، فهذا الكيان المصطنع يسعى إلى السيطرة على

صراع الزعامة على منطقة الشرق الأوسط



د. بوعلام العباسي

جامعة الجزائر 3

الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وقد أصبحت إيران تستغل النعرات الطائفية التي تحدث هنا وهناك في البلاد العربية. فإضافة إلى العراق، فإنها حاضرة في البحرين، وفي اليمن، وفي لبنان، وفي غيرها من الدول العربية، ما يعني أنها تستخدم الورقة الطائفية للضغط وليسط نفوذها في المنطقة. ولم يعد خافياً على الأمريكيين وعلى العالم أجمع أن إيران مثلما هي طرف فاعل في حل بعض قضايا المنطقة، فإنها قد تصبح مصدراً للقلق والاضطرابات فيها. ولذلك، لم يتسرع الأمريكيون في استخدام الحل العسكري مع إيران لتسوية ملفها النووي إلى حد الآن، ولم ينجروا وراء المطلب الإسرائيلي بتوجيه ضربة عسكرية لتحطيم منشآتها النووية.

كان الرأي السائد - ولا يزال - هو أن عراقاً يحكمه الشيعة من شأنه أن يخلق امتداداً إقليمياً لـ " قوس شيعي " يمتد من غرب باكستان إلى البحر الأبيض المتوسط، مروراً بالنظام العلوي في سوريا الموالي لإيران، ويد "حزب الله" اللبناني⁽³⁾. ولعل هذا ما يخشاه بعض القادة العرب.

وعلى صعيد آخر، فإن سعي إيران لامتلاك قدرات نووية قد زاد من مخاوف هؤلاء القادة العرب، وبالأخص الخليجيين منهم، فهم يعتبرون أن الهدف من هذا المسعى الإيراني هو فرض إيران نفسها كقوة ضاربة في المنطقة وليس بهدف التصدي لإسرائيل. والحقيقة أن هذا المسعى أقلق أطرافاً كثيرة، ومن جملتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل على وجه الخصوص.

طوال التسعينيات، دعا مايكل ليدين، وهو أحد المحافظين الجدد الأمريكيين، إلى شن حرب على العراق، تليها حرب أخرى ضد إيران. ولأجل ذلك أسس ما أسماه "مركز إقامة الديمقراطية في إيران" *، الذي يدعو إلى تغيير النظام في هذا البلد. ففي خطاب له بـ "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" في واشنطن، بتاريخ 2003/04/30 بعنوان: "حان الوقت للتركيز على إيران. فهي أم الإرهاب الحديث"، قال: "لقد انتهى وقت الدبلوماسية، وحان وقت قيام إيران حرة، وسوريا

المنطقة وضرب أي قوة محلية تسعى إلى الصعود، ولكن مع ذلك تتنافس دول، كإيران وتركيا والسعودية، على الحصول على مكان الريادة في منطقة الشرق الأوسط. غير أن الإشكال المطروح: هل بإمكان إحدى هذه الدول أن تتبوأ المكانة الأولى أمام إسرائيل في ظل ما تحصل عليه من دعم غربي عظيم، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؟

لمعالجة هذا الإشكال، ينبغي استعراض بعض المعطيات المتعلقة بالدول المتنافسة أو حتى المتصارعة على زعامة منطقة الشرق الأوسط لمعرفة مدى إمكاناتها للحصول على موقع الريادة.

1- إيران:

تحتل إيران موقعاً جيوسراتيجياً شاسعاً وهاماً، ولديها موارد نفطية وغازية معتبرة، وثقل سكاني كبير، هذا فضلاً عن ماضيها التاريخي العريق. فلقد كانت الإمبراطورية الفارسية نداءً للإمبراطورية الرومانية. وقد خلقت كل هذه المواصفات لإيران طموحات لأن تكون قوة إقليمية ضاربة. ولكن منذ عهد الشاه، كانت علاقاتها بالدول العربية، وخاصة الخليجية منها متدهورة جداً، وازدادت تدهوراً مع انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979.

قرر البرلمان الإيراني في عهد الشاه، في عام 1959، أن يجعل من الإمارات العربية مقاطعة رابعة لإيران. ولذلك، فإنه ما إن تم الإعلان عن دستور الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 حتى سارعت طهران إلى رفض الاعتراف بهذه الدولة الجديدة⁽²⁾، التي ظلت تعتبرها امتداداً لإقليمها، ولا تزال تحتل إلى يومنا هذا جزرها الثلاث: جزيرة أبي موسى، وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى.

شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران هاجساً أمنياً كبيراً لدى الكثير من الدول العربية، التي خشيت أنظمتها من مدها ومن نشر المذهب الشيعي فيها. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، ازداد هذا الهاجس بعد أن أصبح لإيران نفوذ كبير داخل هذا البلد المحطم والممزق. لقد أصبح العراق في صميم

يرى الكاتب باتريك سيل بأن الحملة على إيران يشوبها الغموض كما بالنسبة للعراق، ويتساءل إن كانت لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لحماية أمريكا من الإرهاب، أم هي للقضاء على أي تحدٍّ إقليمي لإسرائيل؟ ويعتقد سيل أن الأرجح هو مزيج بين الأمرين، لأن المحافظين الجدد، الذين كانوا متحكمين في السياسة الخارجية الأمريكية، اعتبروا المصالح الأمريكية والإسرائيلية واحدة ولا يمكن التفريق بينهما.

كان لمقولة (محور الشر)، التي جاء بها بوش الابن في خطاب حالة الإتحاد في عام 2002، بالغ الضرر على احتمالات إصلاح العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، بعد أن أصبحت إيران تُصنَّف كجزء من هذا المحور⁽¹⁰⁾. ولعل ذلك ما كان يريده اللوبي الصهيوني، أي الصدام والحرب مع إيران لدرء أخطارها وتحييد أي دور كبير لها في المنطقة.

وبرأي زيغنيو بريجنسكي، فإن الحرب على إيران هي مدخل لمستنقع جديد أكثر اتساعاً وعمقاً من العراق، إذ أن تلك الحرب ستُنهى الدور الحالي لأمريكا في العالم، بحيث ستسقط لفترة تتراوح من 20 إلى 30 عاماً، مما سيفقد موقعا العالمى⁽¹¹⁾، ومن ثم يقضي على طموحاتها الإمبراطورية.

ويقول الكاتب الأمريكي وليم بولك في نفس السياق: "إن سياستنا فيما يتعلق بإيران فاشلة، فنحن لم نستطع حل الأزمة الإيرانية، بالتهديدات، ولا يُرجى حلها على هذا النحو... وفي ظل التهديد بعاصفتنا، سيُلتفُّ الإيرانيون بعضهم حول بعض، بغض النظر عن مشاعرهم تجاه حكومتهم، ويتجلى هذا في المسألة النووية"⁽¹²⁾.

انتقد هنري كيسنجر، هو الآخر، منهجية المحافظين الجدد، في عهد الرئيس بوش الابن، والقائمة على التساهل في اللجوء إلى القوة أو الاعتماد عليها كخيار أولي، حيث رأى أن نجاح أي تجربة لحل قضايا الانتشار النووي تعتمد على قدرة الدبلوماسية على منح ضمانات أمنية للبلاد التي

حرة، ولبنان حر"⁽⁴⁾. وبعد ذلك بأسبوع، ألقى ليدين محاضرة في معهد "أميركان إنتربرايز"، دعا فيها مرة أخرى إلى توجيه ضربة أمريكية لإيران⁽⁵⁾، لثبتيها عن السعي لأن تصبح قوة نووية.

وفي السادس من مايو من عام 2003، اشترك "المعهد التجاري الأمريكي" مع "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" و"معهد هودسون"، وهما من المؤيدين لإسرائيل، في عقد مؤتمر حول إيران دام يوماً كاملاً، وطالب الكثير من المشاركين الولايات المتحدة بتغيير النظام الإيراني واستبداله بنظام ديمقراطي⁽⁶⁾، متجاوب مع أمريكا ومع إسرائيل.

أسالت أقلام المحافظين الجدد في أمريكا الكثير من الحبر للدعوة إلى إحداث تغييرات في إيران. فقد كتب وليام كريستول مقالاً في صحيفة ويكلي ستاندر في 12 مايو من عام 2003، يقول فيه: "كانت معركة تحرير العراق المعركة الكبرى الأولى لمستقبل الشرق الأوسط... لكن المعركة التالية، التي نأمل ألا تكون معركة عسكرية، هي ضد إيران"⁽⁷⁾.

يعود عداء المحافظين الجدد لإيران إلى عهد سقوط الشاه وانتصار الثورة الإسلامية. ففي مطلع الثمانينيات، وضع المؤرخ البريطاني الصهيوني برنارد لويس خرائط لتقسيم إيران إلى سبع دويلات⁽⁸⁾، لدفع أي خطر محتمل قد يصدر منها نهائياً. وقد قوبل سعي إيران لدخول النادي النووي بعدم الترحيب من قبل الغرب خاصة، وعلى رأسه الولايات المتحدة. وقد أعلن المحافظون الجدد واللوبي الصهيوني حالة استنفار قصوى، خوفاً على أمن إسرائيل ومستقبلها.

أصبح النظام في إيران، وخاصة في عهد الرئيس بوش الابن، هدفاً للمحافظين الجدد، وخاصة بسبب دعمه لـ "حزب الله" اللبناني، حيث ربطوا إيران بالإرهاب، واتهموها بإرسال عملاء لتشجيع شيعة العراق على مقاومة الأمريكيين وإقامة دولة إسلامية⁽⁹⁾. كما لاحظت إدارة بوش الابن بأنها زادت كثيراً من قوة إيران بإزالة نظام صدام حسين، بعد أن كان العراق من قبل يمثل القوة الموازنة لها في منطقة الشرق الأوسط.

نووي، وترفض السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بأي تفتيش، كما ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية⁽¹⁷⁾. وهنا تسلك إسرائيل نفس سياسة "ازدواجية المعايير" التي تسلكها أمريكا تجاه الآخرين، فهي تُجَلُّ لنفسها امتلاك السلاح النووي، بينما تسعى لتحريم امتلاكه على الآخرين. فهي تسعى دوماً إلى إخافة أعدائها من العرب والمسلمين، بينما ترفض أن يجروا أحد منهم على إخافتها بأي سلاح، حتى وإن كان تقليدياً.

يقول سكوت ريتنر Scott Ritter، كبير مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق في الفترة الواقعة بين 1991 و1998، بأن إسرائيل واللوبي الإسرائيلي يقودان أمريكا نحو المسار المؤدي إلى الدخول في حرب مع إيران⁽¹⁸⁾. وترى بعض السفارات المعتمدة في واشنطن بأن "الأيباك" هي المسؤولة عن إذكاء نار العداء تجاه إيران في إدارة بوش الابن⁽¹⁹⁾، من خلال الحملة الشرسة التي تخوضها ضد إيران على مختلف الأصعدة.

ويقول ريتنر أيضاً بأنه "لا يوجد شخص في العالم يريد هذه المواجهة باستثناء إسرائيل. وينبغي ألا يساور أي شخص شك في أنه في حال نشبت حرب بين أمريكا وإيران، فستكون حرباً صُنِعت في إسرائيل وليس في أي مكان آخر"⁽²⁰⁾، وسيدفع فاتورتها -بطبيعة الحال- دافع الضرائب الأمريكي والجنود الأمريكيون، كما حصل في العراق، وفي غيره.

2- تركيا:

بالنظر إلى موقعها المطل على أوروبا وروسيا والشرق الأوسط، فإن تركيا تُشَبَّه بـ "جسر" يربط بين الشرق والغرب⁽²¹⁾. فهذه الدولة عرفت عبر تاريخها العريق علاقات متنوعة بحضارات مختلفة شرقية وغربية. وقد اشتد عودها وصارت إمبراطورية عظيمة وحكمت العالم الإسلامي تحت راية الخلافة العثمانية، وامتد نفوذها إلى أصقاع كثيرة في العالم.

كانت الإمبراطورية العثمانية تربطها علاقات متينة ومتميزة بالعرب، ولكن بعد سقوط الخلافة تغيرت تلك

يطلب منها التخلي عن أسلحتها النووية، كما تحمس لخيار اللعب على أوتار الداخل الإيراني بدلاً من العمل العسكري⁽¹³⁾، الذي سيعقد الأمور أكثر فأكثر.

وفي مقابلة مع الصحفية لالي ويموث، من "نيوزويك"، قال محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في رده على سؤال حول إيران: "لا يمكن معاملة إيران وكأنها حمار، أي بالجزرة والعصا. هذه منافسة على القوة في الشرق الأوسط. لقد سمعوا [الإيرانيون] من الإدارة السابقة [إدارة بوش الابن] كلاماً عن تخصيص أموال لتغيير النظام وعن (محور الشر)، ولو كنت مكانهم لَفَعَلْتِ كل ما بوسعكِ لتحمي نفسك"⁽¹⁴⁾، مخاطباً الصَّحَفِيَّةَ.

وكان للمؤرخ العسكري الإسرائيلي، مارتن فان كريفلد Martin Van Creveld نفس وجهة النظر، حيث قال: "لقد شهد العالم كيف هاجمت الولايات المتحدة العراق، وكما اتضح لاحقاً، من غير سبب على الإطلاق. وفي حال ثبت أن الإيرانيين لم يحاولوا صنع أسلحة نووية، يكونون أناساً مخبولين"⁽¹⁵⁾، وهو ما تنبه له أيضاً رئيس كوريا الشمالية السابق الراحل كيم جونج إيل حينما أدرك بأن بلاده قد تلقى نفس مصير العراق إن هي تخلت عن برنامجها النووي.

وواقع الحال أن سياسة الولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية من أفضل الأمثلة على ازدواجية المعايير، "فأسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل" هي جُملة يَحْرُمُ النطق بها من أي مسؤول أمريكي -كما يقول نعوم تشومسكي- لأن تلك الجملة تثير السؤال: "لماذا كل هذه المساعدة لإسرائيل إذا كان تشريع المساعدة الخارجية منذ عام 1977 يمنعها عن أي دولة تطور سلاحها النووي؟"⁽¹⁶⁾. وبناءً على ذلك، فإن هناك من يعتبر الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية مظهراً من مظاهر النفاق، في ظل الكيل بمكيالين في تعاملها مع إسرائيل ومع الدول الأخرى.

وإذا كانت إسرائيل ترتعد خوفاً من التهديد الإيراني، فإن لديها ترسانة كدّست فيها ما يُقدَّر بـ 250 سلاح

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة الدول الإسلامية، وبعد ذلك أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية. وفي المقابل، لعبت تركيا دوراً هاماً في تقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الأطلسي الذي احتضنته تركيا في عام 2004، كما زادت من تقاربها مع العالم العربي من خلال مناهضتها للعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006 وعلى غزة في عام 2009، وسجلت حضوراً مشرفاً لها في فك الحصار الإسرائيلي على غزة (25).

وقد كانت انتفاضة طيب رجب أردوغان على شمعون بيريز في منتدى دايفوس في شهر يناير من عام 2009، احتجاجاً على التدخل العسكري الإسرائيلي، في غزة ذات صدى إيجابي في كل أنحاء العالم الإسلامي الذي بارك تلك الخطوة، التي اعتُبرت كمؤشر على رغبة تركيا الملحة في العودة إلى محيطها الطبيعي وعلاقاتها التاريخية بالعالم العربي.

وبهذه المواقف الجريئة والخطوات الكبيرة، تكون تركيا قد فصّلت التقارب مع العالم الإسلامي والعربي، وتم اعتبار ذلك على حساب تحالفها مع إسرائيل، التي يربطها بها اتفاق استراتيجي يعود إلى عام 1990 (26)، مما أدى وقتها إلى تدهور العلاقات بين الطرفين.

والحقيقة أن المصلحة فرضت على تركيا الرجوع إلى العالم العربي؛ ويقول سيرهات أركمين، الباحث في معهد "أسام" التركي للأبحاث الاستراتيجية، بأنه "إذا أرادت تركيا أن تساعد في حل المشاكل في المنطقة، خاصة الوضع في شمال العراق، فإن الأمر يحتاج إلى اتفاق جديد مع الدول العربية" (27). فقيام دولة للأكراد في شمال العراق سيخلق لتركيا مشاكل جمة. ولذلك، فهي مجبرة على التعاون مع الدول العربية والتنسيق معها لتجنب حصول مثل هذا السيناريو.

تتبنى تركيا منذ بضع سنوات سياسة دبلوماسية واقتصادية طموحة في منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً في القوقاز وروسيا، وخاصة منذ مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية. فعلاوة على الاهتمام بملفات حساسة،

العلاقة كثيراً ولم تعد كسالف عهدها، وانتقلت في بعض الأحيان من النقيض إلى النقيض.

تميزت هذه التحولات بالكثير من التوتر في بعض الأحيان إلى حد القطيعة، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث راحت تركيا الجمهورية تتبنى أطروحات مخالفة تماماً لما كان سائداً أيام الخلافة العثمانية، حيث انتهج مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاترك المبادئ الأوروبية لإدارة الدولة ونشر الثقافة العلمانية على نطاق واسع، ورافق ذلك هجوم عنيف على الثقافة الإسلامية والعربية على وجه الخصوص، فكانت تركيا أول دولة إسلامية تفصل الدين عن الدولة، الأمر الذي أدى إلى ابتعادها أكثر عن العالم العربي (22) وأيضاً الإسلامي. فقد تخلت عن كتابة لغتها بالحروف العربية التي استبدلتها بالحروف اللاتينية، وأغلقت المدارس القرآنية، وحاربت كل ما يمت إلى الإسلام بصلة.

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في عام 1949، وقامت بتمتين علاقاتها معها، إلى حد إقامة حلف عسكري مخيف للأمن العربي، كما اعترضت على استقلال الجزائر (23)، التي اعتبرتها قطعة فرنسية.

كان التوجه الأول لتركيا نحو الغرب، حيث شاركت في المبادرات والمؤسسات الأوروبية-الأطلسية (مخطط مارشال، حلف شمالي الأطلسي، مجلس أوروبا). وبهذه الطريقة، استطاعت أن تحصل على وضع "دولة مشاركة" في عام 1963 في إطار المجموعة الأوروبية الاقتصادية (24)، وكانت تلك خطوة أولى في نظرها للانضمام إلى هذا التجمع مستقبلاً، ولكن طال الانتظار ولم يتجسد ذلك الحلم.

شهدت أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تغييراً جذرياً في التوجه الاستراتيجي لتركيا، وكان عام 2002 محور التغيير الكامل في العلاقات التركية-العربية. فبجهود سعودية وخليجية، أصبح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من نصيب تركيا، كما تم انتخاب رئيس الجمهورية التركية رئيساً

الطائفية في هذا البلد، حيث طفت على السطح مصالح تركيا وإيران المتضاربة؛ فبينما تدعم إيران الجانب الشيعي، فإن تركيا تدعم السنة⁽³²⁾. هذا فضلاً عن اختلافات موقفي البلدين إزاء الملف السوري. وهكذا، فإن استقرار منطقة الشرق الأوسط وتقادي الصدام المكشوف بين السنة والشيعية يتوقفان على التفاعل الحاصل بين البلدين إن إيجاباً أو سلباً.

كما يؤكد الخبراء السياسيون والإعلاميون بأن الصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط لم يقتصر على اللعبة السياسية بين البلدين، بل تعداه إلى مجال الفن والدراما، لينشر كل منهما ثقافته ومعتقداته في البلاد العربية على وجه الخصوص. فالدراما الإيرانية تلعب على الجانب العقائدي عن طريق المسلسلات والأفلام الدينية التي تجسد الأنبياء وغيرهم، أما المسلسلات التركية فتلعب على الوتر العاطفي لدى الشباب⁽³³⁾.

أما علاقات تركيا مع العالم العربي فقد عرفت ازدهاراً كبيراً. فقد صارت تركيا على رأس قائمة المستثمرين الأجانب في الكثير من البلدان المجاورة بدءاً بسوريا، حيث كان يمثل رأس مال الاستثمار التركي أزيد من مليار دولار، ولدى تركيا أزيد من ألف مؤسسة حاضرة في كردستان العراق. كما أصبحت عدة دول أسواقاً هامة للسلع التركية؛ فقد انتقلت صادرات تركيا نحو سوريا وإيران على التوالي من 232 و157 مليون دولار في عام 1999 إلى 1,3 و2,1 مليار دولار في 2008، وانتقلت الصادرات التركية نحو الإمارات العربية من 240 مليون دولار في 1998 إلى 8 ملايين دولار في 2008، وصادراتها نحو ليبيا من 67 مليون دولار في 2001 إلى 1,1 مليار دولار في 2008. وللإشارة، فقد عرفت صادرات تركيا الإجمالية ارتفاعاً مذهلاً منذ 1980، إذ قفزت من 2,2 مليار دولار في 1979 إلى 12 مليار دولار في 1990، ثم من 28 مليار دولار في عام 2000 إلى 132 مليار دولار في عام 2008⁽³⁴⁾.

فإنها ترغب في جعل جيرانها الشرقيين شركاء اقتصاديين وتجاريين مفضلين⁽²⁸⁾.

فبعد التعديل الحكومي الذي أعقب الانتخابات المحلية لعام 2009، جاء على رأس الدبلوماسية التركية السيد أحمد داود أوغلو، الذي سرّع من وتيرة حل الخلافات القائمة مع أغلب الجيران، من أجل تجاوز الأخطار التي تهدد أمن المنطقة. وقد تُرجمت هذه الإستراتيجية المبنية على حسن الجوار بالتحسن المذهل للعلاقات مع سوريا، وإقامة روابط رسمية مع حكومة المنطقة الكردية في شمال العراق، والتوقيع على بروتوكولين لإقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا، وتعميق التعاون الاقتصادي والطاقي مع روسيا. ومن جهة أخرى، وبعد أن أُطرت محادثات مباشرة بين دمشق وتل أبيب، كانت أنقرة ترغب في أن تكون وسيطاً لحل الملف النووي الإيراني، وكذلك وسيطاً لحل الصراع الدائر بين مختلف الفصائل الفلسطينية⁽²⁹⁾.

ولكن رغم ذلك التقارب مع إيران، فإن الملف النووي الإيراني ظل يؤرق تركيا. فبرأي المحللين السياسيين، لن تكون تركيا سعيدة وهي ترى إيران في طريقها إلى امتلاك السلاح النووي. فالمسؤولون الأتراك أعلنوا موقفهم في هذا الخصوص بوضوح وهو أن امتلاك إيران القنبلة النووية يشكل تهديداً على أمنهم وعلى أمن المنطقة⁽³⁰⁾.

يقول الباحث التركي سيرهات أركمين: "لدينا اليوم تعاون استخباراتي مع طهران. لكن في التسعينيات كان الأمر مختلفاً، لأن طهران كانت تساند حزب العمال الكردستاني ضد تركيا. الآن لدينا مع طهران تعاون مشترك، لكن في المستقبل إذا أصبحت إيران أقوى دولة في المنطقة، فإن مسار العلاقات بين إيران وتركيا سيتغير بسهولة. فوجود جار إقليمي قوي جداً يساوي مشكلة بالنسبة للأتراك. إيران قوية تعني جاراً جيداً، لكن إيران قوية جداً تعني مشكلة"⁽³¹⁾.

ويؤكد المحللون السياسيون بأن الصراع بين تركيا وإيران قائم ولم ينته بعد، وقد تجلى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتصاعد حدة التوترات

ترابي في أوروبا. وهكذا، لا يزال ماضي الخلافة العثمانية جاثماً على عقول الأوروبيين.

ورغم العلاقات المتينة التي تربط تركيا بالولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة تعاملت معها -مثل الإتحاد الأوروبي- بمعايير مزدوجة، رغم أنها مارست ضغوطاً على الإتحاد الأوروبي لبدء مفاوضات العضوية مع أنقرة (39).

لقد سبق للجنة بمجلس النواب الأمريكي أن اتهمت تركيا بارتكاب إبادة جماعية في حق الأرمن في عام 1915 إبان عهد الخلافة العثمانية (40). ويعد هذا الموقف دعماً لمواقف برلمانات أوروبية وجهت نفس التهمة لتركيا لعرقلة انضمامها إلى البيت الأوروبي. وقد كان الموقف الفرنسي شرساً بهذا الخصوص، حيث ردت تركيا على فرنسا بأنها هي التي ارتكبت جرائم إبادة في حق الشعب الجزائري.

ولكن رغم ذلك، ظلت تركيا مصرة على دورها ومكانتها الإستراتيجيين في كل من آسيا وأوروبا؛ فقد قال داود أوغلو: "إن تركيا يمكنها أن تكون أوروبية في أوروبا، وشرقية في الشرق، لأنها كلتاها معاً" (41)، ما يعني أن تركيا ستظل همزة وصل بين أوروبا وآسيا وبين الشرق والغرب سواء انضمت إلى الإتحاد الأوروبي أم لم تنضم، وستحظى بمكانة لائقة في الجهتين معاً.

3- السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فهي دولة نفطية كبيرة وذات علاقات قوية بالغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تربطها بها علاقات تاريخية متينة. وتعد السعودية رأس الحربة في مجلس التعاون الخليجي، إذ هي المسيطرة عليه بحكم قدراتها الاقتصادية والبشرية وشاعتها الجغرافية مقارنة بدول المجلس الأخرى. وعلى صعيد آخر، فإنها هي قلب العالم الإسلامي بحكم وجود الحرمين الشريفين المكي والمدني على ترابها، ما أكسبها مكانة رفيعة في العالم الإسلامي.

كان التطور الأكبر للعلاقات التركية بدول الخليج العربي مع السعودية في عام 2006، بعد قيام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بزيارة إلى تركيا. ففي غضون عامين فقط من هذه الزيارة، ارتفع حجم التجارة بين البلدين من 3,3 مليار دولار في عام 2006 إلى 5,5 مليار دولار في عام 2008. وقد توصلت العلاقات التركية - السعودية بزيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى السعودية في عام 2009 (35). ويبدو بأن العلاقات التركية بالعالم العربي ستزداد متانة بعد أن أصبح طيب رجب أردوغان رئيساً لتركيا.

ووفقاً لإحصائيات الحكومة التركية، نمت التجارة البينية بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي من 17 مليار دولار في عام 1998 إلى 166 مليار دولار في عام 2008 (36). ولا شك أن الصادرات التركية حازت على حصة الأسد في هذه التعاملات. ويرى بهجت قراني، الأستاذ في الجامعة الأميركية بالقاهرة، بأنه بحلول العام 2050، سيكون لتركيا جيش من الطراز الأول، ونفوذ أكبر من نفوذ ألمانيا، وأنها ستحلّ الدولة التاسعة من بين الدول الأقوى في العالم (37)، وهذا ما يعني بأنه ستكون لتركيا مكانة مرموقة في منطقة الشرق الأوسط.

يمكن تفسير الميل التركي إلى التعامل مع الدول العربية والإسلامية بإدراك تركيا بأن مساعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي لن تلقى القبول والترحاب - على الأقل على المدى المنظور - بسبب رفض فرنسا وألمانيا هذا الانضمام. فتركيا "المسلمة" غير مرحب بها في البيت الأوروبي "المسيحي". ولذلك، يتم اختلاق مشاكل لها في كل مرة لإبعادها.

لقد التفت عدة دول أوروبية حول فكرة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وكان ذلك الالتفاف دعماً للموقف الفرنسي والألماني، حيث اقترحت تلك الدول عقد اتفاقية شراكة مع تركيا بدلاً من حصولها على العضوية الكاملة في الإتحاد (38). وقد كان واضحاً أن الأوروبيين كانوا ولا يزالون ينظرون إلى تركيا كدولة ذات هوية شرقية بأبعاد إسلامية، ولا يمكن تصورها جزءاً ضمن الإطار الأوروبي حتى وإن كان لها جزء

العالم الإسلامي، ولو أن السعودية هي ذات الحظ الأكبر في هذا المجال، لكونها دولة سنية وغالبية المسلمين في العالم سنة، كما أنها أرض الحرمين الشريفين.

لقد سعت إيران إلى توسيع قوتها في منطقة الخليج، وغالباً ما حاولت السعودية ودول خليجية أخرى احتواء مطلب إيران بالهيمنة. وقد تمكنت السعودية بشكل ثابت من الحفاظ على مستوى أعلى من إيران في مجال النفوذ والسلطة السياسية لدى دول إقليمية، وعلى نطاق واسع (44).

منذ قيام الثورة الإيرانية، أصبح الحجاج الإيرانيون يشكلون مصدر إزعاج للسلطات السعودية بسبب احتكاكهم بالشرطة السعودية نتيجة بعض التصرفات الناجمة عنهم، والتي تعتبرها الرياض إفساداً لموسم الحج ونشراً للفوضى على أراضي المملكة لزعة استقرارها.

ومن جهة أخرى، يقلق السعودية أن ترى يد إيران وراء حركة التمرد الحوثية في اليمن. فالسلطات السعودية تنظر إلى الحوثيين كأداة بيد إيران التي ترغب في توسيع نفوذها في المنطقة، إذ تعتبر هذا النزاع في اليمن حرباً بين أقلية شيعية وحكومة ذات غالبية سنية (45). ويأتي خوف السعودية من انتقال عدوى مشهد الحوثيين إلى الشيعة السعوديين، والذين قد يخلقون متاعب للنظام السعودي في حال تحركهم.

ويشكل عام، تعتبر السعودية التدخل الإيراني في العراق، وفي سوريا، وفي لبنان، وفي اليمن، وفي فلسطين، وفي البحرين، وفي غير ذلك من المناطق، محاولة إيرانية للسيطرة على المنطقة، وإبعاد السعودية عنها وتقزيم دورها حتى داخل البيت العربي نفسه. ولعل أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 قد خدمت إيران كثيراً، حيث مكنتها بعد الغزو الأمريكي للعراق من تقوية نفوذها في العراق وفي دول عربية أخرى. كما أن تلك الأحداث خلقت متاعب للسعودية التي تم اتهامها بصناعة الإرهاب وتفريخ الإرهابيين، الأمر الذي جعلها تشتغل على تبرئة نفسها من التهمة بدلاً من العمل على الحصول

لقد سعت السعودية إلى ترجمة هذه العوامل إلى قوة إقليمية لا يستهان بها في المنطقة، فضلاً عن علاقاتها بالعالمين العربي والإسلامي، فإنها نسجت علاقات قوية مع الغرب ومع الشرق كذلك، وكانت صاحبة قرار فعال في سوق النفط العالمي من خلال عضويتها في منظمة الأوبك.

ورغم العلاقات المتميزة التي تربط السعودية بالولايات المتحدة، فإنها عرفت في عام 1973 تازماً كبيراً حينما شاركت السعودية في مبادرة الأوبك وأعلنت على الولايات المتحدة مقاطعة نفطية ورفع سعر النفط أمام الدول الغربية بنسبة 70%، كرد على الدعم الأمريكي لإسرائيل أثناء حرب 1973 (42). ولكن رغم ذلك، فإن العلاقات عادت إلى مجاريها، وظلت السعودية شريكاً اقتصادياً لا يستهان به بالنسبة لأمريكا، ولكنها لم ترق هي أو غيرها في وجدان الشعب الأمريكي والحكومات الأمريكية المتعاقبة إلى المكانة التي تحتلها إسرائيل، حيث إن تلك المقاطعة النفطية السعودية والعربية لم تغير من الواقع شيئاً، ذلك أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ظل مستمراً ولم يتوقف يوماً.

ظلت السعودية مواظبة على لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، وكان حضورها قوياً في كل المنابر المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبالقضايا العربية الداخلية والبيئية، كما سعت إلى تزعم القاطرة العربية. ولكن سياسات إيران أرادت أن تززع مكانة السعودية، بل وحتى استقرارها نفسه.

لقد تصرفت السعودية وإيران كمتنافسين حقيقيين على بسط نفوذهما في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة الخليج منذ الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 والحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988). ورغم أن الدولتين إسلاميتان، فإن الفروقات القائمة في سياساتهما تكاد تكون مأساوية، ذلك أن السعودية تسعى إلى الحفاظ على الأمر الواقع في المنطقة كقوة إقليمية، بينما تسعى إيران إلى إحداث تغيير ثوري على امتداد الخليج ومنطقة الشرق الأوسط (43). وعلى صعيد آخر، تتنافس الدولتان على تزعم

وفي خضم حملة المحافظين الجدد على السعودية، ظهر ديفيد وُرمسر David Wurmser، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في مؤسسة "أميركان إنتربرايز"، ليزيد الحملة تنهاباً. ففي مقال له، ذكر بأن ابن لادن لم يشن هجمات داخل السعودية لكونه مقرباً من العائلة المالكة السعودية، واتهم الحكومة السعودية بأنها كانت تقدم دعماً مالياً غير محدود لحكومة طالبان، التي تستضيف ابن لادن وتنظيم القاعدة (51). ولتشنيد الخناق على السعودية أكثر فأكثر، اتُهمّت العائلة المالكة بالوقوف سياسياً ومالياً وراء تفجيرات 11 سبتمبر.

إن عداة اللوبي الصهيوني للسعودية ليس بالأمر الجديد، ففي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال، تَحَوَّل الكونغرس الأمريكي إلى حلبة صراع ضارٍ عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد بيع طائرات "أوكس" للسعودية، فقد وقفت الأيباك بشدة ضد تلك الصفقة، وكان مصير أعضاء الكونغرس الموافقين عليها التقاعد (52)، حيث عملت الأيباك على تهميشهم وتحطيمهم مهنيًا واجتماعياً أيضاً، ولعب المحافظون الجدد الأمريكيون دوراً كبيراً في تلك الحملة لمؤازرتها، واستعملوا كل وسائل الترغيب والترهيب للحيلولة دون ظهور مواقف مشابهة من أي عضو في الكونغرس في المستقبل قد تعارض رغبة اللوبي الصهيوني وسياساته. ولكن رغم كل تلك الضغوط، كانت بعض الأصوات في هذه المؤسسة التشريعية تشذ عن منطوق الخضوع والخنوع، محتكمةً إلى ضمائرها، لتجهر بالحقيقة "الممنوعة" حيال بعض القضايا العربية والإسلامية، بالرغم من المصير القاتم الذي ينتظرها.

لقد وقفت إسرائيل بقوة للحيلولة دون حصول السعودية على تلك الطائرات، كما سبق لها أن عبرت عن رفضها الصارخ لكل صفقات التسليح التي تبرمها الولايات المتحدة مع السعودية أو مع غيرها من الدول العربية، وخاصة تلك الصفقات المتعلقة بالأسلحة المتطورة.

لقد أرادت إسرائيل أن تجرد السعودية من أي دور قيادي لها في المنطقة، ولا تقوت فرصة إلا ونالت من

على دور لائق لها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أفسح المجال لإيران للعمل بحرية أكبر في المنطقة.

كانت تبعات هجمات 11 سبتمبر عسيرة جداً على السعودية، التي تربطها علاقات قديمة ووثيقة بالولايات المتحدة. فانتماء خمسة عشر شخصاً، من بين الأشخاص التسعة عشر المشاركين في تلك الهجمات، إلى السعودية، جعل هذا البلد في موقف صعب. فقد بدأت آلة إدارة بوش الابن تشتغل لتسويق فكرة خطيرة مؤداها أن "السعودية بيئة طبيعية وثقافية منتجة للإرهاب" (46). ولو أن تلك الحملة كانت سابقة على أحداث 11 سبتمبر بعدة أعوام.

بتاريخ 10 يوليو من عام 2002، طلب المحافظ الجديد ريتشارد بيرل Richard Perle من لوران مورافيك Laurent Murawiec، وهو محلل بمؤسسة "راند كوربوريشن للأبحاث" (Rand Corporation) بأن يتوجه بمدخلة أمام "مجلس سياسات الدفاع" (وهو هيئة استشارية تابعة للبنتاغون)، على خلفية أحداث 11 سبتمبر. وكانت الكلمة التي ألقاها صدمة حقيقية للنظام السعودي. فقد وصف السعودية بأنها "مصدر الشر، ومحركه الأساسي، وأخطر الخصوم" (47). كما قال بأن "السعوديين يَنشُطون على مستوى كل حلقات السلسلة الإرهابية، من التخطيط إلى التمويل، من المناضل إلى الإيديولوجي وإلى الزعيم..." (48)، متهماً إياها بدعم أعداء الولايات المتحدة، وبالتالي تهجم على حلفائها، في إشارة منه إلى إسرائيل.

وبقيام ريتشارد بيرل، رئيس مكتب سياسات الدفاع، بدعوة مورافيك لإثارة موضوع السعودية وعلاقتها بأحداث 11 سبتمبر، يكون قد حاول "وضع السعودية في موقع دفاعي حرج"، على حد تعبير جيفري كمب، الباحث والخبير في شؤون منطقة الخليج (49)، وهو مبتغى إدارة بوش الابن ككل. فبتسريته أقوال لوران مورافيك للصحافة، استطاع ريتشارد بيرل أن يُعَبِّر، وبصوت عال، عما لم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية الإفصاح عنه بشكل رسمي (50). ولذلك، لقيت كلمته استحسان الإدارة الأمريكية غير المعلن، والمفهوم من الصمت الذي التزمته.

الأمريكية؟ وما هي حلقة الصلة بالنسبة لإسرائيل؟"، ولكن بيرل نفى صلة إسرائيل بالموضوع، وراح يتحدث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وارتباطه بالإرهاب⁽⁵⁵⁾، دون أن يقدم أدلة على ما يقول.

علّق الصحفي والمحافظ الجديد، تشارلز كورثامر، في مقال نشرته مجلة "تايم Time" في 17 فبراير من عام 2003 على الحرب ضد العراق، بشكل صريح وواضح، بأنها ليست فقط لنزع أسلحة صدام، بل هي لإعادة تشكيل المنطقة، مُبَيِّنًا أن ما تحتاجه الولايات المتحدة في العالم العربي ليس استراتيجية خروج، بل استراتيجية دخول، والعراق هو البوابة⁽⁵⁶⁾. وكان بول ولفوفيتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي، الداعي إلى تغيير النظام في العراق، يقول هو الآخر بأن "الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط يمر عبر بغداد"⁽⁵⁷⁾، ما يعني -برأيه- أن الحرب على العراق ستؤدي إلى إرباك حركات المقاومة الفلسطينية، مثل حركة "الجهاد الإسلامي" وحركة "حماس"، بالإضافة إلى "حزب الله" في لبنان. كما ستمنح هذه الحرب الضوء الأخضر لإسرائيل للتصدي لهذه الحركات، وقمع الفلسطينيين تحت غطاء "مكافحة الإرهاب"، والاستمرار في بناء المستوطنات.

كانت كل الدلائل تكشف عن أمنية إسرائيل في أن تشن الولايات المتحدة هجوماً على العراق كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى تستهدف الدول المعادية لإسرائيل. ففي فبراير من عام 2003، نشرت صحيفة "هاآرتز" الإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، كان يحث الولايات المتحدة على التحرك تجاه إيران وليبيا وسوريا بعد افتراض نجاح الولايات المتحدة في تدمير العراق⁽⁵⁸⁾. كما صرح وزير الدفاع الإسرائيلي وقتذاك، شاول موفاز، في لقاء جمعه بوفد رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية: "إن لنا مصلحة كبيرة في إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب [على العراق]. إن إسرائيل تعتبر إيران وسوريا خطراً قائماً، وتتمنى أنه بعد التخلص من صدام حسين أن تتوالى أحجار الدومينو بالسقوط واحداً تلو الآخر"⁽⁵⁹⁾.

حكامها، الذين تتهمهم بدعم الإرهاب العالمي. لكن رغم كل تلك الحملات الشرسة، فإن السعودية تبقى دولة محورية في المنطقة وحتى خارجها.

4-إسرائيل:

سعت إسرائيل منذ نشأتها إلى فرض وجودها كقوة بدون منازع في منطقة الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على الدعم الأمريكي والغربي لها. ولمسح المنطقة من طابعها العربي والإسلامي، فقد اجتهد القادة الإسرائيليون واللوبي الصهيوني وحلفاؤهما في إيجاد صيغ ومشاريع من شأنها أن تحقق ذلك المبتغى، كمشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد كانت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 الصورة الأوضح لتجسيد هذه المشاريع.

أوردت صحيفة "هاآرتز" الإسرائيلية بأن فكرة الحرب على العراق دَعَمَهَا منذ مدة 25 مفكراً أمريكياً من اليهود المتصهينين، الذين دفعوا بوش الابن إلى تغيير التاريخ بحرب كبرى من أجل إقامة شرق أوسط جديد، وبَزَرُوا دعوتهم تلك بحجة غياب الديمقراطية والحريات في هذه المنطقة⁽⁵³⁾.

وقد اعترفت صحيفة "وول ستريت جورنال" في مقال لها بحقيقة فكرة "تغيير الأنظمة" التي تدور في أذهان المحافظين الجدد في زمن إدارة الرئيس بوش الابن، وكان عنوان المقال شديد الوضوح: "حلم الرئيس ليس تغيير نظام وحسب بل تغيير المنطقة". وجاء في المقال بأن "إيجاد منطقة ديمقراطية موالية للولايات المتحدة هو هدف تمتد جذوره إلى إسرائيل والمحافظين الجدد"⁽⁵⁴⁾، ما يؤكد مدى ترابط هذين الطرفين واشتراكهما في نفس الأهداف.

كانت الشكوك بوجود أيادٍ إسرائيلية، أو على الأقل مصالح لها في الحرب على العراق مستشرية لدى الجميع، في داخل أمريكا كما في خارجها. فقد وجه الصحفي تيم راسيت سؤالاً مباشراً في حصة تلفزيونية إلى المحافظ الجديد رينشارد بيرل: "هل يمكنك أن تؤكد للمشاهدين الأمريكيين... أننا في هذا الموقف ضد صدام حسين والإطاحة به من أجل المصالح

قريبة من إسرائيل، حيث إن إسرائيل - كما يضيف - سيكون لها حليف جديد في المنطقة، وهذا الحليف الجديد يستطيع أن يؤثر بسبب موقعه على التطورات في تركيا وإيران وسوريا. وإذا قامت حرب بين إيران وأمريكا، فإن إسرائيل، بسبب تلك الدولة الكردية شمال العراق، ستكون في وضع استراتيجي أفضل فيما يتعلق بأي احتمال للتصعيد مع إيران⁽⁶⁴⁾.

ولذلك، ارتبط معيار تقييم الحرب على العراق، بالنسبة للمحافظين الجدد، بما تحققه إسرائيل من مكاسب توسعية في الشرق الأوسط أكثر منه بأهداف القوات المسلحة الأمريكية ومكانتها⁽⁶⁵⁾. ولا عجب إذًا، أن يُعيّن الجنرال السابق، جاي غارنر، حاكماً على العراق بعد احتلاله. فالرجل أرسى علاقات حميمة مع القوات الإسرائيلية المسلحة ومؤيديها الأمريكيين، فضلاً عن كونه عضواً في "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي"⁽⁶⁶⁾، وهو ما يؤكد بأن الرجل سيحرص على تحقيق المصالح الإسرائيلية في العراق، بل وعلى محاولة تثبيت الوجود الإسرائيلي في هذا البلد الذي دمرته الولايات المتحدة من جميع النواحي.

كانت مسألة حصول إسرائيل على النفط مؤرقة جداً لها بسبب عجزها عن شرائه من البلدان المجاورة. ولكن مع وصول إدارة بوش الابن إلى سدة الحكم، ومع وجود المحافظين الجدد ضمن طاقمها، ودفعهم لخوض الحرب على العراق، كان أمل حصول إسرائيل على نفط العراق قائماً، وخاصة بعد إقامة نظام موالٍ لأمريكا بعد إسقاط صدام حسين.

لقد سارعت إسرائيل لتفحص هذا الموضوع، حيث طالب وزيرها للبنى التحتية وقتذاك، جوزف بارتسكي، بوضع تقييم لحالة أنبوب النفط القديم الممتد من الموصل إلى حيفا*، وكان يأمل في تجديد عملية تدفق النفط العراقي في حالة قيام نظام غير معادٍ لإسرائيل في العراق في مرحلة ما بعد الحرب. واعتبر بارتسكي أن من شأن أنبوب النفط هذا أن يخفض تكلفة فاتورة الطاقة بنسبة 25 بالمائة، بما أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على الواردات الباهظة الكلفة من

عملت إسرائيل جاهدة، وبدعم من اللوبي الصهيوني، والمحافظين الجدد، والمسيحيين الصهيونيين، والقوميين المتطرفين، وجماعات المصالح في الولايات المتحدة، من أجل الدفع قدماً باتجاه إعلان الحرب على العراق. غير أنه تم استبعاد دورها في غزو العراق عن المناقشات العلنية العامة، كمحاولة لإظهارها بأنها بريئة من تلك الحرب، ولصرف الحقيقة عن عيون الشعب الأمريكي على وجه الخصوص.

وقد وصّف الصحفي مايكل كينزلي Michael Kinsley هذا الصمت بقوله: " كان انعدام المناقشة العلنية العامة حول دور إسرائيل هو الفيل الموجود في الغرفة، كما يقول المثل.. فالجميع يراه، ولكن لا أحد يذكره"⁽⁶⁰⁾، خوفاً من انتقام اللوبي الصهيوني كما هو واضح.

كانت الحرب على العراق مثلاً ساطعاً على عزم المحافظين الجدد على تفكيك العراق إلى ثلاث دويلات تقوم على الإثنيات والولاءات القبلية والدينية، بحيث تكون عاجزة عن مواجهة التوسع الإسرائيلي، ولا سيما في شمال العراق⁽⁶¹⁾. وقد وضع برنارد لويس خرائط ومخططات في مطلع الثمانينيات، من بينها مخطط لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: دولة شيعية، ودولة سنية، ودولة كردية⁽⁶²⁾، مع خلق نعرات فيما بينها للحيلولة دون توحيدها مستقبلاً.

إستغلت إسرائيل الورقة الكردية، فأقامت منذ عام 1970 علاقات وثيقة مع أكراد شمال العراق، ودربت مليشيات منهم، وتجاوزت تلك العلاقات الجانب الاقتصادي للوصول إلى أبعاد سياسية وجيوستراتيجية⁽⁶³⁾، تصب كلها في دعم الأكراد في الإنفصال وإقامة دولة لهم، وكان الهدف الآخر من وراء ذلك خلق مشاكل واضطرابات في كل من تركيا وإيران وسوريا، بحيث سنشهد هذه الدول مطالب انفصالية للأكراد الموجودين فيها.

يرى الباحث التركي أركمين أنه إذا تكونت دولة كردية في شمال العراق، فإن هذه الدولة ستكون حتماً

فبعد ستة أشهر من غزو العراق، واصلت إسرائيل حوض حملتها ضد إيران، وكان المحافظون الجدد يشهرون لتلك الحملة. فقد ورد في مقال للصحفي تيريل أرنولد، بأن وزير خارجية إسرائيل، سيلفان شالوم، ذكر بأن إيران تقترب بسرعة من نقطة اللارجوع في محاولاتها لإنتاج الأسلحة النووية (72)، وكانت تلك صرخة استنفار تحمل بصمات المحافظين الجدد لدفع الولايات المتحدة وحلفائها لضرب إيران.

وقد حاول رعان لوري، من "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية" في واشنطن، ذي العلاقات القوية مع المحافظين الجدد، أن يفسر وجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أرييل شارون، الداعية لضرب إيران، على النحو الآتي: "لا يُعقل أن تهاجم الجيوش الأمريكية العراق وتنجح في هجمتها وتدمر مختبراته وترسانته غير التقليدية ثم تعود إلى الديار لتُسقبَل استقبال الأبطال في جادة ويلشاير، ثم تذهب في أجازة إلى الشواطئ فيما إيران لا تزال كما هي ... تخيلوا جراحاً يشق جمجمة مريض فيها وَرَمَان خبيثان فيستأصل واحداً منهما فقط. والمنطق يقول إنه ما دام أمام تلك الجمجمة، فإنه يتعين عليه أن ينتفع من الشق نفسه لإزالة الورم الثاني" (73).

إذاً، كانت إسرائيل تريد أن تكون هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة حتى تفرض وجودها، ولذلك تصدت لكل محاولة من شأنها أن تفضي إلى امتلاك القدرة النووية حتى ولو لأغراض سلمية، ولا تزال عملية تدمير المفاعل النووي العراقي في عام 1981 من قبل إسرائيل شاهداً على ذلك.

ورغم المساعي الإسرائيلية الحثيثة لتزعم منطقة الشرق الأوسط، يستبعد الدكتور أحمد عظيمي، الأستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 3، أي دور لإسرائيل لقيادة هذه المنطقة، ويعتقد بأن قاطرة القيادة لن تكون سوى إيران أو تركيا؛ ولأن لتركيا خطوات أوسع - كما يقول - فهي الأوفر حظاً في قيادة هذه المنطقة - برأيه - وذلك لعوامل كثيرة (74). وتذكر بعض الدراسات بأن إيران ستدير ظهرها للمنطقة العربية وستتوجه نحو ما

روسيا (67). وكان ذلك قي نظر إسرائيل خطوة مهمة نحو تطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية الأخرى، بعد طول مقاطعة.

وفي عام 2006، كان يجري بناء ثلاث قواعد أمريكية في شمال العراق قرب موقع تشييد خط أنابيب النفط المحتمل الممتد من حقول نفط كركوك إلى مرفأ الشحن الإسرائيلي وإلى حيفا، حيث يتم تكرير النفط (68). هذا فضلاً عن إمكانية تحويل مياه العراق الغزيرة إلى إسرائيل للتخفيف من أزمتها المائية (69). ومثلما هو معروف، فإن للإسرائيليين أطماعاً قديمة في مياه العراق، خاصة وأنهم يعتبرون حدود إسرائيل قائمة من "الفرات إلى النيل"، وهما النهران اللذان يُرمز إليهما بخطين أزرقين في العلم الإسرائيلي.

وعلى صعيد آخر، تُعد إيران بنظر الإسرائيليين أخطر الأعداء، لكونها - كما يقولون - على مقربة من امتلاك السلاح النووي. والحقيقة أن الإسرائيليين يعتبرون أي بلد إسلامي أو عربي يسعى لامتلاك أسلحة نووية أو يمتلكها حقاً خطراً عليهم، ويجب التصدي له.

وقد دعا بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، العرب إلى التنسيق مع تل أبيب لمواجهة طهران، على اعتبار أن الملف النووي الإيراني يعد هاجساً مشتركاً بين إسرائيل والدول العربية (70)، وخاصة منها الخليجية لكونها قريبة من إيران وتخشى على أنظمتها من المد الثوري الإيراني، وكأن نتنياهو أراد أن يطمئن العرب بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية!

صرح بنيامين إيعازر، وزير الدفاع الإسرائيلي، قبل شهرين من اندلاع الحرب على العراق، قائلاً: "العراق مشكلة... ولكن عليك أن تدرك إن سألتني، أن إيران اليوم أشد خطراً علينا من العراق" (71). ولذلك، فإن دفع الولايات المتحدة إلى مواجهة مع إيران، من خلال فرض عقوبات اقتصادية وشن هجوم عسكري ضدها، كان ولا يزال على رأس أولويات إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة.

(2) Mohamed Troudi, « L'Iran et les pays arabes, une relation ambivalente et compliquée », **POLITIQUE-ACTU.COM**, 07/10/2013 :

<http://www.politique-actu.com/dossier/iran-pays-arabes-mohamed-troudi/62574/>

(3) Ibid.

* أسس ليدين هذا المركز مع مايكل أميتاي، المدير السابق للأبياك، وجيمس وولسي، المدير السابق "للسي-أي.إي"، وغيرهما. ومن المؤيدين لهذا المركز شخصيات كثيرة من مراكز أبحاث ومؤسسات مختلفة مناصرة للمحافظين الجدد.

(4) باتريك سيل، "هل تكون إيران الهدف التالي؟"، في: صالح زمر الدين (محرر)، **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية-المحافظون الجدد في الولايات المتحدة**، ط3 (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 307.

(5) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(6) جون ميرشايمر وستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: د. إبراهيم الشهابي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2006)، ص 74-75.

(7) المرجع نفسه، ص 75.

(8) محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى: مخطط تقسيم الوطن العربي**، ط1 (دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 99.

(9) إيلين س. هاغويان، "تشابك سياسة اليمين والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: ترسيخ تشبيه العرب/المسلمين بالشياطين"، في: إيلين ك. هاغويان (محررة)، **إستهداف العرب والمسلمين: الحقوق المدنية في خطر**، ترجمة: د. حمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العيكان، 2006)، ص 327.

(10) جون نيوماس، **أمريكا الإمبريالية: هجوم بوش على النظام العالمي**، ترجمة: مصعب حمادي، ط1 (دمشق: دار الرأي للدراسات والترجمة والنشر، 2007)، ص 11.

(11) David Ignatius, « An Iranian Missile Crisis »,

Washington Post, April 12, 2006, at:

<http://www.washington.com/wp-dyn/content/article/2006/04/11/AR2006041101078.html>

(12) وليم بولك، "التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما"،

كان يُعرف بـ "الجمهوريات الإسلامية السوفياتية"، لكن حتى في هذه المنطقة سيكون الصراع بينها وبين تركيا على أشده، باعتبار أن هذه الجمهوريات كانت ذات يوم جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي ورثت تركيا أردوغان تركتها (75).

ويرى الأستاذ وليد عبد الحي، المختص في الدراسات المستقبلية، بأن امتلاك السعودية بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام لأدوات القوة الناعمة (الأموال ووسائل الإعلام المختلفة) لا يكفي للعب دور الدولة المركز في بيئة كثيراً ما احتكم للاعبون فيها لأدوات القوة الخشنة، بينما تبدو تركيا - برأيه - منغمسة في جهود التحلل من بينتها الإقليمية لصالح الارتباط بأوروبا (76).

وبناءً عليه، يرى الأستاذ عبد الحي بأن التنافس محصور بين إسرائيل وإيران، غير أن أيّاً منهما لن يسمح للآخر بأن يتحكم بقدر كافٍ في تفاعلات النظم الفرعية الإقليمية لكل منهما، كما أن أيّاً منهما - كما يضيف - لا يمتلك ما يكفي من أدوات القوة الناعمة والخشنة على حد سواء لتحقيق مكانة الدولة المركز في المدى الزمني الممتد حتى عام 2000 (77)، ما يعني أن هذه المنطقة ستظل محل تجاذبات بين هاتين القوتين، وخاصة في ظل تراجع الدور المصري الذي شغلته الأحداث الداخلية عن لعب أي دور خارجي يُذكر.

وهكذا، يتضح بأن منطقة الشرق الأوسط ستبقى دائمة الغليان وموضع تنافس وصراع، سواء من قبل القوى المكونة لها أو من قبل القوى الخارجية التي تتصارع على ثرواتها وعلى موقعها الإستراتيجي، هذا دون نسيان ما تمثله المنطقة من إرث حضاري وإنساني لا مثيل له.

الهوامش:

(1) عبد الإله بلقزيز، "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي" وانعكاساته على مجال الثقافة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 203 (يناير 1996)، ص 14-15.

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443966>

(27) منال لطفي، "تركيا من أتاتورك الى أردوغان"، الحلقة الثانية عشرة، "الخوف من تركيا. عندما تغضب"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2007/ 11/2، العدد 10566، على الرابط:

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443966>

(28) Ibid.

(29) Ibid.

(30) إلهام محمد شاهين، "مصر مشغولة بثورتها. وصراع إيراني تركي علي زعامة المنطقة"، شبكة الإعلام العرب MOHEET.COM، 2012/04/27، على الرابط:

<http://moheet.com/News/NewDetails/338818/1/>

(31) منال لطفي، مرجع سابق.

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه.

(34) Ibid.

(35) "المملكة وتركيا. ميزان القوة والحكمة في الشرق الأوسط"، مرجع سابق.

(36) المرجع نفسه.

(37) "علاقات تركيا مع عالم عربي متغير"، ندوة من تنظيم مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (بيروت: 2011/05/03)، على الرابط: <http://carnegie-mec.org/events/?fa=3241>

(38) يسرا الشرفاوي، "تركيا-أمريكا. سلسلة خارجية بلامح جديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 171 (يناير 2008)، ص 109.

(39) المرجع نفسه، ص 110.

(40) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(41) المرجع نفسه، ص 109.

(42) Mohamed Troudi, op.cit.

(43) W. Andrew Terrill, « The Saudi-Iranian Rivalry and the Future of Middle East Security », **Strategic Studies Institute**, 08/12/2011, p. 1-2

مجلة المستقبل العربي، العدد 358 (ديسمبر 2008)، ص 11.

(13) هادي قيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2008)، ص 97-98.

(14) مع محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة (Newsweek بالعربية)، العدد 451 (2009/02/10)، ص 5.

(15) نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص 93-94.

(16) نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام؟! تعريب: عادل المعلم، ط 1 (القاهرة: دار الشروق، 1998)**، ص 50.

(17) نصير عاروري، "مدى أمريكا العالمي وحرب جورج بوش الصليبية على الإرهاب"، في: إيلين ك. هاغويان (محررة)، مرجع سابق، ص 257.

(18) س كوت ريتز، **إستهداف إيران**، ترجمة: أمين الأبوي، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007)، ص 287.

(19) جون نيوماوس، مرجع سابق، ص 52.

(20) المرجع نفسه، ص 287.

(21) Jean- Sylvestre Mongrenier, « La Turquie, puissance régionale et pivot géopolitique », **Institut Thomas More**, 05/09/2009, p. 1.

(22) "المملكة وتركيا. ميزان القوة والحكمة في الشرق الأوسط"، صحيفة اليوم السعودية، 2013/05/18، على الرابط:

<http://www.alyaum.com/News/art/82464.html>

(23) المرجع نفسه.

(24) Jean- Sylvestre Mongrenier, op.cit., p. 1.

(25) "المملكة وتركيا. ميزان القوة والحكمة في الشرق الأوسط"، مرجع سابق.

(26) «La Turquie entre Europe et Asie... Une nouvelle puissance régionale», **La documentation française**, 17/12/2010 :

<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/turq>

1004236-1,00.html

(57) جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية-العربية، سلسلة محاضرات الإمارات: 94، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 37.

(58) مايكل كولنز باير، كهنة الحرب الكبار، ترجمة: عبد اللطيف أبو البصل، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 45.

(59) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(60) Michael Kinsley, «What Bush Isn't Saying About Iraq»,

Slate, Oct. 24, 2002, at: <http://www.slate.com/?id=2073093>

(61) جايمس بتراس، سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة: حسان البستاني، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007)، ص 95.

(62) محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص 93.

(63) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هديبة، ط1 (دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 171-172.

(64) منال لطفي، مرجع سابق.

(65) جايمس بتراس، مرجع سابق، ص 101.

(66) المرجع نفسه، ص 94.

* خط الأنابيب القديم هذا كان يمتد من الموصل إلى حيفا، وأُقفل في عام 1948 مع إنشاء الكيان الصهيوني، ويُراد له أن يَبعث اليوم كخط أنابيب كركوك - الموصل-حيفا.

(67) جايمس بتراس، مرجع سابق، ص 46-47.

(68) المرجع نفسه، ص 47.

(69) وليام بلوم، "التاريخ الوجيز للتدخلات الأمريكية في العالم، من عام 1945 إلى اليوم"، في برند هام (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة: نور الأسعد، ط1 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص 286.

(70) صحيفة الخبر، الجزائر، العدد 7215 (2013/10/05)، ص 16.

(71) جون ميرشايمر وستيفن وولت، مرجع سابق، ص 73.

(44) Ibid.

(45) Ibid.

(46) فهد العربي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية. والعدل، ط2 (الرياض: دار أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004)، ص 84.

(47) Ibrahim Warde, *Propagande impériale et guerre financière contre le terrorisme*, Traduit de l'anglais par Frédéric Cotton (Marseille : Ed. Agone, 2007), pp. 119 -120.

(48) Eric Laurent, *La Guerre des Bush: Les secrets inavouables* (Paris: Ed. Plon, 2003), p. 110.

(49) يوسف إبراهيم الجهاماني، الإسلام والغرب: العلاقات السعودية الأمريكية نموذجاً (11 أيلول / سبتمبر)، ط1 (دمشق: دار حوران، 2003)، ص 78.

(50) Eric Laurent, *La Guerre des Bush*, op. cit., p. 111.

(51) David Wurmser, «The Saudi Connection», *The Weekly Standard*, Oct. 29, 2001:

<http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/000/393rwyib.asp>

(52) إدوارد تيفين، اللوبي: اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ط1 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988)، ص 162، 219.

(53) ياسر حسين ومحمد بسيوني، الحروب المقدسة: أمريكا والمسيحية الصهيونية، ط1 (القاهرة: دار البروج، 2003)، ص 76-77.

(54) Robert S. Greenberger and Karby Leggett, « Bush Dreams of Changing Not Just Regime but

Region », *The Wall Street Journal*, March 21, 2003, at : <http://online.wsj.com/article/SB10481991589095700.html>

(55) باتريك بوكانان، "حرب من؟"، مجلة شؤون عربية، العدد 114 (صيف 2003)، ص 98.

(56) Charles Krauthammer, « Iraq : Coming Ashore », *TIME*, Feb. 17, 2003, at :

<http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,>

(72)Terrel E. Arnold , « Iran- The Next Israeli Domino », **Rense.com**, Sep. 2, 2003, at :

<http://rense.com/general41/iran.htm>

(73) بنجامين ر. باربر، إمبراطورية الخوف: الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005)، ص 92.

(74) إلهام محمد شاهين، مرجع سابق.

(75) المرجع نفسه.

(76) وليد عبد الحي، إيران. مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 552.

(77) المرجع نفسه، المكان نفسه.

الملخص:

تعتبر التربية وتعلم المواطنة بمثابة مدخل من مداخل التفكير في الإعداد إلى مجتمع الحداثة، ذلك عن طريق الاستعانة بما توفره آليات التربية ومؤسساتها من وسائل مساعدة في عملية توسيع وتطوير قيم الحداثة في المجتمعات العربية.

أصبح الفرد المؤشر، الذي يقاس به مدى تقدم المجتمعات وتحقيق تنمية سياسية، لذلك تولي الدول أهمية كبيرة لإعداد الفرد، التلميذ من خلال المدرسة، حيث يعتبر هذا الأخير مواطن الغد.

ومن متطلبات الدولة وحاجات المجتمع، تحقيق توازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الأفراد والمجتمع السياسي، وأن تكون علاقة تعاون وليست علاقة عدائية، فتنبنى الدولة استراتيجيات توطئ مشروع المواطنة ومجتمع المواطنين أين تغرس في التلميذ، الفرد قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية وتحضره للتعامل بطريقة سلمية مع مؤسسات الدولة.

RESUME :

L'objectif de cet étude intitulée stratégie de l'état adoptée pour transmettre les valeurs de la citoyenneté à travers les programmes scolaires.

La Citoyenneté en tant que concept moderne; est un produit de la modernité qui se concrétise en une structure de l'Etat. qui signifie une convention signée d'une façon imaginaire entre l'individu et les mécanismes de prise de décision de la société.

Ce lien qui est créé dans l'état a joué un rôle important dans le processus de l'intégration national des individus et a maintenu la stabilité politique.

Et pour maintenir cette stabilité, l'état adopte une stratégie pour inculquer les valeurs de la citoyenneté dans la société à travers l'école.

استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية



أ/تيغيلت فرحات سميرة

جامعة الجزائر 3

مقدمة:

للإجابة عن هذا التساؤل سنركز على 3 نقاط أساسية:

تعريف الاستراتيجية:

كلمة استراتيجية، تشير إلى المجال العسكري، الحربي، إلى قائد الجيش الذي يقوم بإعداد وتنفيذ خطة حربية من أجل الانتصار على العدو.

أدخلت كلمة استراتيجية⁽¹⁾ في كل المجالات، بما فيها الإدارية، السياسية، صناعة القرار، ومفهوم استراتيجية الذي تبنيته في دراستي هذه، الاستراتيجية، تشير إلى أنجح كيفية لإنجاز ما، تطمح إليه الدولة على المدى الطويل، على أساس الاستمرارية في النشاطات لتحقيق حاجات الدولة وتلبية حاجات المواطنين في آن واحد.

وتوضع وتنفذ هذه الاستراتيجية ضمن سياسة الدولة المنتهجة، السياسة تفرض نفسها على الاستراتيجية من خلال ما يتم تحديده، من مبادئ وأهداف الواجب التقيد بها.

وعليه، مفهوم الاستراتيجية الذي أتبناه في دراستي هذه، الاستراتيجية التي هي نمط من التفكير يجب بالرغم من تعقده أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق الغايات السياسية على خير وجه في مجال السياسة التعليمية. السياسة التعليمية هي فرع من السياسة العامة للدولة وهي منبثقة منها، والسياسة التعليمية متكاملة مع بقية السياسات الفرعية للدولة لتحقيق التنمية.

والسياسة التعليمية شاملة لجميع المراحل التعليمية-الأطوار المدرسية- أن تكون قادرة على توجيه حاضر النظام التعليمي والاستشراف بمستقبله. وإعداد البرامج المدرسية هي مرحلة لتنفيذ السياسة التعليمية التي من خلالها تمرر المنظومة القيمية التي تبنتها الدولة وهي قيم المواطنة.

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التربوية الموجودة في المجتمع، حيث تعنى بتنشئة الأفراد (اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا) وتتميتهم معرفيا. وهذا ما جعل الدولة في أي مجتمع تولي اهتماما خاصا بالمدرسة.

كما تحمل المدرسة رسالة ثلاثية الأبعاد، ثقافية واجتماعية واقتصادية، فهي الوسيلة لبلوغ الترقية الاجتماعية والاقتصادية بكل ما تحتاجه الدولة من يد عاملة مؤهلة وتكوين معرفي.

من الناحية السياسية، تعتبر المجال الحيوي الذي من خلاله تمرر قيم ومعايير المواطنة التي تترجم في البرامج المدرسية الرسمية، وهي نفس القيم أو المنظومة القيمية التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية والتطور وضمان الاستمرارية والاستقرار في المجتمع.

تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الدولة، ضمن أطر نظامية، ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي، التي يروج لها في ساحاتنا الفكرية من خلال استراتيجية الدولة في إطار السياسة التعليمية المرسومة من طرف الدولة.

ربط المواطنة بالتربية، أي بعملية التنشئة المعرفية ما يجعلها موصولة بالمسارات الفاعلة في عملية البحث عن كفاءات توطين وترسيخ قيم المواطنة في المجتمع.

ومنه نطرح التساؤل على النحو الآتي: كيف تقوم الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية؟

الاقتصادية، الاجتماعية، وأهم ما يميز هذه العلاقة هو المساواة أمام القانون.

كما تعرف المواطنة بالعضوية الكاملة في الدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما يتضمنه من حقوق، واجبات وحرية المدنية التي يكتسبها الفرد قانونيا من خلال العضوية في الدولة.

المواطنة هي مصدر الروابط الاجتماعية القائمة بين الفرد والدولة، فيمكن لكل فرد/مواطن الممارسة والتمتع بكل حرية بحقوقه وعليه التزام بواجباته تجاه الدولة.

وينتج عن هذه العلاقة-المواطنة-، تعامل سلمي بين الأفراد ومؤسسات الدولة. وتكمن أهمية المواطنة، في أنها تنظم المجتمع، حيث تسمح بالتعامل بطريقة سلمية إزاء الأفراد وتتنقص العنف فيه.

وتغرس الشعور بالانتماء لدى الأفراد، واندماجهم فيه لكي لا يحس بالاغتراب السياسي أو التهميش في المجتمع. وتدفع الأفراد إلى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

تعرف أيضا المواطنة بصفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن.

تهدف المواطنة إلى تقوية الشعور بانتماء الفرد، المواطن بالدولة التي ينتمي إليها أو يعيش في إطار إقليمها، وتحاول أن تخلق نوعا من الثقة في مؤسسات الدولة، وتحقق ولاء الفرد للدولة. وذلك بغرس قيم المواطنة في أفرادها.

قيم المواطنة:

تتمثل قيم المواطنة في مجموعة من المعايير الخاصة ببناء المواطن المشبع بثقافة مشاركاتية، ديمقراطية

مثلا: السياسة المنتهجة في الجزائر حاليا، في مجال التعليم، تهدف إلى بناء مواطن مشبع بقيم المواطنة والثقافة الديمقراطية، مشارك فعال في المجتمع على غرار السنوات السابقة خاصة مع أمرية أبريل 1976، الخاصة بالتعليم الأساسي، حيث كانت الدولة تهدف إلى تكوين تقنيين، فرد مؤهل للالتحاق بالحياة المهنية، وذلك استجابة لحاجة الدولة إلى يد عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي-سياسة التنمية.

تعريف المواطنة:

المواطنة من المفاهيم الحديثة التي صاحبت قيام الدولة القومية في أوروبا، أصلها قديم، ظهر عند اليونان، حيث اعتبرت أثينا المهد التاريخي للمواطنة وذلك في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم دولة المدينة. المواطنة أطلقت على مواطني أثينا-الذكور، الأحرار-لتمييزهم عن الأجانب، العبيد والنساء. لكن مع عملية التحديث السياسي الذي ولد تدريجيا في المجتمعات الغربية، التي فرضت المواطنة بوضوح بعد الثورة الفرنسية 1789، التي أحدثت قطيعة مع المفهوم الأثيني للمواطنة، وأكسبتها بعدا جديدا وفتحت لها الآفاق والسبل في تفعيل الحياة السياسية وقامت بتحويل الأفراد من رعايا إلى مواطنين، يتمتعون بحقوق فعلية.

تعددت تعاريف المواطنة، من خلال تعدد الزوايا المنظور إليها، لكن هناك تعريف جامع وشامل للمواطنة أنها تعرف بالعلاقة التي تقوم بين الفرد والدولة، حيث يقدم الطرف الأول-الفرد-الولاء والانتماء للدولة، ويتولى الطرف الثاني-الدولة-الحقوق والأمن وحماية حقوق الأفراد على كل المستويات السياسية،

4- قيم الديمقراطية:

بالمفهوم الاجتماعي والسياسي، وأهم مبادئها، الحرية، المساواة، المسؤولية، المشاركة، الحقوق والواجبات.

3- البرامج المدرسية كألية لتمرير قيم المواطنة:

تقوم المدرسة بوظيفة بيداغوجية وفي نفس الوقت تقوم بوظيفتها السياسية الناقلية لAlthusser (2). للمنظومة القيمية السائدة، لأنها حسب تعبير ل. ألتوسير -تعد المدرسة جهاز من الأجهزة الإيديولوجية للدولة، وهذه القيم والثقافة المنقولة من خلال المدرسة تقدم كمشروع، ومع مرور الوقت حسب -بيار بورديو- تأخذ شكل قولبة تدريجية، وبتلقين التلميذ - Habitus (3) استعدادات P. Bourdieu الفرد من خلال البرامج المدرسية-المواد التعليمية كمادة التاريخ، الجغرافيا، التربية المدنية -يتعلم التلميذ قواعد أخلاقية عن طريق قراءة الواقع. وهذا ما يسميه البريطانيون -المنهج الخفي- واستخدمه بورديو بمعنى -ثقافة المدرسة- بما تنطوي عليه من تفاعل مع ثقافة التلميذ.

تعتمد الدولة على أسلوب الإجماع، الذي تنتهجه من أجل غرس قيم المواطنة، لخلق نوع من الارتباط القيمي، المنظومة القيمية المتماشية مع استراتيجيات الدولة وأفراد المجتمع الواحد، بهدف ضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. والابتعاد بقدر الإمكان عن وسائل الإكراه المادي.

وتعتبر المدرسة أحسن طريقة لنقل قيم المواطنة للمجتمع، لأنها تمس كل شرائح المجتمع الواحد، خاصة مع إجبارية ومجانية التعليم للجميع، وتتعامل مع الفرد منذ سنواته الأولى، فيتشكل ما يسمى - بالذات السياسية -وتعمل المدرسة باستمرار وظيفتها على المدى البعيد من خلال البرامج المدرسية.

يساهم بطريقة فعالة في بناء مجتمعه، أو المجتمع الذي يقيم فيه لكي يمكنه الاندماج والتكيف معه.

1- قيمة المساواة:

تعد المساواة معيارا أساسيا، تتيح للفرد التمتع بنفس الحقوق والقيام بالواجبات، أي يجب أن يتمتع أفراد الدولة الواحدة بحقوق وواجبات متساوية أمام القانون والمساواة في حق التعليم، الحق في التقاضي، المعاملة المتساوية أمام القانون.

ومضمون المواطنة السعي إلى المساواة والمطالبة بالعدل للجميع. من يحمل جنسية الدولة من أجل الاندماج الوطني وبناء الدولة، باعتبارها مؤسسة مستقلة عن الحاكم.

2- قيمة المشاركة:

تعني القدرة على المشاركة في كل المجالات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، تكون المشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في المشاركة في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية من خلال الانتخابات، والمشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية التفاعل في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية الاقتصادية.

تعد المشاركة جزءا لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية وقدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية في اندماج فئات المجتمع كافة، تحت إطار واحد بغض النظر عن الانتماءات المختلفة.

3- قيم اجتماعية، كقيمة التسامح، واحترام الآخر في المعاملة، إلى جانب قيم التحضر والتقدم. وتقبل الآخر والعيش معه.

فما هو البرنامج المدرسي؟

تحرير وثيقة برنامج مدرسي يأخذ أهمية خاصة في جميع الدول، الغربية والعربية على حد السواء. وتعتبر عملية إعداد البرامج المدرسية جزءاً من أهداف السياسات العامة للدولة، لذلك يجب أن تتماشى البرامج التعليمية مع حاجات النظام السياسي القائم، فمضمونها ما هو في الواقع إلا انعكاس للسياسة العامة التي تتبعها الدولة بهدف تحقيق أهدافها.

إعداد برنامج مدرسي ليس بعملية بيداغوجية تربوية محضة، فهو مسألة سياسية تربوية في آن واحد. لذلك تولى الدول عامة أهمية خاصة لإعداد البرامج التربوية، لما لها من دور أساسي في ضمان وحدة المجتمع واستقراره، حيث يقوم النظام التعليمي بالحفاظ على القيم والمعايير والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، كما يقوم بوظيفة التغيير ومواكبة المستجدات والتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... وحتى الثقافية الجارية في المجتمع.

حتى منتصف القرن العشرين كان مصطلح منهاج عند الأنجلوساكسون، منهاج الدراسي لنظام تعليمي لمؤسسة مدرسية أو لمستوى أو تخصص استعمل كمفهوم مركزي في التعليم بهذه البلدان واهتموا بمجال البحث فيه.

بينما في الدول الفرنكفونية، كان مصطلح برنامج مدرسي هو المتداول في الساحة التربوية وهو عبارة عن لائحة المواد المراد تدريسها، تصاحبها تعليمات منهجية عند الاقتضاء، وإشارات حول الطرق والمقاربات التي يرى واضعوها أنها الأنجع للتدريس.

في القاموس الفرنسي لاروس، "يعرف البرنامج المدرسي بأنه جملة من المواد والمسائل التي يمكن أن

يسأل عنها المترشحون لامتحان أو مسابقة أو التي يتعين تعلمها في قسم معين. "أما عند أ. م. نادو: "البرنامج المدرسي هو مجموع منظم من الأغراض والأهداف الخاصة والمحتويات المنظمة بكيفية مقطعية والوسائل التعليمية، نشاطات التعلم وأساليب التقييم لقياس مدى بلوغ الأهداف"⁽⁴⁾.

البرنامج المدرسي، وثيقة بيداغوجية رسمية إجبارية تقدم مجموعاً مهيكلًا من الأهداف والمفاهيم للتعلم، أو النشاطات المتعلقة بالتعليم وهي صالحة لفترة زمنية محددة، أي قابلة للتعديل أو التغيير حسب مستجدات تحدث في المجتمع أو في العالم المحيط.

مثلاً: تغيير في طبيعة النظام السياسي وتبني الجزائر للنهج الديمقراطي، المسجد في دستور فيفري 1989، اقتضي تكوين نموذج مواطن جزائري مشبع بقيم الديمقراطية وتم إدراج موضوع الديمقراطية، الانتخابات، التعددية الحزبية في البرنامج المدرسي لمادة التربية المدنية.

يتم إعداد برنامج مدرسي، باتباع نفس الخطوات والمراحل في جميع الدول، وذلك اعتماداً على مقارنة عالمية، منهجية تمثل القاعدة بالنسبة إلى دول العالم⁽⁵⁾.

لكن الاختلاف يكمن في الجهة التي تعد البرامج المدرسية، هناك دول تحتكر عملية إعداد البرامج في المؤسسات العامة ومراكز البحث في التربية كالجائر التي تحتكر العملية، والتنظير مركزي لا يخرج عن نطاق لجان تقنية وفنية على مستوى وزارة التربية الوطنية، التي ورثتها عن الإدارة الفرنسية.

لا يمكن تصور استراتيجية ناجحة دون وضع أهداف واضحة وشاملة، تعتمد على العقلانية في اختيار الوسائل التي تضمن مدى فعاليتها لتحقيق الأهداف.

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة في أي مجتمع، وهذه الأخيرة هي التي تحدد فيها إطارها والأهداف التربوية ودراسة واعية للوضع-الحاجات التعليمية-.

2-تحليل حاجات المجتمع-الحاجات التعليمية:-

يبني كل برنامج مدرسي على عملية جوهرية يتحتم القيام بها، تحليل حاجات الجمهور المستهدف، أي الذي أعد البرنامج من أجله، وذلك قصد التوصل إلى تحديد الأهداف العامة والخاصة للبرنامج بحيث تكون متوافقة مع الغايات التربوية المسطرة من طرف الدولة. وأن يكون المحتوى قريبا من الواقع المعيش للتلميذ لضمان إدماج المدرسة في المجتمع.

1. دوركايم⁽⁶⁾، يؤكد على إبراز فكرة عدم وجود نمط تعليمي وحيد ونموذجي لكل الناس، حيث اعتبر أن اختلاف الحاجات من مجتمع إلى آخر يلعب دورا في تشكيل محتوى البرامج المدرسية. إضافة إلى أن الحاجات تتغير، لذلك فالظاهرة التعليمية تتصف بالحركية.

تعرف الحاجة إلى التعلم، "أنها النقائص أو الفوارق الموجودة بين ما هو كائن وما هو مستحب التي يمكن تداركها بتكوين ملائم".

أما ميشال بلود، فيعرف "الحاجة بأنها الفارق بين حالة ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويمكن سد هذا الفارق بوضع برامج تكوينية"⁽⁷⁾.

3-تشخيص الموارد:

في إطار الاستراتيجية يتم توضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف، وهو إعداد البرنامج المدرسي الذي يندرج في إطار سياق اقتصادي، ولإنجازه من الضروري استثمار موارد مالية،

تأخذ الاستراتيجية مسارا باتباع منهج علمي من خلال تحليل الحاجات والعوامل المحيطة بالمجتمع، بعد تحديد الأهداف، وتصميم برنامج وتوضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال المراحل التالية:

1-تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم

برنامج

2-تحليل الحاجات والوضع العام والاحتياجات

المستقبلية للمجتمع

3-تعبئة الموارد المالية، البشرية والمادية المتوفرة

حاضرا ومستقبلا

4-التقويم والمراجعة

5-النتائج وتحقيق الأهداف واستغلال الموارد أو

نضع استراتيجية للتغيير.

1-تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم برنامج:

مرحلة صياغة الأهداف البيداغوجية، التي تجعل العملية التربوية أكثر فعالية وموضوعية لأنها تمكن من تشخيص ما ينبغي اكتسابه بعد نهاية التكوين، فتوفر الأهداف ومقاييس للتقييم، فإن لم تكن الأهداف مضبوطة جيدا، لا يمكن الحصول على تقييم صحيح.

فغاية النظام التربوي على المستوى السياسي يتمشى مع التوجهات العامة للدولة وهو موجه للمجتمع، يحتوي على قيم ومعايير، وثقافة لصياغة البيانات العامة.

والأهداف العامة للنظام التعليمي، تكون معرفة لدى البيداغوجيين، سيكولوجيين، وواضعي البرامج ويجب أن يحترم ثلاثة ميادين للنمو، وهي الميدان المعرفي، الوجداني، الحركي.

التطبيق، ويتم تقييمه اعتماداً على ملاحظة نسق البرنامج، مجريات سيره أي سلسلة العمليات، والإجراءات التي تؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية.

ويقوم بهذا التقييم الخلامي فريق مكون من خبراء من الميدان التعليمي، ووظيفة هذا التقييم هي المراقبة الداخلية بهدف تصحيح البرنامج.

ثالثاً: التقييم البعدي:

التقييم بعد تطبيق البرنامج -تجريبه في إحدى المؤسسات التعليمية، لكن قبل تعميمه، ويسمى هنا بالبرنامج المحقق، وهنا يتم الحكم على نجاعة البرنامج وفعالته قصد تعميمه واتباعه أو تعديله أو إلغائه نهائياً.

ويعتمد في التقييم البعدي على كل من الملاحظة، التحليل النسقي، البيئة، المخرجات أي نتائج المردود المدرسي ومفعول البرنامج، هل حقق الأهداف المحددة مسبقاً في إطار استراتيجية الدولة المتبناة، ليتم تحرير التقرير النهائي من طرف فريق من الخبراء ومؤسسات التقييم، كمعاهد البحث في التربية-من يقيم ليس من يعد البرنامج-.

بعد كتابة التقرير النهائي حول البرنامج يقدم التقرير كاملاً إلى الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم، أين سيتم اتخاذ القرار بناء على نتائج التقييم والتوصيات بالنسبة إلى صانعي القرار، التي تكون بمثابة مؤشرات تسمح لهم باتخاذ القرار الصحيح على مستوى الوزارة.

هنا هل يعكس البرنامج المدرسي أهداف الدولة المتبناة في مجال التعليم، وتبني منظومة قيمية تتماشى مع حاجات النظام السياسي القائم، ثم يقدم في إطار برنامج الحكومة، أمام البرلمان ليتم المصادقة عليه، سواء بالإجماع على تطبيقه، تعديله، أم إلغائه.

الميزانية المخصصة، استهلاك الوقت، إيجاد موارد بشرية من أساتذة، مفتشين، مستشارين تربويين، أخصائيين، تقنيين... أما الموارد المادية فهي اللوازم البيداغوجية، التجهيزات، الضغوط التي قد تكون مادية، بشرية، مكانية، زمنية.

4-التقييم، التقييم:

بعد تحديد الأهداف وحاجات المجتمع والموارد المتاحة، وإعداد محتوى البرنامج المدرسي، ننقل إلى مرحلة أساسية وهي التقييم، لكي يتسم البرنامج المدرسي بنوع من الموضوعية العلمية، وهل يعكس قيم النظام السياسي القائم، ويتماشى مع السياسة العامة للدولة؟

وعملية تقييم البرامج المدرسية، تأخذ محطات أساسية متمثلة أولاً في التقييم القبلي، ثانياً، التقييم الخلامي أو الملازم، ثالثاً، التقييم البعدي.

أولاً: التقييم القبلي:

أي التقييم قبل تطبيق البرنامج، فهو تقييم يسمح بتعديل بعض النقاط في البرنامج قبل دخوله حيز التطبيق. ويسمى البرنامج في هذه المرحلة بالبرنامج الأولي، ويتم التقييم اعتماداً على تحليل السياق أي البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، حتى الجغرافية التي ينشأ فيها البرنامج.

وتحليل المدخلات المتمثلة في كل من الموارد البشرية والمادية التي تستثمر لإقامة البرنامج ويقوم بهذا التقييم القبلي خبراء، ولهذا التقييم وظيفة تنبؤية.

ثانياً: التقييم الخلامي:

التقييم أثناء تطبيق البرنامج، مرحلة تجريبية- ووظيفته تتمثل في جعل البرنامج يسير وفق ما يجب أن يكون عليه، ويسمى في هذه المرحلة برنامج حيز

وفي إنجلترا التي تتبنى مشروع التربية المواطنة للنشء، حيث تقدم برامج متخصصة للتربية المواطنة، وكذلك في كندا وأمريكا أين تهتم ببرامج التربية للمواطنة للمهاجرين الجدد وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتهم من خلال دورات تدريبية، تكوينية خاصة بالمواطنة لتحسين أوضاع المجتمع.

وفي دراسة مقارنة قام بها حسن رمعون⁽¹⁰⁾، حول تعليم المواطنة في كل من الجزائر وتونس والمغرب من خلال البرامج المدرسية، واختار برنامج كتاب التربية المدنية-الجزائر، تونس-وبرنامج التربية والمواطنة -في المغرب-.

أين يبين فيه دور الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، خلال الأطوار الثلاثة، حيث إن إدراج مقياس التربية المدنية أو تربية المواطنة هي الخطوة الأولى التي يتعلم ويندرج فيه التلميذ- من 6 سنوات إلى 15 سنة- الذي هو مواطن الغد، ممارسة المواطنة، أو ما يسميه البريطانيون " ، Civic training" بإدراج مواضيع ومحاوّر مثلاً: الحقوق والواجبات، الديمقراطية ومقتضياتها كالحوار، التسامح، والمسؤولية، الدولة ومؤسساتها، الإدارة، المرافق العمومية، الحياة الجماعية والتضامن- قيم اجتماعية-، التمثيل والهوية، البيئة، الأمن والسلام في العالم.

إدراج هذه المواضيع التي تحمل قيم المواطنة في البرامج المدرسية، حتمية واستجابة لحاجات المجتمع والمتطلبات الدولية والاتفاقيات الدولية المتبنّاة، المفروض احترامها من قبل وكالات هيئة الأمم المتحدة.

استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، قصد إعداد أفراد مشبعين بقيم المواطنة والتحضر وسلوكات مدنية، التسامح والاحترام ولضمان

الهدف النهائي من التقييم، هو فحص درجة التطابق بين حاجات المجتمع والمعلومات ومحتوى المقاييس الملائمة للأهداف المسطرة في إطار السياسة العامة للدولة.

عملية تنصيب برنامج مدرسي هي عملية سياسية، لأن قرار المصادقة على البرنامج المدرسي هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، رغم أنه خلال مراحل إعدادة وتقييمه تراعى فيه الجوانب البيداغوجية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية، جوانب العملية التربوية. لذلك عملية الإعداد حكر للدولة.

نجد م. د. قرو، في كتابه⁽⁸⁾ الذي يتحدث فيه عن المدرسة كواقع سياسي، لا يقصد المدرسة العمومية فقط، دون المدارس الخاصة، التعليم الخاص خاضع لنفس المعايير المحددة للتعليم العام مع التمتع بالاستقلالية النسبية في منهجية التدريس، وفي الأدوات البيداغوجية المستعملة -الوسائل الديداكتيكية-.

إذا أردنا أن نقارن سياسة احتكار البرامج المدرسية بين بعض الدول، كبريطانيا، مثلاً أين نجد أن الصلاحيات الموسعة لرؤساء المؤسسات التعليمية تسمح لهم بحد من التوحيد التي تضعه هيئة ممولة من طرف الدولة. وصرح جون بيار رافاره في مقال، في جريدة "لوموند" بما يلي: "بعد تحقيق الاتحاد الأوروبي في إطار التجمعات الإقليمية وتكوين أفراد لمواجهة العولمة والقوى السائدة في العالم لا يجب خلق هوة بين الدولة -الجمهورية- والمدرسة."⁽⁹⁾

وحتى بالنسب إلى الدول المغاربية، منها الجزائر، تبقى الدولة محتكرة لإنتاج البرامج المدرسية بهدف تمرير قيم النظام السياسي القائم المتماشية مع حاجات المجتمع لضمان الوحدة والاستقرار.

- PLOUDRE Michel, Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal, 2012.

- Remaoun Hassan, Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012.

- Schnapper Dominique, Qu'est ce que la citoyenneté ? Paris, 2000.

- Seguin Roger, L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique., UNESCO.

الهوامش:

(1) علي محمد إبراهيم الكندي، المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي، العدد 30، نوفمبر 2011.

(2) Louis Althusser, " Idéologie & Appareil Idéologique D État", L a Pensée, N°151, juin 1970, p3-p37.

(3) Pierre Bourdieu & J. C. Passeron, La Reproduction. Paris, 1970, P. 233.

(4) André Mare Nadeau, L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E. , 1998.

(5) Roger Seguin, L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique. , UNESCO.

-مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. ص 86. (6)

(7) Michel Ploudre, Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal, 2012 .

(8) Marie Danielle Grau, L'école Réalité Politique, p25

(9) Jean Pierre Raffarin, Le Monde. 2002.

(10) Hassan Remaoun, Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012, P. 229-p. 260 .

تكوين الذات السياسية وتوجهات الأفراد بالتعامل السلمي والإيجابي مع مؤسسات الدولة، وحب الوطن التي تتبلور منذ السنوات الأولى لدى الفرد، وبعاد إنتاجها في المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار.

المراجع:

1- باللغة العربية:

حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة. بغداد: دار الحكمة، 2013-

-حسين حسن موسى، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع. القاهرة، 2012. 2
-كردي علي محمد إبراهيم، "المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي"، الاستراتيجية. العدد 84، 30 نوفمبر 2011.

-شريف ياسين، التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة 2003-2008-دراسة حالة المدرسة العلمية الجديدة الخاصة-الجزائر، 2014.

-طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية-اتجاهات عالمية وعربية-، ط 1، القاهرة، 2012.

2- باللغة الأجنبية:

-Fitouri Chadly, Biculturalisme, Bilinguisme & Education. Paris, 1983.

-GRAU Marie Danielle, L'école Réalité Politique. Paris.

-Lahay Louis, Le Rôle de l'éducation dans le Développement.

-Nadeau André Mare, L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E. , 1998.

Résumé :

Aujourd'hui l'entreprise - l'organisation - soumise à la pression de l'ouverture sur le marché mondiale et à une concurrence de plus en plus aigue, prenant conscience de la nécessité cardinale de l'effort d'intégration de nouveaux savoirs et méthodes d'activité, et surtout de l'investissement dans l'information et des nouvelles technologies de communication pour atteindre ses objectifs. Grace aux progrès en technologie de l'information, les entreprises peuvent aujourd'hui recueillir, traiter, stocker et diffuser un nombre énorme des informations, et toutes ces opérations s'effectuent de plus en plus rapidement et à un cout raisonnable à travers des différents nouveaux systèmes d'informations décisionnels utilisés pour l'aide à l'amélioration et l'efficacité de la prise de décision.

Mots clés : Décision - Prise de décision - Informations - Système d'information- Systèmes d'informations décisionnels.

ملخص:

تخضع المنظمة اليوم إلى ضغوط الانفتاح على السوق العالمي وعلى منافسة تزداد حدتها يوما بعد يوم، أخذًا بعين الاعتبار ضرورة إدماج المعارف وطرق النشاط الحديثة، وخاصة الاستثمار في المعلومات وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحقيق أهدافها. ونتيجة التطور الذي تعرفه هذه التكنولوجيا تستطيع المنظمات اليوم استخدامها في عدة مجالات من نشاطها، من أجل جمع وتخزين ومعالجة البيانات ونقل عدد كبير من المعلومات وفي وقت قصير، والاستفادة منها خاصة في عملية اتخاذ القرار من خلال مختلف نظم المعلومات القرارية الحديثة المستخدمة في المساعدة على تحسين عملية اتخاذ القرارات وتفعيلها.

نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار



أ. بلال مسرحد

جامعة الجزائر 3

الإشكالية:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة يعد من مميزات المنظمات الحديثة والمتطورة، وهي تشتمل على كل الوسائل الحديثة والتكنولوجية المستعملة في الحصول على المعلومة وتخزينها ومعالجتها ونقلها، فهي وسائل إلكترونية حديثة يكمن دورها من خلال نظمها المختلفة في تجميع وتخزين ومعالجة وتحليل البيانات. وتلعب نظم المعلومات القرارية دورا كبيرا في ذلك، وهذه النظم المهمة باتخاذ القرار ما فتئت تتطور من خلال استخداماتها وأهدافها للمساعدة على اتخاذ قرارات أكثر فعالية لفائدة المنظمات.

في ظل الأهداف التي يصبو إليها هذا البحث، فإننا نسعى للإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي أهم نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار؟

نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية بمعالجة العناصر التالية:

• ماهية عملية اتخاذ القرار.

-الإطار التاريخي لمفهوم اتخاذ القرار.

-مفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار.

-أنواع ومراحل عملية اتخاذ القرار.

• نظم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار.

-مفهوم نظم المعلومات.

-نظم المعلومات القرارية.

ماهية عملية اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرارات ارتبطت ببداية تنظيم الإنسان لنفسه تماشيا مع ظروف معيشتة، وتطورت أكثر بظهور الجماعات والتنظيمات ومتطلبات إدارتها وحل المشاكل التي تعترضها، ومع ظهور المنظمات الصناعية وما تبعها من دراسات علمية للإدارة

الكلمات المفتاحية: القرار-اتخاذ القرار- المعلومات-نظام المعلومات-نظم المعلومات القرارية.

مقدمة:

إن التطورات العلمية الكبيرة التي ميزت كل المجالات العلمية في منتصف القرن العشرين خصوصا والتي ما تزال مستمرة لحد الآن ساهم في حدوثها الثورة التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذه الأخيرة التي ميزها التطور السريع والمستمر من خلال أدواتها ونظمها المختلفة التي أصبحت تستخدم في كل المجالات العلمية والمعرفية وهو ما ميز الاقتصاد العالمي الجديد - في إطار العولمة - الذي أصبح يعتمد على الاقتصاد المعرفي المعتمد بالأساس على المعرفة والمعلومات وهو ما أدى بالباحثين إلى تسميته بـ"عصر المعلومات".

أصبح للمعلومات دورا كبيرا في تطور المنظمات، خصوصا مع كبر حجمها وتنوع نشاطاتها وتعقدتها في ظل المنافسة الكبيرة التي تلاحقها، مما نتج عنه تعدد المشاكل وتعقدتها ما جعل عملية التسيير بكل مكوناتها أكثر صعوبة من ذي قبل.

ويتوقف نجاح المنظمة من خلال تحقيق أهدافها في قدرتها على اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت المناسب، ومع التطور الذي تشهده الحياة الاقتصادية، تطورت عملية اتخاذ القرار وأصبحت أكثر صعوبة وتعقيدا. فلم يعد القرار مجرد عملية تتعلق بالمنظمة بل تجاوز حدودها إلى بيئتها الخارجية، ولم يعد يعتمد على الأدوات التقليدية فقط، بل من الضروري حتى يكون القرار أكثر فعالية أن يستخدم الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية اتخاذه.

القرارات، ويكون القرار معبرا عن أفضل البدائل لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية. (1)

يعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية متخذ القرار رجلا اقتصاديا يهدف دائما إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لصالح المنظمة، فهو الذي يختار من بين البدائل الممكنة البديل أو القرار الأكثر ربحية، لذا يعتبرون قراراته تنسم دائما بالرشد. ويقصد بالقرار الرشيد، القرار الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى من أهداف المنظمة.

تعرضت أفكار هذه المدرسة في مجال اتخاذ القرارات لمجموعة من الانتقادات، أهمها مبالغتها في التركيز على الأنشطة التي يمارسها المدير، كما أهملت العوامل النفسية والبيئية وتأثيرها على عملية اتخاذ القرارات.

1- 2- مدرسة العلاقات الإنسانية:

ظهرت أفكار هذه المدرسة على أنقاض الأفكار الرئيسية والانتقادات التي وجهت لأفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث يعتبر " إلتون مايو - Elton Mayo" من بين أهم روادها من خلال التجارب التي أجراها في مصنع "وسترن إلكترونيك" بمدينة "هاورثون" الأمريكية، وقد توصل إلى عدة نتائج مناقضة لأفكار الكلاسيك، أهمها أن العاملين يميلون تلقائيا إلى تشكيل تنظيمات غير رسمية، وأن تصرفاتهم تتأثر بالإطار التي ترسمه لهم الجماعة، كما أن ما يدفع العاملين للعمل أكثر والمساهمة في تحقيق الفعالية للمنظمة ليس التحفيزات المادية فحسب، بل للحوافز المعنوية دور كبير في ذلك. (2) إلا أنها اشتركت مع المدرسة الكلاسيكية في اعتبار المنظمة تنظيما مغلقا.

لقد أضافت هذه المدرسة أمورا جديدة فيما يتعلق باتخاذ القرارات، باعتبار أنها أصبحت تتأثر بمجموعة من الظروف والعوامل، كالعوامل النفسية والاجتماعية، ولا تتميز بالرشد مطلقا كما تخيله الكلاسيك، من أجل ذلك اعتبرت متخذ القرار رجلا اجتماعيا، إلا أنها لم

والتسيير تعددت واختلفت المفاهيم التي أعطيت للقرارات ولعملية اتخاذ القرار.

1- الإطار التاريخي لمفهوم اتخاذ القرار:

تطورت الممارسة الإدارية في المؤسسات بعد الثورة الصناعية إلى أن أصبحت علما قائما بذاته بعد ذلك، وبرزت عدة مدارس ونظريات اهتمت بإدخال الطرق العلمية في العملية الإدارية، وأفردت عملية اتخاذ القرار بدراسات ومفاهيم عديدة، وقد تطورت هذه المفاهيم من المدرسة الكلاسيكية، فالمدرسة السلوكية، إلى المدارس الحديثة.

1- 1- المدرسة الكلاسيكية:

ينطلق أنصار هذه المدرسة، " فريدريك تايلور - Frederik Taylor" و"هنري فايول - Henry Fayol" و"ماكس فيبر - Max Weber"، وهم أهم الرواد الكلاسيك في بداية القرن العشرين الميلادي، من أنه يمكن توجيه الأفراد العاملين عن طريق قواعد منظمة لسلوكهم ومحددة لعلاقاتهم بمرؤوسيهيهم معتمدين في ذلك على المعرفة العلمية، متأثرين بالمناخ الاقتصادي السائد آنذاك بعد الثورة الصناعية، حيث الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة.

مبادئ هذه المدرسة فيما يتعلق باتخاذ القرار تعتبر ذات أهمية كونها كانت منطلقا لتطور الفكر الإداري في هذا المجال بعد ذلك، حيث أنها تتادي بالرشادة والعقلانية في القرارات من خلال افتراض الرشادة في متخذها الذي يتمثل في المدير - على مستوى الإدارة العليا - في ظل نظام مغلق، وما على الأفراد العاملين سوى التنفيذ للقرارات المتخذة مادام أنهم يحصلون على تحفيزات مادية مقابل جهودهم، فهم يعتبرون كآلة ينفذون قرارات وأوامر المديرين والرؤساء في الإدارة العليا.

انطلاقا من هذا المفهوم فقد تميزت هذه المدرسة بالمثالية - المعيارية -، حيث تتمركز حول رشد

الأقصى من المنافع عند اتخاذ القرار، أي القبول بحلول مرضية للمشكلات. (5)

وقد درس "سايمون" صفة الرشد في القرارات، حيث أوضح أن القرار الإداري لا يكون رشيدا بالمطلق، لأنه لا يمكن أن تتوفر لمتخذ القرار كل مقومات الرشد التي تتطلب معرفته بكل الحلول الممكنة لنقص المعلومات المتعلقة بالمشكلات، إضافة إلى تأثير البيئة على التنظيم بكل ما تحمله من متغيرات تؤثر في إدراك وسلوك متخذ القرار، فعليه الاكتفاء بالحلول المرضية أو "المثالية النسبية" بدل الحل الأمثل "المثالية المطلقة" وبذلك فهو ينادي بالرشادة المحدودة للقرارات. (6)

وضع "سايمون" بعض المعايير التي تساعد متخذ القرار على اختيار البديل المناسب من بين البدائل الممكنة وصاغها كالاتي: (7)

- من بين البدائل متساوية التكاليف يختار البديل الأكثر تحقيقا لأهداف المنظمة.
- من بين البدائل التي تحقق نفس الأهداف يختار البديل الأقل تكلفة.

وبذلك فإنه ركز على الكفاءة في عملية اتخاذ القرارات مقارنة بالفعالية لدى الكلاسيك، كما أنه تحدث عن القيود التي يمكن أن تحد من اختيار البديل المناسب، أي حدود الرشد المتمثلة في كفاءة متخذ القرار، قيمته وأهدافه الشخصية، المعلومات المتوفرة لديه.

وصل "سايمون" إلى نتيجة مفادها "اتخاذ القرار السليم يتطلب المقارنة بين البدائل في حدود الأهداف التي يحققها، معناه أن الوصول لأقصى حل بوسائل محددة هو المعيار الموجه لمتخذ القرار". (8)

اهتمت بعض نظريات الفكر الإداري الحديث بعملية اتخاذ القرار، وجاءت بعد أفكار "سايمون"، منها النظرية النظامية التي اعتبرت عملية اتخاذ القرار نظاما مفتوحا تتمثل مدخلاته في المعطيات والبيانات والمعلومات

تعط أي شرح لعملية اتخاذ القرار، بل نادى بضرورة إشراك العاملين في ذلك.

1- 3- المدرسة السلوكية:

تعتبر أفكار هذه المدرسة امتدادا للعلاقات الإنسانية، إلا أن روادها ومن بينهم "شستر برنارد Chester-Bernard" و"هاربرت سايمون - Herbert Simon" وآخرون، ركزوا في أبحاثهم على السلوك التنظيمي، كما اعتبروا التنظيم نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة. هذه الأخيرة تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على متخذ القرار. (3)

ويعتبر أنصار المدرسة السلوكية أن هدف المدير متخذ القرار هو الوصول إلى قرارات مرضية تحقق درجات معقولة من الرضا والقبول بأقل من الحد الأقصى لأنه لا يتمتع بالرشد المطلق - كما نادى به الكلاسيك - لاختيار أفضل البدائل، إذ أنه مقارنة بالكلاسيك الذين يبحثون عن القرار الواجب اتخاذه -القرار الرشيد-، فإن السلوكيين يتحدثون عن كيفية اتخاذ القرار، حيث نصل عن طريقها إلى قرار مرض. (4)

وحسب "برنارد" فإن سلطة المدير متخذ القرارات تتبع من قبول المرؤوسين لسلطته عليهم وليس من شخصه، وعليه الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل عند اتخاذه للقرار، كما أن عدم اختيار المدير أي بديل من البدائل المطروحة أمامه يعتبر قرارا في حد ذاته.

1- 4- النظرية القرارية والنظريات الحديثة:

تعتبر النظرية القرارية من النظريات الحديثة التي اهتمت أساسا بعملية اتخاذ القرار من خلال رائدها "سايمون"، إضافة إلى مفكرين آخرين في مجال الإدارة ساهموا معه في هذا المجال كمدرسة "كارنجي" الأمريكية على سبيل المثال.

قام "سايمون" بانتقاد النموذج الكلاسيكي في اتخاذ القرارات، هذا الأخير الذي يسعى للحصول على الحد

ويعتبر "سايمون" القرار أساس أو قلب العملية الإدارية بكل وظائفها، من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. ونخلص من هذه التعاريف أن القرار هو محاولة المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة لدى متخذ القرار، إلا أن هذه المفاضلة متوقفة على حجم المشكلة أو الموقف وتكلفته لاختيار أنسب بديل لتحقيق الأهداف.

2- 2 - عملية اتخاذ القرار:

يعتبر القرار الذي يمثل البديل المناسب أو الحل الأفضل للمشكلة، جزءاً من عملية تنطوي على مجموعة من المراحل أو الخطوات تسمى عملية اتخاذ القرار. هذه الأخيرة عرفها بعض الباحثين كما يلي:

حسب "Simon" فإن عملية اتخاذ القرار تمثل قلب العملية الإدارية وتتعلق بعملية اختيار أفضل وأمثل بديل من البدائل المختلفة المتاحة.⁽¹³⁾

وعرفها "دافيد هولت-David Holt" بأنها عملية تحديد المشاكل وتقديم الحلول واختيار الحلول البديلة واختيار بديل واحد وتنفيذه.⁽¹⁴⁾

ونعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية محددة في ظل العوامل المؤثرة، والعمل على تنفيذه ومتابعته.

وبذلك فإن عملية اتخاذ القرار تنطوي على مراحل عديدة، يعتبر القرار أحد هذه المراحل وأساسها.

2- 3 - أنواع القرارات ومراحل عملية اتخاذ القرار:

2- 3- 1 - أنواع القرارات:

اختلفت وجهات نظر الباحثين فيما يخص تصنيف القرارات، كون أنها تحكمها مجموعة من المتغيرات، ولكل باحث منطلقاته وتفسيراته في التصنيف، إلا أننا سنقتصر على تصنيف "Simon" صاحب النظرية القرارية وكذلك تصنيف "Ansoff".

المتحصل عليها من خارج النظام، وبعدها تتم عملية التشغيل أو ما يسمى بالعمليات التحويلية، أي تحديد البدائل وتقييمها للحصول على النتائج المتمثلة في القرارات، والتي هي عبارة عن مخرجات النظام.

كما أن النظرية الكمية أو الرياضية اعتبرت عملية اتخاذ القرارات عملية منطقية يمكن التعبير عنها من خلال الرموز والعلاقات الرياضية باستخدام عدة أساليب في التحليل وحل المشكلات، كبحوث العمليات والبرمجة الخطية... الخ.⁽⁹⁾

كما ساهمت هذه النظرية في إدخال الأوتوماتيكية في عملية اتخاذ القرارات باستخدام الحاسب الإلكتروني.

وجاءت النظرية الموقفية بأفكار جديدة في مجال اتخاذ القرار، حيث ربطت القرار المتخذ بظروف الموقف الذي يتواجد فيه متخذه، وبذلك فإنها ترى بأنه من الصعب تطبيق أسلوب معين أونظرية بعينها بصفتها الأصلح لعملية اتخاذ القرار وفي كل الظروف، بل أنها ترى بضرورة تطبيق الأسلوب الإداري حسب الموقف الذي يتواجد فيه متخذ القرار.

إضافة إلى وجود نظريات حديثة أخرى تناولت اتخاذ القرار، كنظرية الإدارة بالأهداف لـ "بيتر دروكر Peter -Drucker"، والنظرية اليابانية "Z" لـ "وليام أوشي William Ouchi" - اللتان تتاديان بضرورة إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار.

2- مفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار:

2- 1 - مفهوم القرار:

حسب "تانبوم Tannenbaum" «فإن القرار هو الاختيار الدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة من البدائل». ⁽¹⁰⁾

ويعرفه "نيجرو Nigro" بأنه «الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين». ⁽¹¹⁾

وعرفه "هاربرت سايمون H.Simon" بأنه «اختيار بديل من بين عدة بدائل لحل مشكلة ما». ⁽¹²⁾

أقل تعقيدا من سابقتها وأقل مخاطرة، تهتم بتحديد نوع وبنية التنظيم داخل المنظمة، العلاقات بين العاملين...، لذلك فهي من اختصاص الإدارة الوسطى. (19)

• قرارات تشغيلية:

تتصف بأنها قرارات عملية أو تنفيذية، تهتم بالأعمال اليومية الروتينية، ولا تحتاج إلى بحث وجهد كبيرين لاتخاذها، وتتخذ بصفة فورية، وتقل فيها المخاطرة بدرجة كبيرة، وتتمتع بنسبة كبيرة من التأكد لتكرارها، لذلك فهي من اختصاص الإدارة الدنيا بالمنظمة. (20)

2- 3- 2 - مراحل عملية اتخاذ القرار:

عملية صنع القرار تتطوي على عدة مراحل حتى يصل متخذ القرار إلى اختيار البديل الأنسب، ولقد اختلف الباحثون في الخطوات التي تتكون منها هذه العملية، كل حسب نظريته وتحليله لكيفية صنع القرارات، سنستعرض نموذج أبو القرارات "Simon"، حيث أنه يعتبر مرجعا بالنسبة للكتاب والباحثين الذين اهتموا بهذا المجال.

• نموذج "Simon" في اتخاذ القرارات: يرى "Simon" صاحب نظرية القرارات، أن عملية اتخاذ القرار على أي مستوى إداري تتكون من ثلاث مراحل: (21)

أ - مرحلة الاستخبار (الذكاء) Intelligence: وهي المرحلة الأولى، يتم فيها البحث والاستطلاع عن مواقف مناسبة لاتخاذ القرارات، ويقوم متخذ القرار بالحصول على البيانات والمعلومات، تشغيلها، وفحصها للوصول إلى مؤشرات تدل على طبيعة المشكلة والفرص المتاحة.

ب- مرحلة التصميم (النمذجة) Modélisation: وهي مرحلة البحث عن البدائل المختلفة أو المحتملة، عن طريق فهم طبيعة المشكلة ووضع الحلول الملائمة لها واختبارها وتقييمها.

أ - تصنيف "Simon" للقرارات حسب إمكانية برمجتها:

• قرارات مبرمجة (Décisions programmables):

تتصف بأنها قرارات مجدولة وبأنها روتينية تكرارية، يتم اتخاذها لمواجهة مواقف متكررة، وهي قرارات مخططة مسبقا، حيث غالبا ما يقوم متخذ القرار بإعداد مسبق للإجراءات والأساليب والطرق اللازمة لحل المشكلة محل اتخاذ القرار، وهذا ما جعلها قرارات مبرمجة تقل فيها درجة المخاطرة وعدم التأكد، وعادة ما تكون مثل هذه القرارات في المستوى الأدنى بالنسبة للمنظمة. (15)

• قرارات غير مبرمجة (Décisions non- programmables):

تتصف بأنها قرارات غير مجدولة وغير روتينية، كما أن مشكلاتها معقدة ذات طبيعة غير متكررة وغير مألوفة، ولا توجد إجراءات مسبقة لحلها، فهي تتميز بالمخاطرة وعدم التأكد، وعادة ما تكون في المستوى الأعلى للمنظمة. (16)

فهي قرارات إبداع وابتكار كونها تتطلب جهدا فكريا ووقتا كافيا لجمع المعلومات عن المشكلة وتحديد البدائل واختيار البديل المناسب. (17)

ب - تصنيف "Ansoff" للقرارات حسب المستويات

الإدارية - أهميتها -:

• قرارات استراتيجية:

تتصف بأنها قرارات مستقبلية من خلال تخطيط الأهداف طويلة المدى، وتتميز بدرجة تعقيدها وتمتعها بدرجة عالية من المخاطرة، لذلك فهي من اختصاص الإدارة العليا للمنظمة. (18)

• قرارات تكتيكية:

تتصف بأنها قرارات إدارية أو تنظيمية وتهدف إلى إقرار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها في إطار القرارات الاستراتيجية، فهي قرارات

ب - تحديد البدائل الممكنة وتقييمها:

نقصد بالبديل الممكن، الحل أو القرار المبدئي المقترح، ويقوم متخذ القرار بطرح مجموعة من البدائل التي تتماشى مع التحليل الدقيق للمشكلة، ويتوقف تحديد البدائل على وضع المنظمة وفلسفتها وإمكانياتها والوقت المتاح لمتخذ القرار.

وبعد تحديد البدائل يقوم متخذ القرار بإجراء تحليل وتقييم شامل للبدائل من أجل اختيار الحل الأنسب، وتعتمد عملية التقييم على مجموعة من المتغيرات والمعايير، كمدى توافر الموارد اللازمة لتنفيذ البديل، تكاليف تنفيذه، آثار تنفيذه على المنظمة وعلى الأفراد، مدى استجابة وتقبل المرؤوسين له، والزمن المستغرق لتنفيذ البديل... الخ.

ج - اختيار البديل الأنسب:

يقوم متخذ القرار في هذه المرحلة باختيار من بين البدائل التي قام بتحديدتها وتقييمها الحل الأنسب لحل المشكلة وتحقيق الهدف بالاعتماد على الخبرة والتجربة والبحث والتحليل، حيث أن هناك مجموعة من الطرق والأساليب الكمية -الرياضية والإحصائية -التي يتم استخدامها كأدوات بحثية مساعدة على اختيار الحل الأنسب.

د - تنفيذ ومتابعة وتقييم الحل الأنسب:

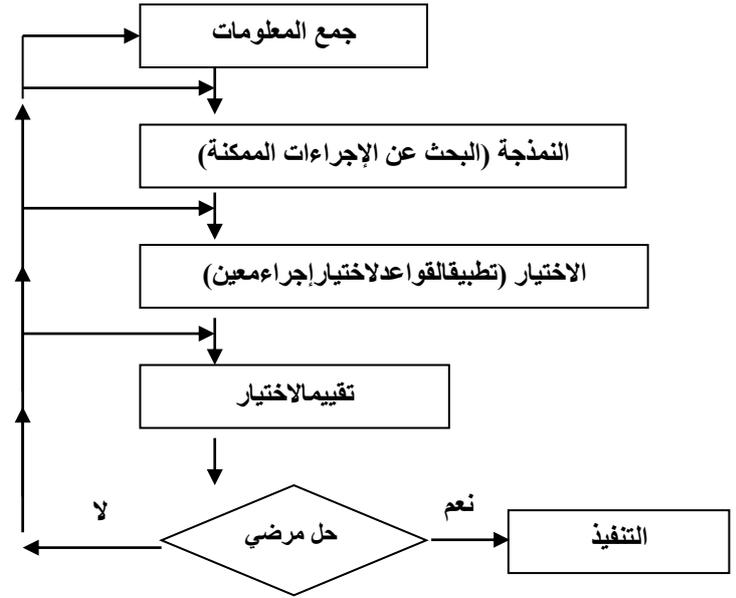
وهي آخر مرحلة في صنع القرارات، حيث أن هذه العملية لا تنتهي عند الاختيار بل من أجل تحري الفعالية من طرف متخذ القرار الذي يجب عليه وضع القرار المتخذ قيد التنفيذ من أجل اختبار صحة هذا الاختيار، وكذا متابعة تنفيذه من قبل المعنيين به، بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية البديل المختار عن طريق إجراء مقارنة بين النتائج التي تم تحقيقها فعلا من طرف هذا البديل بعد تطبيقه، والنتائج المعيارية المحددة مسبقا.

من خلال هذا العرض لمراحل صنع القرار نخلص بأن هذه العملية عبارة عن نظام له مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات، فمدخلاته تتمثل في تحديد

ت- ج -مرحلة الاختيار (Choix): وتشمل عملية اختيار البديل الأنسب من البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف، والقيام بتنفيذه ثم مراقبة عملية التنفيذ.

شكل رقم (1): يمثل عملية اتخاذ القرار

حسب HerbertSimon:



Source : Robert Reix, Systèmes d'information et management des Organisations, édition Vuibert, Paris, 1995, P10.

وعلى العموم فإن مراحل عملية اتخاذ القرار حسب

أغلب الباحثين، يمكن تلخيصها كما يلي:

أ - تحديد المشكلة (الهدف):

تعتبر المشكلة أو الهدف المراد تحقيقه أول مرحلة ينبغي على متخذ القرار تحديدها وضبط كل جوانبها، والهدف هو الوصول إلى الفهم الواضح والدقيق للمشكلة حتى يمكن تحليلها والتعرف على أسبابها، عن طريق جمع المعلومات من المصادر المختلفة وتصنيفها وتحليلها وإيجاد العلاقات السببية بين أجزائها، وهذا ما يساعد على تحديد البدائل.

إجراء تحويلي منظم، كما أن هذه الأجزاء تكون في حالة تفاعل مع بيئتها.⁽²⁴⁾

وتعتبر "المعلومات" مجموعة بيانات تمت معالجتها ووضعها بصورة ذات فائدة ومعنى للأفراد الذين هم بحاجة إليها.⁽²⁵⁾ أو هي بيانات تمت معالجتها بحيث تكون ذات معنى وفائدة لصانعي القرارات.⁽²⁶⁾

ويمكن القول بأن البيانات ليست ذات فائدة دون إجراء عمليات المعالجة المختلفة عليها، وتتم المعالجة يدويا أو آليا أو إلكترونيا للحصول على المعلومات، هذه الأخيرة التي تأتي بعد البيانات وتكون ذات فائدة لمتخذي القرارات في المنظمات.

1-1- تعريف نظم المعلومات:

لقد تعددت واختلقت المفاهيم التي أعطيت لنظم المعلومات، ولقد تم استخدام هذا المصطلح منذ ستينيات القرن العشرين، ويمكن إدراج بعض التعاريف فيما يلي:

« هي مجموعة من المكونات (إجراءات، أفراد، أجهزة) تهدف إلى إنتاج معلومات محددة، ولا يعد هذا النظام نظاما للمعلومات إلا إذا استهدف خدمة جانب واحد على الأقل من جوانب العملية الإدارية، وخاصة عملية اتخاذ القرارات».⁽²⁷⁾

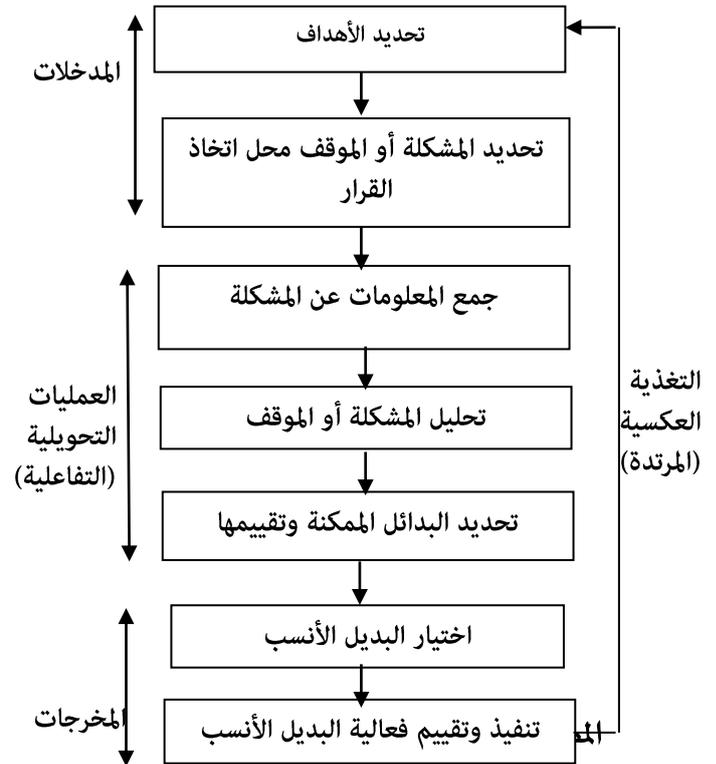
« هي مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع البيانات وتشغيلها وتخزينها ونشرها وصولا للمعلومات، بغرض دعم عمليات صنع القرارات وتحقيق الرقابة في المنظمات».⁽²⁸⁾

«نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر البشرية والمادية التي تستخدم في تجميع ومعالجة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات معينة بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات»⁽²⁹⁾

نظم المعلومات مجموعة من الأفراد والأجهزة التي تتولى عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها من أجل تلبية حاجات المدراء من المعلومات».⁽³⁰⁾

المشكلات والأهداف محل اتخاذ القرار وجمع المعلومات عنها، والعمليات التحويلية تتمثل في القيام بتحليل المشكلات وتحديد البدائل المناسبة لحلها، أما المخرجات فتتمثل في اختيار البديل الأنسب وتنفيذه.

شكل(2): يوضح عملية اتخاذ القرار (صنع القرار):



نظم المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرار:

تعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة في المنظمات، وقد زادت أهميتها ودورها مع تطور التكنولوجيا ووسائلها الحديثة، وتعتبر عملية صنع القرارات محور نشاطات المنظمة على اختلاف أنواعها، وبذلك فإن للمعلومات ونظمها دور أساسي في هذه العملية.⁽²²⁾

1- مفهوم نظم المعلومات:

يعرف "النظام" بأنه تفاعل مجموعة من العناصر مع بعضها البعض ومع بيئتها من أجل أداء مهمة معينة.⁽²³⁾ وهو كذلك مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين، عن طريق قبول مدخلات وإنتاج مخرجات من خلال

د - **موارد البيانات:** وهي البيانات التي يتم جمعها والاحتفاظ بها داخل قواعد بيانات، وتتكون من مجموعة من الملفات والسجلات.

و - **موارد الشبكات:** تمثل مجموعة من شبكات الاتصال الحديثة المستخدمة كثيرا في التجارة والأعمال الإلكترونية حاليا، والتي أصبحت تستخدمها نظم المعلومات.

ويمكن إضافة مورد هام كذلك يتمثل في المورد الإداري، وهو الدعم الإداري من طرف الإدارة العليا للمنظمة لنظام المعلومات، بتوفير كل المستلزمات والوسائل لعمله وتشجيع الاعتماد عليه كوسيلة حديثة في الحصول على معلومات دقيقة تساعد في نشاطات المنظمة وخاصة في اتخاذ القرارات.

1- 3 - وظائف نظم المعلومات:

يقوم نظام المعلومات في إطار عمله بمجموعة من الوظائف والمهام نلخصها في الآتي:

أ - **تجميع البيانات:** وتعتبر مدخلات النظام من أجل تهيئتها للمعالجة في مرحلة لاحقة، ويتم التجميع من مصادر داخلية للمنظمة أو من البيئة - مصدر خارجي - ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي أو إلى نظام المعلومات وذلك بعد التأكد من صحتها.

ب - **تشغيل ومعالجة البيانات:** يتم في هذه المرحلة إجراء المعالجات المختلفة على البيانات لتحويلها إلى معلومات، وتشمل عمليات المعالجة التصنيف والتبويب وإجراء العمليات الحسابية، والمقارنة والتخزين والاسترجاع، وتمثل هذه الأعمال العمليات التحويلية للنظام.⁽³⁵⁾

ج - **إنتاج المعلومات:** وهي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات، وتنتج من عملية المعالجة للبيانات، وقد تكون هذه المخرجات المحتوية على معلومات على شكل تقارير أو رسوم بيانية أو أشكال تمثيلية.

د - **إدارة البيانات:**

وتشمل ثلاث خطوات:⁽³⁶⁾

«هي نظم محوسبة تستخدم للمستويات الإدارية في المنظمة بوظائفها الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، بواسطة تزويدها بالتقارير عند الحاجة إليها»⁽³¹⁾

ويمكننا أن نخلص بأن نظم المعلومات هي مجموعة من النظم (أجهزة، أفراد، إجراءات)، تعمل على جمع البيانات من مصادر داخلية وخارجية وتشغيلها لتحويلها إلى معلومات لصالح المنظمة لاستغلالها في وظائفها المختلفة وخاصة في صنع القرارات.

ونشير هنا إلى ضرورة توضيح مفهوم تكنولوجيا المعلومات، حيث تتضمن كل النظم والأدوات المعلوماتية التكنولوجية التي تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ونقل وإيصال المعلومات.

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أنه إذا نظرنا نظرة جزئية فإن هناك من يرى بأن تكنولوجيا المعلومات مورد من موارد نظام المعلومات، أي أنها عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام المعلومات توفر له الأدوات التي تساعده في معالجة وتخزين وإيصال المعلومات لمستخدميها.

أما من وجهة النظر الكلية فإن هناك من يعتبر أن تكنولوجيا المعلومات مظلة واسعة تدخل تحتها كل من تكنولوجيا تشغيل المعلومات وتكنولوجيا إيصال المعلومات، وتعتبر نظم المعلومات من مكوناتها.

1- 2 - مكونات (موارد) نظم المعلومات:

لنظم المعلومات مجموعة من المكونات، التي تمثل موارد يتم استخدامها لمعالجة البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - **موارد بشرية:** تتمثل في أفراد يقومون بمعالجة البيانات وصيانة نظام المعلومات ومتابعة سير عمله، إضافة إلى المستخدمين لهذه النظم المعلوماتية.⁽³²⁾

ب - **موارد مادية:** وتتمثل في المعدات والأجهزة المستخدمة في إدخال ومعالجة وتخزين وإخراج المعلومات، وأهمها الحاسب الآلي، والشبكات الاتصالية.⁽³³⁾

ج - **موارد البرمجيات:** وهي جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب وتنظيم عمل وحداته.⁽³⁴⁾

والمحاسبية، ثم تطورت لترتبط أكثر مع عمليات اتخاذ القرار.

وهي مجموعة من الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار بشكل فردي أو جماعي، وهي تعبر عن العلاقة أو التعامل بين المستخدم البشري والحاسب الآلي.⁽³⁷⁾

وتعرف بأنها مجموعة من الإجراءات المبنية على استخدام النماذج، حيث تستخدم في معالجة البيانات والآراء لمساعدة متخذي القرارات.⁽³⁸⁾ وهي أنظمة مبنية على استخدام الحاسوب لدعم متخذ القرارات في التعامل مع المشاكل شبه النمطية.⁽³⁹⁾ أي غير المهيكلة، وهي القرارات التكتيكية حسب المستوى الإداري بالمنظمة.

تتكون هذه النظم إضافة إلى المستخدم من أنظمة فرعية، بحيث كل نظام فرعي يقوم بمهمة في إطار الSIAD.⁽⁴⁰⁾

• **النظام الفرعي لإدارة البيانات:** حيث يتكون من قواعد البيانات المستخدمة بداخل نظام الدعم، إضافة إلى نظام إدارة قواعد البيانات التي تقوم بتخزين واسترجاع وتحديث البيانات.

• **النظام الفرعي لإدارة النماذج:** ويتكون من قواعد النماذج وهي مجموعة النماذج التي يتوفر عليها نظام الدعم، ونظام إدارة النماذج ولغة النمذجة.

• **النظام الفرعي لإدارة الحوار مع المستخدم:** ويتكون من كل وسائل الحوار بين المستخدم ونظام الدعم، وتشمل البرمجيات والحاسوب الآلي.

شكل(3): هيكلية النظم التحويلية المساعدة على اتخاذ القرار (Structure type d'un SIAD)

- **تخزين البيانات:** أي حفظها في قواعد البيانات وتزويدها بتاريخ الأحداث، وتخزين في ملفات.

- **تحديث البيانات:** أي تحديث البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة والحالية.

- **استرجاع البيانات:** يكون عن طريق الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها من أجل التشغيل الإضافي للبيان أو التحويل إلى معلومات لفائدة المستخدم.

و - **رقابة البيانات وسريتها:** حيث لابد أن يقوم نظام المعلومات بالتحكم في العمليات السابقة عن طريق مراقبة المدخلات والعمليات التحويلية والمخرجات وحتى عملية إدارة البيانات للتأكد من صحة أداء النظام ودقة البيانات، وهو ما يسمى بالتغذية العكسية للنظام.

2 - نظم المعلومات القرارية:

مع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين، وبدايات الاستخدام للحاسبات الآلية في التسيير وفي نشاطات المنظمة المختلفة، ظهرت نظم معلومات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتطورها من خلال استخدام الحواسيب والبرمجيات المختلفة للمساعدة على معالجة البيانات، وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام من قبل متخذي القرارات، فتعددت هذه النظم المساعدة في عملية اتخاذ القرار وتطورت بتطور تكنولوجيا المعلومات، سنقوم بعرض أهم هذه النظم القرارية حسب ظهورها وأهميتها ودورها.

2- 1 - النظم التحويلية المساعدة على اتخاذ القرار (DSS) / (SIAD)*:

كان لظهور هذه النظم في ستينيات القرن الماضي -ق20م - أثر كبير في ميلاد نظم المعلومات الإدارية التي رافقت ظهور المنظمات الحاسوبية الكبيرة، واقتصر دورها في البداية على تزويد المديرين بتقارير المعلومات الدورية والمبرمجة في المجالات المالية

*SIAD : Système d'Information d'Aide à la Décision /
DSS : DecisionSystem Supply

ذكرنا آنفاً أن أنظمة الـ SIAD تظهر في شكل حوار بين المستخدم والحاسب الآلي لمساعدة متخذي القرارات شبه الهيكلية، ولزيادة فهم متخذ القرار لمخرجات الـ SIAD ظهرت أنظمة دعم حديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، من خلال دمج الأنظمة الخبيرة مع أنظمة الـ SIAD.⁽⁴³⁾

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه علم حديث من علوم الحاسوب، يقوم بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، بحيث تصبح لدى الحاسوب القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي مرتب وبنفس طريقة تفكير العقل البشري، باستخدام عمليات التعلم، التحليل، التصحيح التلقائي أو الذاتي.

وباعتبار الذكاء الاصطناعي مكيئة السلوك الذكي عند الإنسان فإنه يحتاج إلى: نظام بيانات،

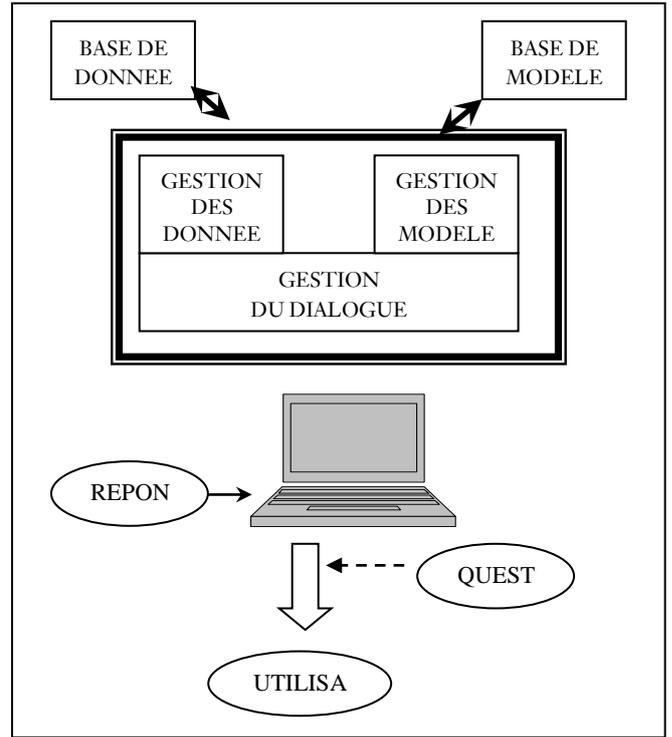
خوارزميات، لغة برمجة. وبذلك فالهدف من الذكاء الاصطناعي إسناد الوظائف الذهنية التي يقوم بها العقل البشري إلى الحاسوب لكي يقوم بها بدلاً عنه.⁽⁴⁴⁾

النظم الخبيرة

ظهرت النظم الخبيرة بشكلها المبسط كأداة مساعدة لاتخاذ القرارات في سبعينيات القرن العشرين، فقد مرت بعدة أجيال من التطور، وتتطوي على فكرة الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في صياغة الخبرة الموجودة لدى الشخص الخبير، وتمثيلها على الحاسب الآلي.⁽⁴⁵⁾

وهي تساعد في اتخاذ القرارات المهيكلية وغير المهيكلية، وحتى في ظروف عدم التأكد والمخاطرة. وتمتاز النظم الخبيرة بمجموعة من المواصفات، فهي

نوع من برامج الحاسوب، وأحد فروع علم الذكاء الاصطناعي، يعمل على حل المشكلات في مجال معرفي



Source : Robert Reix, Systèmes d'information et management des organisations, 6^{ème} édition, France Quercy-Mercuèze, Paris, 2011, P133.

2- 2- نظم تدعيم المديرين (SID)*

هي نظم معلومات قرارية تهتم بمساعدة المديرين في الإدارة العليا باتخاذ القرارات غير المهيكلية وتحتوي على مستوى عال من عدم التأكد، وتشمل القرارات الاستراتيجية والتخطيط طويل الأجل.⁽⁴¹⁾

2- 3- نظم المعلومات الإدارية (SIM) / (MIS)*

وتسمى كذلك نظم المعلومات بغرض التسيير، وهي التي تختص بالقرارات على المستوى العملي بصفة كبيرة، أي القرارات الوظيفية للمؤسسة⁽⁴²⁾. وقد تم تطوير هذه النظم حديثاً إلى نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP) بكل أدواته الحديثة.

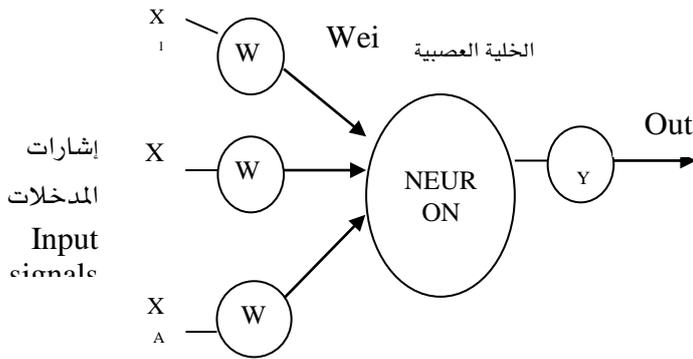
2- 3- نظم الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة

*SID : Système d'Information pour Dirigeants.

*MIS : Management Information System / SIM : Système d'Information de Management.

الخلايا العصبية بواسطة روابط، ولكل رابط وزن عددي مصاحب له - Numeric Wight - وتمثل الأوزان الوسيلة الأساسية لذاكرة الشبكات العصبية طويلة الأجل.⁽⁴⁷⁾

شكل (5): صورة مبسطة للخلايا العصبية:



المصدر: سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2005، ص 128.

ج - نظم المنطق الضبابي (الغامض):

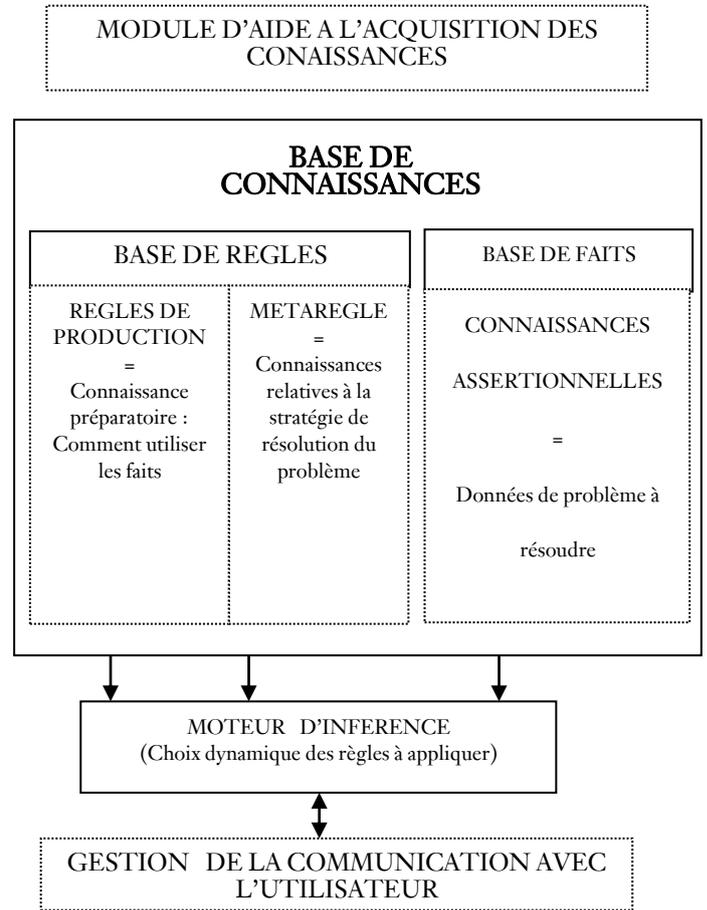
المنطق الضبابي هو شكل أو إطار تفكير يجعل من الممكن ربط الحالات الضبابية أي المشكلات في حالات عدم التأكد مثلاً بشكل مشابه لأنماط الحالات الوصفية، أي المشكلات في حالات التأكد والتي تم معالجتها آنفاً. وتستخدم تقنيات ونظم المنطق الضبابي مع نظم مدمجة أخرى تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، كالنظم الخبيرة والشبكات العصبية، في التطبيقات المالية والمصرفية، كالتنبؤ بالعائد المتوقع للاستثمار، إدارة المخاطر... الخ.⁽⁴⁸⁾

د - نظم الخوارزميات الجينية:

هي عبارة عن نظم تقوم على مفهوم الترابط الجيني، تعمل وفق خوارزمية تتنافس فيها الحلول أو البدائل الممكنة للقرار مع بعضها البعض، ومن خلال الكفاح التطوري بين هذه البدائل، فإن البقاء لأفضل

محدد، ويعمل بنفس طريقة تفكير العقل البشري، ويمكن استخدامه كمساعد أو زميل في العمل.⁽⁴⁶⁾

شكل (4): يوضح هيكل النظام الخبير (Structure d'un Système Expert)



Source: Robert Reix, Systèmes d'information et management des organisations, 6^{ème} édition, France Quercy-Mercuèce, Paris, 2011, P150.

أ - نظم الشبكات العصبية:

الشبكة العصبية نموذج تفكير مبني على أساس تمثيل بنية ووظيفة العقل الإنساني، وتربط الشبكات العصبية بحقل تعلم الآلة (الحاسوب)، ولقد استلهمت هذه التكنولوجيا من الطريقة التي يعمل بها العقل البشري.

تتكون بنية الشبكة العصبية المحوسبة بعدد محدد من الخلايا العصبية الاصطناعية Artificial Neuron، وكل خلية عصبية تتكون من عناصر محددة، وتتصل

ويعمل مستودع البيانات على هيكلية البيانات حسب موضوعاتها الرئيسية للمساعدة على اتخاذ القرار، كما يعمل على دمج وتناسق هذه البيانات، ويقوم بتأريخ البيانات. وبذلك فإن نظم مستودع البيانات عبارة عن تجمعات كبيرة من البيانات تقاس بالتيرابايت (Terabyte)، ولذلك يتم تقسيم مستودع البيانات إلى مستودعات فرعية (Data-Mart) يضم كل مستودع فرعي مجموعة كبيرة من البيانات المتخصصة.

ج - منصة مستودع البيانات:

في بداية القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة بدأ الحديث عن منصة مستودع البيانات، وذلك عبر دمج مستودع البيانات كخادم مع أدوات ذكاء الأعمال ونظم تخطيط موارد المؤسسة، وبذلك أصبحت لدينا منصة مستودع البيانات التي تتفرع إلى:

-2-4-شكل(6): منصة مستودع البيانات

الحلول، أي أن الحل الأفضل هو الذي يبقى، وقد صممت هذه الخوارزميات الجينية لاقتراح الحلول للمشكلات التي تتعامل مع عدد كبير من المتغيرات، كمجالات الأعمال المالية والمصرفية، ومشكلات العمليات اللوجستية... الخ.⁽⁴⁹⁾ أدوات ذكاء الأعمال ومنصة مستودع البيانات:

أ - ذكاء الأعمال:

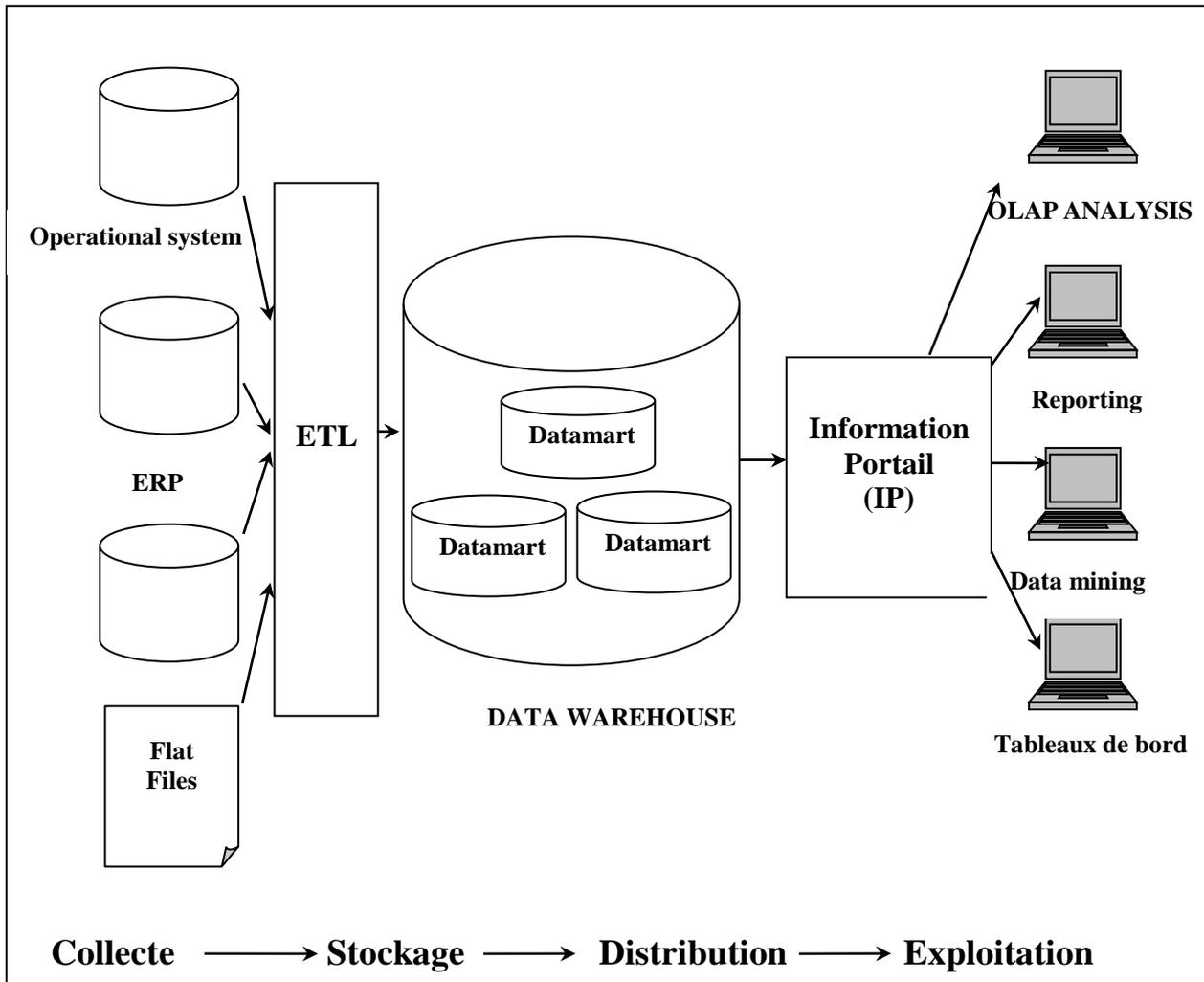
ظهر هذا المصطلح - Business intelligence - في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ولكن تم تداوله قبل هذا التاريخ من قبل بعض الشركات، وهو مجموعة من المفاهيم والطرق لتحسين اتخاذ القرار باستخدام أنظمة دعم مستندة إلى الحقيقة، إلا أنه لم يتم تطبيقه سوى في نهاية الثمانينيات.

وعرف بأنه مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المستخدم للوصول إلى المعلومات واستكشافها وتحليلها للمساعدة على اتخاذ القرار.⁽⁵⁰⁾

ب - مستودع البيانات: "Data Warehouse":

تم استخدام مستودع البيانات - Entrepôt de données - في البداية للفصل بين بيئة نظام المعلومات المستخدم في دعم اتخاذ القرار، وبين نظم المعلومات الأخرى الموجودة في المنظمة، وقد تم استخدام مستودع البيانات في بداية تسعينيات القرن العشرين.⁽⁵¹⁾

ويعرف مستودع البيانات بأنه مجموعة متكاملة من قواعد البيانات في مجال موضوع معين يتم تصميمها بغرض دعم وظيفة نظم اتخاذ القرار.⁽⁵²⁾ إن الكم الهائل من البيانات التي تحتاجها عملية إنتاج المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار أدى إلى ضرورة توفر قاعدة كبيرة تخزن فيها هذه البيانات، وهنا ظهرت الحاجة لهذا المستودع.



المصدر: www.Datawarehouse4you.info, consulté le 21/05/2015.

مفهوم ومفيدة لمستخدميها، وتسمى البيانات والعلاقات المخصصة التي يتم الحصول عليها بالنماذج (Models).⁽⁵⁵⁾

• المعالجة التحليلية على الخط*OLAP: تسمى أيضا

المعالجة التحليلية المتعددة الأبعاد على الخط، وتكون على شكل مكعب، حيث من مميزات إعادة ترتيب المحاور آليا من خلال إدارة محور المكعب.⁽⁵⁶⁾

وتختص أدوات التحليل الفوري على الخط OLAP في مساعدة المستخدم النهائي غير المتخصص في نظم المعلومات على استخدام البيانات الموجودة بمستودع البيانات، وطلب تقارير من النظام.

ج-1-أدوات استخراج وتحويل وشحن البيانات* ETL

وهذه الأدوات تقوم بجمع البيانات وتحويلها وشحنها في مستودع البيانات.⁽⁵³⁾

ج-2-أدوات تحليل البيانات (ذكاء الأعمال)

• أنظمة إعداد التقارير (Reporting): عبارة عن أداة من أدوات ذكاء الأعمال، تقوم بإصدار ونشر تقارير عن النشاط حسب شكل معد مسبقا.⁽⁵⁴⁾

• أنظمة التنقيب عن البيانات (Datamining): وهي

أنظمة تقوم بتحليل كمية كبيرة من البيانات لإيجاد علاقة منطقية تلخص البيانات بطريقة جديدة تكون

* OLAP: On Line Analytical Processing.

*ETL: Extract Transform Load.

نظام ERP يساعد على تعظيم العوائد المحققة عن طريق الإدارة الفعالة للموارد المختلفة داخل المنظمة، عن طريق الربط بين مختلف الوظائف والنشاطات بغرض تنسيق ومزامنة عملها من خلال مجموعة من السيرورات المؤتمتة.

تساهم برمجية تخطيط موارد المؤسسة ERP في عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد متخذ القرار بالمعلومات ووضع بدائل الحل واختيار البديل الأنسب، وحتى في تنفيذ القرار.

2-2-6- البيانات الضخمة "Big-Data"

تعتبر نظم البيانات الضخمة من أحدث الأدوات المساعدة على اتخاذ القرارات، وهي عبارة عن شكل متطور لمستودع البيانات "Data Warehouse"، وهي مجموعة من التقنيات والأدوات التي تسمح باستخلاص المعلومات المفيدة من كم هائل من البيانات، وتتميز بأنها كبيرة الحجم (Volumé)، وتحتوي على قواعد بيانات متعددة ومختلفة (variété)، فهي تحتوي على بيانات مهيكلة وبيانات غير مهيكلة، كما تتميز بسرعة البيانات (vitesse) فيما يتعلق بإنشاء والتدفق والتبادل والتحليل، إضافة إلى أنها تتمتع بالموثوقية (véracité)، ويتم استخدامها في مختلف التنبؤات للأحداث، وفي دراسة أذواق ورغبات المستهلكين والزبائن واتخاذ القرارات الاستراتيجية، فهي أداة تكنولوجية هامة لتخزين كم هائل من المعلومات. والبيانات الضخمة تتطلب قدرات مادية هائلة لتخزينها كمراكز البيانات Data-center، وتوفير المعالجات الضرورية، خاصة مع ظهور ذكاء الأعمال 2.0 وتأثير الأدوات والتقنيات الجديدة التي جاء بها، وظهر ما يسمى بالحوسبة السحابية "Cloud".

• **لوحات القيادة (Tableaux de Bord):** تكون على شكل صفحات توفر للمستخدم نقطة دخول لبيانات مختلفة، وتحتوي على البيانات الحساسة للمنظمة، وتكون في شكل مؤشرات نصية بيانية وصوتية تسمح بتزويد المديرين بتطور النشاطات التي يشرفون عليها، وزيادة معرفتهم للبيئة الداخلية والخارجية لمنظمتهم من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات.⁽⁵⁷⁾

• **بوابة المعلومات IP (Information Portail):** وهي بوابة معلومات يتم عن طريقها الولوج إلى معلومات المنظمة عن طريق متصفح إنترنت، عندما يكون المستخدم موصولاً بالشبكة ومعروفاً بالنسبة للمنظمة تظهر بوابة المعلومات صفحة الاستقبال التي تمكن المستخدم من خلالها الحصول على ما يريده من أدوات.⁽⁵⁸⁾

2-2-5- نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP/ PGI*

يعتبر برنامج تخطيط موارد المؤسسة برنامجاً متكاملًا للتسيير حالياً. حيث أنه في تسعينيات القرن الماضي كان هذا النظام يهتم بكل ما هو تشغيلي في المنظمة، أي أنه كان متخصصاً، ولكن في بداية الألفية الثالثة أصبح يسمى ERP الممدود، حيث أنه أدمج مجموعة كبيرة من النظم الفرعية كنظام إدارة سلسلة التوريد "SCM"، وإدارة العلاقات مع الزبائن "CRM"، وإدارة العلاقة مع الموردين "SRM"، وإدارة العلاقة مع الإنتاج "PRM"، وإدارة العلاقة مع الموارد البشرية "HRM" ... الخ.

حيث إنه أصبح برنامجاً متكاملًا لمجموعة من النظم الفرعية، تسمى بمعالجة الوظائف داخل المنظمة، إلا أنه بقي يهتم بكل ما هو تشغيلي، وبداية من 2009 أصبح يهتم حتى بما هو قراري.

* ERP : Entreprise Ressources Planning. / PGI : Progiciel de Gestion Intégré.

* SCM: Supply Chain Management.

* CRM: Customer Relationship Management.

* SRM: Supplier Relationship Management.

* PRM: Product Relationship Management.

* HRM: Human Relationship Management.

خاتمة:

- (1) محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص54.
- (2) نعيم إبراهيم الظاهر، أساسيات الإدارة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2009، ص66.
- (3) عامر الكبيسي، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص35.
- (4) محمد عبد الفتاح ياغي، النموذج السلوكي كمدخل جديد لاتخاذ القرار، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، 1983، ص118.
- (5) محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، مرجع سبق ذكره، ص 42.
- (6) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2004، ص64.
- (7) Herbert Simon, Administrative behavior, The Macmillan co, New York, 1961, page 178.
- (8) Herbert Simon, decision making is a "satisficing", Management review, USA, 1979, page8.
- (9) محمد سلطان وآخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 84.
- (10) R.Tannenbaum, R.Wesler, F.Massarik, "Leadership and organization", McGraw-Hill book, New York, 1961, page 267.
- (11) F.Nigro, Modern public administration, Haper and Row publishers, New York, 1965, page 173.
- (12) مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، بغداد، 2009، ص49.
- (13) علي الشرقاوي، العملية الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 128.
- (14) سكينه بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص179.

لقد ازداد اهتمام المنظمات بصفة عامة حالياً بتطوير نظم المعلومات المختلفة لتسهيل مهمتها ومجالات عملها، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها ومواجهة المنافسة الكبيرة في السوق.

هذه النظم المختلفة التي أصبحت تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات وتطورها بشكل مستمر لأداء مهمتها، ولقد تعددت واختلفت نظم المعلومات التي يتم استخدامها في المساعدة على اتخاذ القرار وتحسينه، فتم التطرق في هذا البحث إلى أهمها، ويمكننا من كل هذا الوصول إلى النتائج التالية:

- تعتبر عملية اتخاذ القرار لب العملية الإدارية والنشاطات داخل المنظمات وخارجها، والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها.

- لنظم المعلومات أهمية كبيرة في المنظمات حالياً خصوصاً بعد تطورهما وتنوع استخداماتها خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

- أصبحت للمعلومات أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات مع تزايد المنافسة، خصوصاً ونحن نعيش عصر المعلومات في ظل الاقتصاد المعرفي.

- هناك مجموعة من نظم المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار والمستخدمه حالياً من طرف المنظمات، ولقد تطورت هذه النظم القرارية حسب تطور مناخ الأعمال واحتياجات المنظمات وظهور مشكلات جديدة أكثر تعقيداً.

- تعتبر منصة مستودع البيانات وأدوات ذكاء الأعمال إضافة إلى نظم معلومات أخرى الأكثر استخداماً حالياً من طرف المنظمات للمساعدة على اتخاذ القرار، بالإضافة إلى نظم تخطيط موارد المؤسسة "ERP" المتكامل.

الهوامش والمراجع:

- (28) الصباح عبد الرحمن وآخرون، مبادئ نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية، دار المسيرة، عمان، 1995، ص23.
- (29) الطائي محمد، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة، عمان، 1997، ص122.
- (30) ياسين سعد غالب، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري، عمان، 1998، ص56.
- (31) Laudon Kenneth and Laudon Jane, Op. cit, page20.
- (32) طارق طه، التنظيم -الهيكل -التطبيقات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص422.
- (33) Alter Steven, information systems Management perspective, Addison-Wesley educational Publisher, USA, 1999, page 42.
- (34) سليم الحسنية، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص101.
- (35) مكيود ريموند، نظم المعلومات الإدارية، ترجمة سرور سرور، دار المريخ، مصر، 2008، ص14.
- (36) تناء على القباني، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص14.
- (37) R.le Duff, encyclopédie de gestion et de management, Dalloz, Paris, 1999, page 249.
- (38) علي فهمي، نظم دعم اتخاذ القرار والأنظمة الذكية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2004، ص108.
- (39) إفرام توريان، نظم دعم الإدارة، دار المريخ، الرياض، 2000، ص96. (نسخة مترجمة).
- (40) R.Rex et autres, système d'informations et management des organisations, Vuibert, Paris, 2011, page 133-135.
- (15) عبد القادر محمد عبد القادر، أساسيات الإدارة، دار المريخ، الرياض، 2002، ص190.
- (16) محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، مرجع سبق ذكره، ص91.
- (17) عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص143.
- (18) سليم بطرس جلدة، أساليب القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية، عمان، 2009، ص89.
- (19) نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص252.
- (20) نفس المرجع، ص252.
- (21) Herbert Simon, Le nouveau Management : la décision par les ordinateurs, Edition economica, Paris, 1980, page 35.
- (22) Muid Colin, Information systems and public management- a view from the center; Public administration, London, 1994, page 115.
- (23) Barry Cushing, accounting information systems foundations for control, Cambridge, Winthrop pub, Inc, 1977, page 3.
- (24) محمد نور برهان وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص18.
- (25) O'Brien James, Management information Systems, Boston, Irw, Inc, 1990, page 6.
- (26) Laudon Kenneth and Laudon Jane, Management information Systems- organization and Technology, New York, Inc, 1996, page 19.
- (27) غراب وحجازي، نظم المعلومات الإدارية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1998، ص41.

⁽⁵⁴⁾<http://www.piloter.org/business-intelligence-reporting.htm>, consulté le 24/05/2014.

⁽⁵⁵⁾سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص104.

⁽⁵⁶⁾نوفيل حديد، أهمية النظام الآلي للمعلومات في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص28.

⁽⁵⁷⁾نفس المرجع، ص160.

⁽⁵⁸⁾<http://www.piloter.org/business-intelligence-information-prtail.htm>, consulté le 24/05/2014.

⁽⁴¹⁾ع. قاسم، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص18.

⁽⁴²⁾سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2006، ص63.

⁽⁴³⁾Abdelkader Adla, Aide à la facilitation pour une prise de décision collective, doctorat, université de Toulouse, 2010, page 21.

⁽⁴⁴⁾سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص208.

⁽⁴⁵⁾J.M.Karkan & G.T.Joen, Systemes expert, Edition Masson, Paris, 1993, page 13.

⁽⁴⁶⁾زين عبد الهادي، النظم الخبيرة وتطبيقاتها في الخدمات المرجعية في المكتبات، ورقة بحثية، المؤتمر الثامن للمعلومات، القاهرة، 2010، ص164.

⁽⁴⁷⁾سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص128.

⁽⁴⁸⁾نفس المرجع، ص130-131.

⁽⁴⁹⁾نفس المرجع، ص132.

⁽⁵⁰⁾سلوى أمين السامرائي، عبد الستار، مستقبل ذكاء الأعمال في ظل ثورة الحوسبة السحابية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2012، ص327.

⁽⁵¹⁾علي فهمي، مرجع سبق ذكره، ص173.

⁽⁵²⁾نفس المرجع، ص175.

⁽⁵³⁾<http://www.piloter.org/business-intelligence-ETL.htm>, consulté le 24/05/2014.

ملخص:

تبحث هذه المقالة في الثنائية المفاهيمية للحدائى مقابل الدينى، وهى تعبر عن واقع موضوعى أكثر منه أمثلة Mythe، وهذه الثنائية سيطرت على المخيال الاجتماعى لدى كثير من المجتمعات الحديثة، بل تحولت فى ظل التصورات التى تشهدها المجتمعات الغربية خصوصاً، إلى مجال خصب لتشكيل الصور المستقبلية، وتحديد الطرح الأفضل إنسانية والحلم الذى لا يزال يتجافى عن الواقع. ولدت هذه الإشكالية المعرفية، أزمة فى خطاب علم الاجتماع المعاصر منذ بداياته الأولى، وفى مرحلة تموضعه كهوية علمية قائمة بذاتها. فعلم الاجتماع كفعل تحليل المجتمع وتطوره بالشكل الموضوعى والتنظيمى، ولد من خلال عمليات الكبرى للتغير الاجتماعى والذى أفرز المجتمع الحدائى. وبالتالي فهو فى ذاته يمثل نتاجاً للحدائى، حيث أدى انخراط علم الاجتماع فى مسار الحدائى والتحديث إلى نظر علماء الاجتماع للدين أنه معارض للحدائى، وأنّ عمليات التصنيع والتمدن والعقلانية، ستؤدى إلى انحلال عالم القيم الدينية. وستكشف فيما بعد أن هذه الفرضية حول تجاوز الحدائى للدينى غير دقيقة تماماً، فهناك فى الواقع تزاوج للحدائى كفعل حضارى أنتج مسار تاريخى بالدينى الذى يحاول أن يسيطر على الحدث البارز فى مجرى الأحداث والظواهر. وكأنّ بالدينى وتداعياته الاجتماعية، يسعى أن يكون هو الشكل الحدائى البديل عن كل ما يصفه بالحدائى المبتذلة، التى تحاول تجريد الأفراد من محتواهم الروحى وانتمائهم السحيق لعمق التاريخ.

الكلمات المفتاحية:

الحدائى، الدين، العلمنة، الغرب، العقلانية، علم الاجتماع.

الحدائى والدين رؤية نقدية للمنظور الغربى



أ. عبد الحفيظ غرس الله.
جامعة السانبا وهران.

مقدمة:

أصبحت مقولة الثنائية الحدائي مقابل الديني، وضعاً موضوعياً أكثر منه أمثلة Mythe، يسود المخيال الاجتماعي، بل تحولت في ظل التصورات التي تشهدها المجتمعات الغربية خصوصاً، مجالاً خصباً لتشكيل الصور المستقبلية، وتحديد الطرح الأفضل إنسانية والحلم الذي لا يزال يتجافى عن الواقع. ولدت هذه الإشكالية المعرفية، أزمة في الخطاب السوسولوجي في بداياته الأولى، وفي مرحلة تموضعه كهوية علمية قائمة بذاتها. فعلم الاجتماع كفعل تحليل المجتمع وتطوره بالشكل الموضوعي والتنظيمي، ولد من خلال عمليات الكبرى للتغير الاجتماعي والذي أفرز المجتمع الحدائي. وبالتالي فهو في ذاته يمثل نتاجاً للحدائثة، حيث أدى انخراط علم الاجتماع في مسار الحدائثة والتحديث إلى نظر علماء الاجتماع للدين أنه معارض للحدائثة، وأنّ عمليات التصنيع والتمدن والعقلانية، ستؤدي إلى انحلال عالم القيم الدينية.

الحدائثة ومزاعم أفول الدين:

إذ الحدائثة بهذا المنظور تمثل تحرر العالم من الأوهام ويمكن للدين أن يختفي في أفاق المجتمعات الحديثة،⁽¹⁾ حيث كانت تتصور الحدائثة كمسار تاريخي طويل للتحرر من إيسار الدين وهذا وفق تظافر أبعاد ثلاثة:

1- العقلانية التي تعني تطور العلوم والتقنيات، فتنزع عن العالم كل السحر وتحرمه من ألغازه على حساب الكوسمولوجيات الدينية الكبرى.

2- استقلالية الفرد الفاعل، وقدرته على إنتاج معايير، ومرجعيات الخير والشر، من خلال الحرية في النقاش مع أمثاله من الأفراد الفاعلين حول المعنى المراد إضافؤه على العالم الذي يعيش فيه. فهذه النزعة الفردانية والاستقلالية، قد همّشت تراث الديانات

إن خطاب المقولات الثنائية يكاد يؤسس آليات التفكير الفلسفي والإبستمولوجي لعلوم الإنسان والمجتمع. فهناك المثالية مقابل المادية، الزمني يقابله الروحي، والنفسي يقابله الاجتماعي. هذه المقولات الثنائية هي أبنية نظرية وقوالب معرفية تكشف عن مضامين وجودية واجتماعية تحقّقها تجربة الإنسان الفرد والإنسان المجتمع في مختلف المساحات والفضاءات التي يتموقع فيها كفاعل ضمن نظام ونسيج علائقي وإرث ثقافي وتاريخي.

وفي هذا المقام، نبسط الكلام على مقولة ثنائية أضحى صداها هاجساً معرفياً، يشذ اهتمام التفكير والبحث العلمي. مقولة ثنائية كانت محددة بعبارة الروحي مقابل الزمني في الأدبيات الفلسفية والسوسولوجية الأولية. ولما بدأت عملية التنظير والمعالجة للمسألة الدينية، وارتباطاتها الموضوعية، وبعد عودة اكتساح الاهتمام بالديني للمجتمعات واعتماده تعابير اجتماعية وأشكالاً عصرية، كطرح إيديولوجي جديد يعتمل مطالب سياسية، وأساليب حديثة وممارسات اجتماعية ملونة بخلفيات دينية. تغلغل النقاش والبحث السجال حول الحدث المتجدد والضارب بأقاليمه في كل عناصر الواقع المجتمعي، والمتمثل في نموذج الحدائثة، وكل الإثارة والوقوع الذي مارسه هذا النموذج على مستوى الوعي والأثر الاجتماعي.

في إطار هذا السياق، تزوج الحدائي كفعل حضاري أنتجه مسار تاريخي بالديني الذي يحاول أن يسيطر على الحدث البارز، في مجرى الأحداث والظواهر. وكأنّ بالديني وتداعياته الاجتماعية، يسعى أن يكون هو الشكل الحدائي البديل عن كل ما يصفه بالحدائثة المبتدلة، التي تحاول تجريد الأفراد من محتوهم الروحي وانتمائهم السحيق لعمق التاريخ. لقد

على فرضية تتلخص في وجود تمثيلات دينية بروتستانتية،⁽⁵⁾ أوجدت محفزات ساهمت في تبلور النظام الرأسمالي. حيث أنه ينطلق في استكشافه للآليات التي ضبطت هذه العلاقة بين المذهب البروتستانتية والتطور الرأسمالي إلى مفهوم جعله مفتاحاً في عنوانه دراسته يتمثل في الروح: "يمكن للروح أن تكون ظاهرة اجتماعية".⁽⁶⁾

هذه الإحالة الفيبرية الحاضرة في المعتقد الديني البروتستانتية تمتلك دلالة الحركة والتغير والنفاز في أنماط سوسيو-اقتصادية، "إنّ الروح الرأسمالية كنمط حياة محدد مرتدية ثوباً أخلاقياً". فهو يضيف لطبيعة النظام الرأسمالي وأوضاعه هذه الحركية التي أوجدها الروح الآتية من أخلاقيات المذهب البروتستانتية. ويشير في نص آخر مؤكداً: "... فالقضية الأساسية على صعيد توسع الرأسمالية الحديثة، ليست قضية مصدر الرأسمال، بل نمو روح الرأسمالية. فحيث تنفتح وحيث تكون قادرة بذاتها على الفعل. تخلق الرأسمالية لنفسها رأسمالها الخاص".⁽⁷⁾

إنّ القضية إذن ترتبط بالفعل الذاتي وليس في المصادر الموضوعية المدعاة إلى إحداث تطور في النظام الاجتماعي أو النمط الاقتصادي. فالفعل هو الرأسمال الخاص للرأسمالية. ومحددات هذا الفعل وطبيعته تكمن في تلك الأخلاقيات التي تميز بها معتققي المذهب البروتستانتية، والتي تحولت من طابعها المعياري الذاتي إلى تجسيدات تحكم سلوكياتهم الموضوعية. فالخلق البروتستانتية كان أحد مصادر تعقيل الحياة الذي أسهم في تكوين ما يدعوه "الروح الرأسمالية"،⁽⁸⁾ بعض الطبقات البروتستانتية الكلفانية، التي يتصف سلوكها في الحياة بالنزعة التنسكية، يمكن أن تدل عليها الكلمة الغامضة التطهيرية التي مثلت حوافز ودوافع نفسية تنبع من المعتقدات والممارسات الدينية في تكوين الروح الرأسمالية.

الكبرى، التي اعتادت على تتميط حياة الناس بفرض قوانين وقواعد تحددها خارج الإرادة الإنسانية.

3- مسار تخصص المؤسسات، وتميزها وهو سمة ملازمة للمجتمعات الحديثة، يجعل كل من السياسي والثقافي والاقتصادي والديني وحتى الحياة الخاصة، دوائر منفصلة وكل قطاع يمتاز باستقلاليته ولم يعد بإمكان الديني الهيمنة وتأطير القطاعات الأخرى.⁽²⁾

لكنه في خضم الدراسات السوسولوجية، التي عكفت على تحليل ودراسة الديني. برز تيار رائد، محور اهتماماته الرئيسية في استجلاء ما هو ديني من أبعاد تطورية وتحديثية، ساهمت في بلورة تصورات نظرية جديدة حول واقع النظام الاقتصادي والاجتماعي الحديث. ترأس هذا التيار وأسس انطلاقة النظرية، عالم الاجتماع الألماني Max Weber الذي أنجز دراسته الهامة حول الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، التي مثلت فضاءً جديداً سمح بإعادة النظر في تحديد أدوار الديني، واقتزائها بجملة تحولت موضوعية في البنية التحتية. فلقد عكس فيبر تياراً تحليلياً لطبيعة المجتمعات وتطورها، معاكساً لتيار المادية التاريخية، مبنياً على التركيز على القنوات، والتصورات الوجودية والدينية منها بالخصوص، في تحريك آليات المجتمع. حيث تمثل التمثيلات الدينية عاملاً محددًا وسبباً رئيسياً في الأنماط الاقتصادية والتحويلات الاقتصادية للمجتمعات.⁽³⁾

والتساؤل الجوهرية الذي أثاره فيبر في دراستها المذكورة، يبحث عن أي صيغة تحدد بعض المعتقدات الدينية بروز "عقلية اقتصاد" أو بروز التقليد المتعلق بشكل معين من الاقتصاد؟ وكان المثال المأخوذ والمدرس هو العلاقات بين روح الحياة الاقتصادية الحديثة، وبين الأخلاق العقلانية لدى البروتستانتية النسكية. وقد اعتبر هذه المقاربة لفهم الحضارة الغربية.⁽⁴⁾ وقد أسس فيبر تساؤله السالف

الدين وروح الحداثة في الغرب:

قد شكلت أطروحة ماكس فيبر توافقاً دلاليًا بين الروح الرأسمالية والروح البروتستانتية من خلال الممارسات الدينية للمذهب البروتستانتية. تحمل بذور توجهات تتطابق مع طبيعة الروح الرأسمالية، وفي هذا الصدد يكشف ريمون آرون Raymond Aron عن وجود نوع من المصاهرة الروحية بين تصورات معينة للعالم ونمط معين للنشاط الاقتصادي.⁽⁹⁾

فالإصلاح البروتستانتية، الذي شيد على أنقاضه فيبر مقارنته السوسيولوجية، حول الرأسمالية والهوية الغربية عموماً في انتمائها الديني. اعتمدها على الرؤية الكلفانية الملخصة في خمس اقتراحات مستشفة من نص طائفة West Minsterd1647 وهي كالتالي:

- 1- وجود اله واحد مطلق متعالى خالق العالم ومسيره، لكنه غير مدرك بالحقيقة لدى الناس.
- 2- الله العظيم والقوي، قد منحنا الاختيار بين الخلاص والهلاك دون أن نقدر على المساس في تعديل الأمر الإلهي المقرر مسبقاً.
- 3- الله خلق العالم من أجل إقرار عظمته.
- 4- الإنسان الذي ينبغي أن ينقذ من الهلاك، يتوجب عليه العمل، من أجل إقرار عظمة الله، وإيجاد مملكة الله في هذه الأرض.

5- الأشياء الأرضية، الطبيعية البشرية، الرغبات تابعة لنظام الممنوع والموت، والخلاص لا يمكن أن يتحقق للإنسان إلا من خلال وهبة معطاة؛ فضل من الله.⁽¹⁰⁾

إن الاجتهاد الكلفاني الذي انطلق من هذه الخطوط العقيدية جعل الأفراد في تلك الحقبة التاريخية يستنفرون طاقاتهم الروحية والعملية، ضمن كل ما هو زمني، لتحقيق الخلاص والانهماك في الشغل المهني

بنشاطاته الاقتصادية. وتحولت هذه المبادئ الإصلاحية إلى وتيرة نهضوية.

أراد ماكس فيبر أن يبني بشكل خاص التناسب الوجودي والمعرفي بين تأويل البروتستانتية ونمط من السلوك الاقتصادي، الذي يؤدي بصورة ذكية عادةً إلى طريقة التفكير في العالم قادرة على توجيه الفعل. فالدراسة الفيبرية تسمح علمياً ووظيفياً بفهم تأثير القيم والاعتقادات على السلوكات الإنسانية التي تتجلى أساليب وظيفتها تاريخياً من خلال سببية الأفكار الدينية.⁽¹¹⁾

هكذا يتبين لنا من خلال الكشف السوسيولوجي الفيبري عن الحضور القوي للديني الذي تدفقت منه الحداثة وانبثقت من رحم روحه المتصلة بالماورائي وأخلاقياته المنظمة والموجهة لسلوكياتهم لتحقيق الخلاص الأكبر الذي لا يتأتى إلا بظهور حقيقته في أرض الله، وإلا كيف نفسر هذه الهالة القدسية التي يضعها أهل الحداثة في كتاباتهم وطروحاتهم حول الحداثة. فبينما هم يدعون إلى التحرر من ربة اللاهوت وما يزعم أنه "لا عقل"، نجد أن نموذج الحداثة أصبح معتقداً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا من بين يديه، حيث اكتسى خطاب الحداثة في خصوصيته الانبهارية لبوس القداسة، وتحول إلى قبلة يقصدها متدينون جدد يدينون بدين الحداثة. هذا النزوع الذي لا يكاد يخفي هذه المظاهر وأنماط السلوكات ذات الطابع الديني قلباً وقالياً نحو الحداثة يؤكد بمنطق تسلسلي وسببي مبدئية الديني في علاقته بالحدائي، وظهوره المتجدد بطقوسية حاضرة في عمقه ومحتواه، وغائبة ظاهرياً، تزعم القطيعة والانفصال وهي معه في اتصال.

الحداثة من خلال العلمنة وانبعاث الدين:

يفضي بنا التحليل في أوصال هذه المقولة الثنائية الحدائي مقابل الديني، إلى اختبار مفهوم العلمنة الذي

أصول سوسيو-ثقافية كونتها انتلجنسيا ذات تكوين علمي وتقني بالأساس وخصوصاً في العلوم التطبيقية والدقيقة، إضافة إلى فئات أخرى مشكلة من شباب ينتمي إلى شرائح تقطن على هامش المدن.⁽¹⁴⁾

فالدراسات حول هذه الحركات الدينية والتي تمت بالخصوص في دول العالم الثالث. حيث أظهرت من خلال المقارنة بين الحداثة والغربية L'occidentalisation. أعملية التحديث لم يكن لها نفس الأثر الاجتماعي في هذه المجتمعات، فالتمدن والتصنيع لم يفضيان إلى التحلل الاجتماعي النهائي لهذه المجتمعات مقارنة مع بعض مجتمعات الغرب الأخرى. فالتضامن الجماعي في أشكاله العائلية والائتية والدينية ظل وبقي دائماً محددا للهويات الجماعية في هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى أن الحداثة في هذه المجتمعات لم ترق إلى مستوى النظام السياسي، الذي يبقى نظام غير ديمقراطي في التسير، تقليدي إلى حد ما، وأخيراً حيث يسود الجوع والمرض والموت، فالأوضاع الوجودية للأفراد أساساً مختلفة عن تلك التي هي قائمة في الغرب.⁽¹⁵⁾

وبناءً على هذه الخصوصيات، وفي ظل هذه الأوضاع نفهم جيداً أنّ الحداثة لا تتجاوب مع العلمنة ونموذج العلمنة، في أحيان لا يثبت بسهولة في أوساط بعض الثقافات الدينية، حيث إنه يقتضي الفصل والتمييز بين المقدس والدنيوي، في تقاليد يهودية ومسيحية وممتنع في ثقافات أخرى. في سنة 1994، سجل Marcel Granet في كتابه حول الفكر الصيني، ملاحظة مفادها أنّ المعتقد الديني في الصين لم يكن مفصول عن النشاط الاجتماعي، فالديانة الصينية متصلة بمجالات النشاط الاجتماعي تمثل نسق سوسيو-ديني عائد إلى نظرة وجودية معينة لأنماط الحياة.⁽¹⁶⁾ وثمة إرث ديني يمارس فعله وأثره على المجتمعات عموماً حتى الغربية منها، حيث

قد يراه بعض الدارسين الآلة الحاسمة والإجراء التنظيمي للفصل في كينونة هذه الرابطة التي تصهر الديني والحداثي وتفتتت مكوناتها وأبعادها.⁽¹²⁾ ففي سنة 1965 م، الفترة التي شهد فيها الديني كسوفاً من الساحة المعرفية والمجتمعية أقرح عالم الاجتماع البريطاني David Martin رفض مفهوم العلمنة والارتباط بالإيديولوجية العلمانية الراضة للدين Antireligieux وطرح السؤال التالي: هل بإمكان إحداث حداثة بدون علمنة؟

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بلدان تتجسد فيهما الحداثة. تمثلان نماذج لمجتمعات التي تجمع بين الدين والحداثة. ففي أمريكا تحتل نسبة عالية وهامة من الالتزام والممارسة الدينية: 40% من المتدينين، ونلمح جلياً دور الحركات الأصولية الدينية. وفي اليابان يمثل مجتمع مبنياً في إطار تصنيعي الذي تشكل في نسق ثيوقراطي حيث الحركات السياسية الدينية تحتل الساحة السياسية.⁽¹³⁾ ففي اليابان الحداثة تتمظهر عبادة الأجداد حيث تدل الإحصائيات الدينية المعلنة في كل عام عن تجمع 80 مليون ياباني في الهياكل والمعابد الكبرى في مناسبات العام الجديد، فنحن إذن أمام مجتمع ياباني بالغ التدين.

بالمقابل تؤدي الأديان دوراً رائداً في التجديد الاجتماعي والسياسي للأفراد في كثير من أقطار العالم، يجعلنا نسائل نموذج العلمنة، بحيث أننا نلاحظ أنه ليست الشرائح الاجتماعية البعيدة عن الحداثة التقنية والعلمية التي تنزعم الحركات السياسية الدينية فقط، بل شرائح وفئات منغمسة في الحداثة. ففي دراسة Gilles Keppel يقدم محصلة من الأبحاث المركزة حول هذه الحركات (الجهة الإسلامية للمسلمين مروراً بالهندوسية السياسية إلى الأرثوذكس الروس والتيار الديني في أمريكا اللاتينية) كل هذه الحركات تعود إلى

المقدس (والإلهي) دون فصله عن إطاره الاجتماعي والمهني، بعد إلغاء الوسائط المؤسساتية الكهنوتية المتمثلة في الكنائس وهذا يتبدى في ظهور Les Sectes الطوائف في العالم المسيحي كتعبير عن جمود هذه المؤسسات وعجزها عن تحقيق الاندماج والتوافق بين الزمني والروحي.⁽²¹⁾

إعادة تعريف الحداثة على ضوء التجارب المتعددة لديني: ولقد عرفت كلاسكيات علم الاجتماع الحداثة، بأنها جهد للتخلص من المعتقدات الظلامية ومن الترتيبات التعسفية وفي نفس الوقت تعلق بالتقدم والإنجازات العلمية، فإن هذا الإرث التاريخي للمعرفة السوسيوولوجية قد أغفل نظره عن أحداث أخرى خارج التجربة الغربية. ومنظرو الحداثة الراهنة غالباً ما يهملون تلك الواقعة. ففيما يخص الغرب الأوربي، الحداثة الأولى التي حدثت في العصر الوسيط ابتداء من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي، عندما تشكلت المدن وتمايزت السلطات وانتظمت الدورة المالية مع بروز المصرفيين، ولدى ظهور التقنيات الجديدة مثل الطباعة. وإذا ما تابعنا على هذا المنوال، فإنّ حادثة أخرى ارتبطت بعصر النهضة من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، مع ظهور ثقافة أكثر علمانية وعلم أكثر تجريبية ومع الانفتاح على عوالم جديدة و بروز أولى الأنظمة الملكية الحديثة، ونظام الإمارات ومع ثورة الأخلاق لعصر الأنوار والإصلاح الديني. فحداثة عصر الأنوار ليست "البداية" الوحيدة؛ فهي أنجزت أكثر مظاهر القطيعة حسماً مع "القديم" وأرست العقل واخترعت التقدم ودشنت عصر الثورات، بما في ذلك في الولايات المتحدة التي قطعت مع التبعية الاستعمارية، ولكنها سبقتها أحداث وأعقبها أخرى هي تلك المتمثلة في الثورة الصناعية في القرن 19م.

تبقى، وبقوة، فكرة تموقع الحياة الاجتماعية على أساس القيم الجماعية ذات المرجعيات الدينية. هذا المظهر متجسد جلياً وبشكل استثنائي في الولايات المتحدة، حيث الإنجيل معروف كأساس ديني للمؤسسة السياسية،⁽¹⁷⁾ إنّ المؤسسات تعرف جواً من التدين لا مقارنة له مثلاً في أوروبا، ومن مؤشرات هذا التدين في أعلى هرم السلطة، يمكن أن نذكر أن الرئيس يؤدي اليمين على الإنجيل، وأنّ دورات البرلمان تفتتح بتلاوة النصوص الدينية، وكل من الرئيس ريغان وكارتر لا ينفكان عن ذكر الله في كل أزمة من الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة، بل انهما يطلبان من الناس العودة إلى القيم الدينية، وقد ذهب ريغان إلى حد مساندة اقتراح بخصوص إعادة واجب الصلاة في المدارس إضافة إلى أن الدولار يحمل الشعار بالله نثق: "In God We Trust".⁽¹⁸⁾ كما يطلق ألان تورين Alain Touraine على هذا النموذج الأخلاقية التحديثية Moralisme Moderniste وهي تحاول أن تجمع بين العقل والدين، وتعارض المعيارية والانحراف، من خلال تأسيسها على نحو تمثلات اجتماعية ودينية في آن واحد.⁽¹⁹⁾ إن الحداثة بلغة علماء الاجتماع: إنجاز Achievement، فهي العمل الذي يمارسه مجتمع معين على نفسه، إنها استثمار وخلق وتحويل ذاتي أو كما يقول بعض علماء الاجتماع تكوين ذاتي، وإعادة إنتاج ذاتية للمجتمع Auto Reproduction.⁽²⁰⁾ وبالتالي فإنه لا توجد حداثة واحدة، بل هي كل تحديث يخص ثقافة أو نمط من أنماط المجتمع. فهيجسب ألان تورين A. Touraine، المجتمع الأكثر حداثة ليس هو المجتمع الأكثر تمايزاً في الدين والمتحرر من المقدس، وإنما هو الذي طوّر القطيعة مع العالم الديني من خلال التنمية المقرونة بالتأكيد لموضوع الفرد والمقاومة ضد هدم الهويات الفردية والجماعية. فانتقاء التعارض بين الديني والحداثي يكون بتشكيل ما يسميه ما بعد الديني، موضوعه الفرد في تحديد هويته المرتبطة بالعالم

لاستيعاب ما يتشكل من العلاقات والرؤى والعوالم، وتوجه مستمر صوب مناطق جديدة يعاد مع اكتشافها تعريف الأشياء بقدر ما يصار إلى إعادة صوغ أشكال التفكير، وأدوات الفهم، وأنظمة المعرفة. الحادثة هي زخم من الأحداث والإنجازات المادية والمعرفية حوتها محمولات التاريخ في اتجاه يسير في خط تقدمي لكنه لا ينفك عن البدايات والنقاط والفواصل الأولى التي شكلت هذا الخط. ربما استطاعت الحادثة تسجيل أصداء قوية في القرن العشرين والتفرد بجاذبية ساحرة تجعلنا نلتفت إلي ذلك الفضاء الجغرافي والحضاري المتمثل في ذلك الآخر الذي لم يعرف لنفسه معنى دون آخره، هو تاريخياً وثقافياً الذي مثل مصدر استلهام حضاري واستنزاف اقتصادي وسياسي عن طريق أحقاب الاستعمار، إذ تكبدت العلاقة بكل ألوانها الماضية والآنية والمستقبلية معه.

فالمشكلة ليست الكلام على الحادثة وما بعدها بقدر ما هي تحليل تجربة الحادثة لتعرية الأوهام التي تقبع خلفها وتتغذى منها فالحديث عما بعد الحادثة بات قديماً في كتابات ما بعد الحداثيين فليكن الكلام عما خلف الحادثة من أجل أن تفهم ما يحدث بعدها.⁽²⁴⁾

وكثيراً ما ننسى الحادثة التي حملتها عبر البحر المتوسط، الثقافة العربية انطلاقةً من الأندلس في العصر الإسلامي ومن شمال إفريقيا على العموم قبل الفترة الإسلامية له. فالقديس أغسطين كان يعيش في بيئة غير أوربية وتحديداً في عنابة الجزائرية، أما في الأندلس فقد خلقوا ضمن إطار تعايشي نظاماً مدنياً وسياسياً وثقافياً جديداً و"حادثة" في سياق ذلك العصر. فالمسلمون قد أيقظوا المصادر الفلسفية اليونانية التي كان الغرب قد تركها في سبات، وهكذا يجب تذكير منظري الحادثة بتلك الخلفية، وتلك الملابس الأخرى للحادثة بما فيها تلك التي امتدت بين أقصى المتوسط من بغداد إلى الأندلس.

خاتمة:

أخيراً لا يمكن النظر إلى الحادثة فقط من خلال العقلانية والقدرة الفاعلة التقنية، ونزع السحر عن كل ما أبدعه خيال البشرية. إننا نستشعر فراغاً ونقصاً لأنّ الحادثة تركت حيزاً طاعياً للتنظيم. وللبيروقراطية ولمنظومات الآلية، وتركت نفسها تقع تحت سحر فائق للأداء التقني والتطور التكنولوجي والرقمي والمعلوماتي والافتراضي، ولأزلالنا ننفك نتغنى بالتقنيات الجديدة ولكن كل ذلك هو تراكم وسائل دون أن يحدد غايات لمجتمعات باتت بصدد التفكك. وهذا ما أفضى بجورج بالاندي George Balandier إلى إعادة تعريف الحادثة بأنها حركة ولا يقين.⁽²²⁾ الحركة لأن كل شيء يتحرك وينتشر على صعيد الكرة الأرضية، واللا يقين لأنّ عوالم وإمكانات وفضاءات قوة ونفوذ تنفتح دون أن نعلم عنها الكثير. فقد تحول خطاب الحادثة إلى طقس يمارسه أولئك الدعاة والهواة، الذين لا يحسنون سوى تقديس التحديث وعبادة التجديد، فالحادثة ليست مجرد دعوة أو رسالة نبشر بها؛ الحادثة هي تجربة لا تكتمل ومشروع هو دائماً قيد التأسيس على حد تعبير على حرب.⁽²³⁾ بمعنى أنها انفتاح دائم على ما يحدث

مراجع الدراسة:

والهوية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 118 نوفمبر 1988.
ص. 96.

(21) Alain Touraine, Op. Cit. P 356.

(22) George Balandier, "les Mondes de la modernité", *Le Monde Arabe dans la recherche Scientifique MARS*, No 10, Decembre 1999, p 43.

(23) علي حرب، الممنوع والممتنع في الذات الفكرية العربية.
بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995. ص 245.

(24) المرجع نفسه.

(1) Jean-Paul Willaime, *Sociologie de la religion*, Paris : PUF, 1995, p 87.

(2) Danièle - Hervieu- Legard, "Sociologie du Croire", *Le Monde Arabe dans la recherche Scientifique MARS*, No 08, Decembre 1997. p 08

(3) Raymond Aron, *Les étapes de la pensée sociologique*. Paris: Editions Gallimard 1997, p 530.

(4) ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. ترجمة محمد علي مقلد، بيروت: مركز الإنماء القومي. ص 12

(5) ماكس فيبر، المصدر السابق ص 31.

(6) ماكس فيبر، المصدر السابق ص 32.

(7) ماكس فيبر، المصدر السابق ص 37.

(8) جوليان فراند، علم الاجتماع عند ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، ص 192.

(9) Raymond Aron. Op. Cit. P 542.

(10) Ibid, p 537.

(11) Ibid, p 542.

(12) Jean-Paul Williams, Op. Cit. P 90.

(13) Ibid, p 89-90.

(14) Gilles Keppel : *Les politiques de Dieu*. Paris :Ed. Seuil. 1993, p 17.

(15) Jean-Paul Williams. Op. Cit. P 92.

(16) Granet, Marcel. *La Pensée Chinoise*. Albin Michel, 2012.

(17) Alain Touraine , *Critique de la modernité*, Paris : Fayard 1991. P 355.

(18) عبد القاهر الهرماسي، "علم الاجتماع الديني: المجال، المكاسب، التساؤلات"، في: الدين في المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990، ص 26.

(19) Alain Touraine, Op. Cit. P 355.

(20) آلان توران، "الحداثة والخصوصيات الثقافية"، محور الحداثة

Abstract:

Since the treaty of Westphalia in 1648 which emphasized the state nation as a principal unit in analyzing international relations, it wasn't easy to understand the movement and dynamism of the latter in insolation from the former. As a result, it was necessary to appreciate the meaning of security starting from the unit's interior or it's borders with the other ones.

However, what is remarkable is the recession of the classical meaning of state sovereignty under the new changes brought by globalization.

Under the shadow of the increasing widespread of security menaces, its globalization and its ability to abolish borders and decrease states sovereignty, how can we appreciate the state nation's future in this problematic atmosphere? And how about Algeria's situation?

مقدمة:

منذ معاهدة واستفاليا Westphalia عام 1648 م التي كرّست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، لم يكن بالإمكان فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمعزل عن الدولة الوطنية. ولذلك كان لا بد أن يفهم الأمن انطلاقاً من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، أي حدودها، وهنا اندرج موضوع الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، ونتيجة لذلك عرّف الأمن بكونه بالأساس التزام حكومي سواء بالنظر إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي".

إنّ سيادة الدولة تجد نفسها اليوم منقوصة من كل جانب أمام تقدّم العولمة وزحفها المتسارع، إنّ عالم من

مستقبل الدولة الوطنية عولمة التهديدات في مواجهة قلة المناعة



الجزائر نموذجا

أ / زاوي رايح

جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

2. واستفاليا وقدسيّة الحدود: أي واقع؟

3. الأمنة والتأسيس للتهديدات اللاتمائية.

4. التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات.

5. الجزائر وعولمة التهديدات: أي مقارنة لأي تهديد؟

1. مكانة الدولة الوطنية في ظل العولمة:

نستند في تحليلنا لمكانة الدولة في ظل العولمة إلى مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجهها وفق تحليل جونهارز John Hertz، حيث يرى أن الدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة (03) تحديات رئيسية، وهي (2):

أ. التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة في حاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

ب. التحدي القيمي: حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقاً لرؤيتها الخاصة، بل إن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين من منطلقات تحدها السلطة. غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمراً شبه مستحيل على الدولة القومية.

ت. التحدي الأمني: يتجسد في أربعة أبعاد أساسية، وهي كما يلي (3):

أولاً: التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدولية

التدفقات العابرة للأوطان يأخذ الأفراد والمجتمعات في الحسبان ويمنحها خطوة متميزة ربما أخذ في التشكل في مواجهة عالم الدول، ويتجاوز عمله الأطر الوطنية ويفلت في كثير من الأحيان من المراقبة الحكومية، وإن تطور المجتمع الدولي هذا ليجسد ما يسميه ج. ف. بايارد "أحدث المجتمعات" (1).

إن ارتباط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، أدى إلى اعتبار الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز توماس هوبز Thomas Hobbes بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، من خلال "عقد اجتماعي"، ينتج سلطة مركزية مشتركة. وربما لا يزال هذا التصور قائماً في معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.

لكن الملاحظ هو انحسار المفهوم الكلاسيكي لسيادة الدول التي كان يحميها القانون الدولي في إطار علاقات دولية مبنية أساساً على معاهدات واتفاقيات دولية، في ظل التغييرات الجديدة ممثلة في العولمة مع ما تمثله من تراجع لسيادة الدول و بروز فواعل جديدة على غرار المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها.

وفي ظل تنامي حدّة التهديدات العابرة للحدود وعولمتها، وقدرتها على إلغاء الحدود والإنقاص من سيادة الدول كيف يمكن قراءة مستقبل الدولة الوطنية في ظل عولمة التهديدات؟ وكيف يمكن قراءة وضعية الجزائر؟

سوف تتم معالجة هذه الإشكالية وفق العناصر التالية:

1. مكانة الدولة الوطنية في ظل العولمة.

2. واستفاليا وقدسيّة الحدود: أي واقع؟

إن ارتباط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، أدى إلى اعتبار الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز **توماس هوبز Thomas Hobbes** بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، من خلال "عقد اجتماعي"، ينتج سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من أجل حماية الشعب ضدّ العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم⁽⁴⁾.

فمنذ تكريس معاهدة واستفاليا Westphalia عام 1648 م للدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية كان لا بد أن يفهم الأمن انطلاقاً من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، ونتيجة لذلك عرّف الأمن بكونه بالأساس التزام حكومي سواء بالنظر إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي". وعليه لم يكن غريباً أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي. وبالتالي التأسيس لمبدأ قدسيّة الحدود كخط الدفاع الأول عن الأمن القومي للدول.

3. الأمانة والتأسيس للتهديدات اللاتماثلية:

من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، تعريف **باري بوزان Barry Buzan** على أنه "العمل على التحرّر من التهديد"⁽⁵⁾، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية"⁽⁶⁾. وفي سعيهما للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في إنسجام أو تعارض. أساس

تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود. فوجود السلاح النووي في حد ذاته يشكل تهديداً أمنياً لأي دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

ثانياً: إن الدولة القومية أصبحت أكثر "تقوفاً" من الناحية الأمنية، حيث كما تشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جداً نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية.

ثالثاً: إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدقّ الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.

رابعاً: إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، قد أحدث تغييراً في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف إل آخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الاستراتيجية التقليدية.

الملاحظ هو تداخل التحديات الثلاث مع بعضها البعض، كما يمكن كذلك إدراج العولمة كأحد أهم التحديات الجديدة، فهي نتيجة لزيادة تشابك العالم وتداخله (الجوانب الاقتصادية / الإعلامية / التكنولوجية)، وهو يعني ضمن ما يعنيه إعادة توزيع السلطة، فلم تعد الدولة الوطنية هي التي تحنكرها، وسيادتها لم تعد مطلقة كنتيجة بروز مستويات أخرى فوقية وتحتية. فإذا كانت الدولة هي من تحدد الإيجابي والسلبي في القيم الموزعة، فإنه في ظل العولمة يوجد تعدد للمرجعيات وكذا للمستويات ونوعيات السلطة.

السياسي الذي لا يرتبط فقط بالاستقرار السياسي فحسب بل بنجاح الإصلاحات السياسية التي تؤدي إلى إحداث استقرار سياسي دائم. فحتى الأمن في مفهومه الشامل يتطلب إطارا سياسيا لدولة تسودها الحوكمة والقضاء المستقل. أما الأمن الاقتصادي فإنه يخصّ النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، ثم الأمن الاجتماعي المتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، وكذا الأمن البيئي المختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، وأخيرا هناك الأمن الفكري. الملاحظ هو أن هذه القطاعات الخمسة للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل معا في شبكة قوية من الترابطات.

بالنسبة لمدرسة كوينهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" وإنما "بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب باري بوزان Barry Buzan وويفر Weaver ودي ويدل D. Wedel فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، وهنا يبرز البعد التوظيفي للأمن كأحد أهم إسهامات هذه المدرسة، وهذا البعد لم يكن غائبا عن الدراسات في العلاقات الدولية⁽¹²⁾.

4. التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات:

ان مصطلح التهديد والذي أرتبط أساسا بمرحلة الحرب الباردة، كتوصيف للخطر الذي كان يمثلته الخصم الإيديولوجي السوفياتي. ثم استبدل هذا المصطلح أو المفهوم بمفهوم آخر يتمثل في مفهوم المخاطر، وذلك نتيجة لتعدد مصادر التهديد وتنوعها، وصعوبة التنبؤ بحدوثها وسيورتها. إن الميزة الأساسية لهذه المخاطر أنها تهدد كل الدول والمجتمعات ولو بدرجات متفاوتة، وهذا الوضع أنتج ما يمكن تسميته

الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود⁽⁷⁾. وتطلق نظرة مدرسة كوينهاجن للأمن من اعتباره وقبل كل شيء مسعى Effort وأن الفاعلين Actors ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" Securitization وهو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"⁽⁸⁾.

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل⁽⁹⁾.

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم وإطار الأمننة "Securitization Framework"، فإننا نجد أن كل من باري بوزان Barry Buzan وأولي ويفر OleWeaver يستندان في تحديده إلى ثلاثة معان⁽¹⁰⁾، أولها شكل الفعل المبني أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين، وثانيا سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل، وثالثا يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميّز بوزان Buzan بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي⁽¹¹⁾: الأمن العسكري الذي يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، والأمن

هم المشكلة في حد ذاتها حتى ولو كانوا يعيشون في ظل دولة تبدو ظاهريا صديقة، وربما يكون معظمهم مقيمين في مجتمعات غربية⁽¹⁵⁾.

3. التوسيع في مفهوم التهديد والأمن: هذا التوسع الذي أصبح يغطي حيزا كبيرا يتجاوز الدفاع التقليدي، ولقد اتسم هذا التحول في شكلين أساسيين:

- أشكال العنف التي تمثل أعلى تهديد لأي سياسة أمنية، حيث اتسع وتحول من الحروب بين الدول، ليشمل أنواعا مختلفة من الصراعات الداخلية والمناهضين العابرين للدول (الإرهابيين)، ولكن أيضا عدم احترام القوانين الداخلية وانتشار الجريمة وغيرها.

- ان الهدف الأمني لأية حكومة وطنية بالدرجة الأولى، هو حماية مواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات من دون وجود حد فاصل بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي⁽¹⁶⁾.

5. الجزائر وعولمة التهديدات: أي مقارنة لأي

تهديد؟

تعد الظاهرة الإرهابية إحدى أهم التهديدات التي عرفت الجزائر والتي كان لها دور في إدخال البلاد لعشرية كاملة من العنف، فالحديث عن نشأة الخطر الإرهابي في الجزائر يدفعنا إلى الحديث عن تاريخ أصولها، ولكن على حد وصف إلياس بوكراع إلى أي حد يجب أن يتوغل الباحث في التاريخ حتى يستطيع فهم نقطة انطلاقه. فظهور العمل الإرهابي يعني بأن القوى الاجتماعية والاقتصادية والأدوات السياسية وحتى الفكرية كانت مواتية وجاهزة لإثارة الانتقال إلى العمل، ومشكلتنا ليست تفسير الانتقال إلى العمل الإرهابية وإنما البحث في جذوره⁽¹⁷⁾. ولعل ما يهم أكثر في هذا المسار التاريخي الذي صنع من الدين، أي الإسلام، إيديولوجية سياسية في معانيها القوية

عولمة المخاطر وبالتالي نوع من العولمة الأمنية لمواجهةها والحد من آثارها المدمرة. وتتمثل أهم المخاطر والتهديدات الجديدة في:

1. التحول من الخطر السوفياتي إلى الخطر القادم من الجنوب: كان لنهاية الحرب الباردة تأثير كبير على مستوى الانتقال من الحروب الكلاسيكية بين الدول على داخل الدول، حيث إن الأرقام تشير إلى أنه من بين 27 نزاعا حدث سنة 1999، اثنان فقط كانت بين دول، إلى جانب بروز تفجير العديد من النزاعات الداخلية، والصراعات الإثنية والعرقية في أغلب مناطق العالم، والتي لم تبق محلية فقط، بل كانت لها امتدادات إلى الخارج، بحيث أفرزت ظاهرة عولمة الأزمات الداخلية بكل ما تستبطنه من رهانات، وتكاليف، قد ترهق كاهل أي دولة، وتهديد لسيادتها واستقلالها تحت ذريعة حق التدخل.

إن نهاية الحرب الباردة، أدت إلى الانتقال من التقسيم الأفقي للعالم، بين شرق وغرب إلى تقسيم عمودي شمال وجنوب، وهذا له أثره طبعا على إدراك الظروف الأمنية، حيث إن فكرة التغلب على التوترات بين الشرق والغرب، وذلك بإحداث توترات أخرى بين الشمال والجنوب، مرتبطة بالتكتلات الجيواستراتيجية. بالمقابل محاولة دول الشمال، ومن خلال الخطاب السياسي والاعلامي، اظهار نفسها بأنها حريصة على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية⁽¹³⁾.

2. التحول في مفهوم وطبيعة العدو: إن فكرة العدو وفق المفهوم التقليدي للأمن لم تعد موجودة لكون المفهوم تغير خاصة مع تقلص الحرب بين الدول، وذلك في ظل تزايد الديمقراطيات والتي تتنافس بين بعضها البعض، بعيدا عن الصدام والحرب⁽¹⁴⁾. هذا الوضع أدى إلى الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة، إلى النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم

وطبيعة المقاربات والتصورات التي تطرح لفهم أي ظاهرة، ومن ثم تقديم الحلول المناسبة، عادة ما تكون تجزئية وخاضعة للأحكام الجاهزة، والاقتصار على دراسة الأعراض والنتائج، من دون الغوص في عمق المشكلة، والبحث عن الأسباب الجوهرية التي تتحكم في الظاهرة المطروحة. كما قد تميع المشكلة، وذلك بإدخالها دائرة التسييس والذرائعية والتبرير، وهذا ما يصعب من اتخاذ موقف منها، بسبب عدم القدرة على تحديد المسؤوليات، وذلك نتيجة لتعدد التأويلات والتفسيرات.

فظاهرة الإرهاب مثلا، وبالرغم ما حقق على المستوى الأمني، إلا أن هذه الظاهرة لم تزل تشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري، لأنه في تقديري مرتبط بأسباب الظاهرة وليس بنتائجها، فعدم معالجة الأسباب هو ما يطرح الأسئلة الجوهرية حول مرحلة ما بعد الإرهاب، وذلك استنادا للآليات التي طرحتها الدولة الجزائرية لمعالجة الظاهرة، بداية من قانون الرحمة، مروراً بالوثام المدني، وصولاً إلى المصالحة الوطنية. فإن القضية لا تتعلق فقط بهذه الآليات وإنما بما تفرزه من آثار ونتائج "حيث يجب فتح نقاش حول هذه القضايا، وجمع المعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الجزائر وتحليلها بهدف معالجة أسبابها حتى لا تتكرر" (19).

ونفس الشيء يقال، حول مختلف المخاطر التي تهدد الجزائر، من مخدرات، التهريب، الأمراض المستعصية كالإيدز، الهجرة السرية وغيرها. حيث تراكم المشكلات والأزمات، وسياسة "البريكولاج" هي الطاغية والمهيمنة.

ب. أمن من وضد من؟ الدولة / النظام / السلطة:

ان الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، في جزء كبير منه يدور بين من يحكم، أي صراع على السلطة. هذه المقاربة التي تفسر جانباً ذا أهمية

والتي صنعت بدورها، انطلاقا من مستوى معين من التحول، صورة معينة من الصور السياسية تتطوي على الانتقال إلى العمل الإرهابي، وبالتأكيد فإن هذا المسار ليس مسارا تصوريا بحتا، والإيديولوجية لا تولد الوقائع إلا انطلاقا من المكان الحقيقي التي ولدت فيه.

هذا ما يجعلنا أمام تحليل تحويلين هامين، يتعلق الأول بالتحول من الإسلام إلى الإسلاموية، والثاني يتناول التحول من الإسلاموية إلى العنف الإسلامي وبالتالي الدخول في الصراع الأمني مع ظاهرة الإرهاب. يلخص إلياس بوكراع أهم الأسس التي تلخص الجذور الفكرية للإرهاب في العناصر التالية⁽¹⁸⁾:

1. القطيعة مع الإدراك المشترك ونظام القيم السائد، وتتوقف هذه القطيعة مع الإدراك المشترك ونظام القيم القائم على تكوين جماعة فكرية موحدة.

2. بناء هوية اجتماعية فوقية أو تحتية.

3. اختزال العمل السياسي في أعمال العنف، حيث انه في المفهوم الإرهابي ليس هناك خصوم وإنما أعداء.

4. بناء خرافة جماعية، حيث أن الإيديولوجية الإرهابية هي إيديولوجية شمولية.

فعلى الرغم من قدرة الجزائر وحنكتها في مواجهة ظاهرة الإرهاب، إلا أن الواقع الجيوستراتيجي الحالي الذي تعرفه، خاصة بعد أحداث الحراك العربي وتداعياته، وتنامي حدة الأزمات في دول الجوار، يدفعنا إلى محاولة تقديم تقييم للمقاربة الجزائرية المنتهجة للتعامل مع التهديدات القائمة، وأهم ما يمكن ملاحظته هو:

أ. سياسات تقليدية في مواجهة تهديدات متجددة:

ان المتتبع للتعامل الجزائري مع مختلف الأزمات والمشاكل، التي تواجه الفرد والمجتمع الجزائري،

بالنسبة للأزمة المالية والليبية، أبانت التطورات المتسارعة للملفين أن الموقف الجزائري القاضي بعدم التدخل هو موقف حكيم إلى أبعد الحدود، على الرغم من بعض الانعكاسات السلبية له، في صورة تزايد التدخلات الخارجية للقوى الكبرى، وكذا انتقال العمليات الإرهابية إلى العمق الجزائري في صورة اعتداءات تيقنتورين، وانتقال الأسلحة على الحدود المالية والليبية.

المتوسط يبقى هو الأخر واجهة وعمق هام للجزائر، لكونه يحظى باهتمام القوى الكبرى وكذا ديناميكية العلاقات الموجودة فيه، فهو يظل مجالا جيوسراتيجيا بامتياز يمنح للجزائر العديد من الخيارات.

د. إرتفاع حدة الإنفاق العسكري / التنمية الاقتصادية:

تظهر الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية المختصة بأن حجم الإنفاق العسكري الجزائري في ارتفاع مستمر وبوتيرة متسارعة، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية في مشروع قانون المالية سنة 2015 رصدت ميزانية هامة للدفاع، فاقت قيمتها 13 مليار دولار، أي ما يعادل 11.6% من إجمالي الميزانية التي تفوق 112 مليار دولار، في مقابل تخصيص حوالي 6.95 مليار دولار لوزارة الداخلية التي تقاسم وزارة الدفاع في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لتبلغ ميزانية الوزارتين معا ما يعادل 19.95 مليار دولار، وهو ما يعادل 17.8% من ميزانية الدولة لسنة 2015⁽²¹⁾. في مقابل اتجاه السلطات إلى فرض

سياسات تقشفية في قطاعات الاقتصاد الوطني، ليكون السؤال المطروح كالتالي: أليست التنمية الاقتصادية الداخلية قادرة على الحد من حالة اللااستقرار بدل إنفاق متزايد على عدة عسكرية موجهة بالأساس للتعامل مع تهديدات تماثلية، في حين إن ما هو سيئ

بالغة، للأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر، حيث تم تكريس نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع، حيث تم تحييد هذا الأخير، إن لم نقل أنه أصبح ساحة للصراع وتصفية الحسابات. فالصراع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة سابقا والسلطة الحاكمة، ظهر وكأنه صراع بين طرف يحكم، يعتقد أنه الأولي بالحكم، وآخر يعتقد أن حقه سلب منه ويجب أن يسترده. وبين هذا وذاك ظل المواطن بين ارتياب الأول، وتكفير الثاني. أما على الصعيد الخارجي، فقد تبنت الدولة سياسة خارجية، هدفت أساسا إلى تدعيم شرعية الدولة، وذلك من خلال الدفاع عن شرعية إلغاء الانتخابات، وشرعية محاربة الإرهاب، ومن خلال تبني فكرة إنقاذ الدولة من الإسلاميين الذين يهددون البناء المؤسساتي والسياسي الجزائري⁽²⁰⁾.

ج. العمق الإفريقي / البعد المتوسطي:

يشير الكثير من المتابعين للسياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى كونها فقدت الكثير من النقاط والمساحات لصالح فواعل أخرى، في صورة الجار المغربي الذي انتهاز الفرصة ودعم علاقاته مع دول الحزام الأمني، بل وامتد إلى أكثر من ذلك عندما عزز من موقعه الاقتصادي في منطقة غرب إفريقيا، حتى أن هناك من ينظر للسياسة الخارجية المغربية على أنها تنتهج نفس الخط الذي كانت تعتمده الجزائر في سنوات السبعينات، ولعل مما يعزز هذا الطرح هو تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع الملفات العالقة في المنطقة، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

بالنسبة لملف الصحراء الغربية، الدعم الجزائري مازال مستمرا والموقف ثابتا، ولكن هذا لا يخفي أن هناك الكثير من الدول الإفريقية وحتى الغربية من تخلى عن موقفه وأصبح يدعم الطرح المغربي.

هو تهديدات لاتماتلية في صورة الجريمة المنظمة،
القرصنة المعلوماتية، وغيرها؟

الخاتمة:

تفرض عوالة التهديدات المتنامية على الدولة الوطنية
مزيديا من الانفتاح على حساب سيادتها وتلاشي مزيدي
من حدودها الكلاسيكية، فالدولة الوطنية لم تعد الفاعل
الوحيد في العلاقات الدولية بعد أن عرفت صعود
فواعل أثبتت التجارب قوتها وتنظيمها وسيطرتها على
شكل ومسار العلاقات الدولية.

كما تعكس التهديدات المتعددة من حيث المصدر
والتأثير إلى حد بعيد تأثير التكنولوجيا من جهة،
وتلاشي حدود الدولة من جهة أخرى، فلم يعد التهديد
كلاسيكيا يأتي من الدول المجاورة بصفة مباشرة، بل
من داخل الدولة في حد ذاتها، وهو ما أضعف من
قدرة الدولة على فرض قيمها وأداء مهامها لصالح
فواعل أخرى أكثر تنظيما وتأثيرا.

(1) للمزيد أنظر في: ج. ف. بايارد، "ثأر المجتمعات
الإفريقية"، السياسة الإفريقية، سبتمبر 1983، وأيضا عمر
بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة
والمخاطر، والتهديدات في إطار العوالة"، الفكر البرلماني،
العدد: 06، جويلية 2004، ص. 182.

(2) وليد عبد الحفي، "تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية"،
المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع، ص. 85.

(3) المرجع نفسه .

(4) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية،
ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986،
ص. 54-52 .

(5) التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي
الفرنسي داريو باتيستيل Dario Battistella، تبسيط لمعنى
تعريف أرنولد ولفرز (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام
1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين
الدارسين، للمزيد أنظر في :

Dario Battistella, Théorie des relations
internationales ,Paris: Presses de Sciences
Politique,2003,P. 432.

(6) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري:
الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية،
2005، ص. 13 .

(7) Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for
International Security Studies in the Post-Cold War
Era**, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, PP.
18-19.

(8) Charles P. David et Jean Jaques Roche
, **Théories de la Sécurité**, Paris: Edition
Montchrestien ,2002, P. 106.

(9) Kenn Booth and Steve Smith, **International
Relation Theory Today** , USA, Pennsylvania: The

الهوامش:

الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005 .

موقع العربية. نت، " الجزائر: 20 مليار دولار موازنة⁽²¹⁾ الدفاع في 2015"، تاريخ الاطلاع: 2015/06/15، على الرابط التالي: [http://www. Al-Arabiya. net /ar /north+Africa /algeria /2015/08/25](http://www.Al-Arabiya.net/ar/north+Africa/algeria/2015/08/25)

Pennsylvania State University Press,1995,PP. 176-177.

⁽¹⁰⁾ Matt McDonald, «Securitization and the Construction of Security», consultation Date: 20/06/2011, available in: <http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.

⁽¹¹⁾ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 17-18 .

⁽¹²⁾ فقد لاحظ كل من روبرت كيومان وجوزيف ناي في السبعينات توظيف القادة الأمريكيين للأمن القومي خلال فترة الحرب الباردة كشعار للسياسة الأمريكية لحشد الدعم لسياساتهم. ومازال الأمن مستمرا إلى اليوم من خلال تصرفات بعض الأنظمة الغربية اتجاه قضايا معينة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية .

⁽¹³⁾ ج. ك، بيلز، عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما، ترجمة: حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، الكتاب السنوي، 2006، ص. 66 .

⁽¹⁴⁾ Xavier Raufer, guerre, **hostilité, chaos au début du XXXème siècle,défis et définitions**, conseil de la nation ,colloque international mondialisation et sécurité ,2002,P. 1

⁽¹⁵⁾ ج. ك، بيلز، المرجع السابق، ص. 69 .

⁽¹⁶⁾ المرجع نفسه .

⁽¹⁷⁾ إلياس بوكراع، نشأة الخطر الإرهابي في الجزائر، ورقة مقدمة في "الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني"، 11-12 نوفمبر 2001، مجلس الأمة، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر- والإشهار، الجزء الأول، 2003، ص. 100 .

⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه، ص. 4-5 .

⁽¹⁹⁾ أحمد عظيمي، مستوى الإرهابيين لا يؤملهم للجدال الفكري، جريدة الخبر، الخميس 3 أفريل 2008، السنة الثامنة عشر، العدد 5286، ص. 3 .

⁽²⁰⁾ ملاح سعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة

ملخص:

تشكل منطقة الشرق الأوسط المجال الذي تلتقي فيه قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا، التي يعيش فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية ويضم أكبر ثروة نفطية في العالم. ولذلك فهي منطقة عبور دولية مهمة، وشریان حيوي للتجارة العالمية. إن كل هذه العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالاً استراتيجياً حيوياً للقوى الصناعية الرأسمالية الغربية، لأنه يؤمن في السلم والحرب، تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية التي تقوم بدور مهم في توسيع القدرة للسيطرة على العالم.

ونظراً للموقع الاستراتيجي المهم الذي تحتله هذه المنطقة، ربطت الولايات المتحدة أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، إذ يشكل قاعدة أساسية في سياستها الكونية، بل وتعتبر أن أمن واستقرار هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي للعالم بأسره.

وإذا كانت الأهمية الجغرافية للشرق الأوسط، وكذلك الأهمية التجارية والعسكرية لحقول بترولها الوفيرة قد اتخذت بعداً استراتيجياً أثناء الحرب الباردة، فإن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الحيوية لأمريكا في المنطقة لم تعرف تغيراً بعد الحرب الباردة. وباعتبارها أولوية الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة فقد حاولت إعادة طرح " المشروع الشرق أوسطي " على أسس جيواستراتيجية وجيواقتصادية جديدة، كجزء من رؤية استراتيجية أمريكية شاملة لإدامة هيمنتها على العالم لأطول فترة ممكنة مع منع ظهور قوى منافسة لها، والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في ظل العولمة.

الاستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة



أ/أفnoch غنية

جامعة الجزائر 3

de nouveau le " projet Moyen Oriental" sur des bases géostratégiques et géoéconomiques nouvelles, dans le cadre d'une vision stratégique américaine globale afin de perpétuer leur hégémonie sur le monde aussi longtemps que possible pour empêcher l'émergence des puissances rivales, et de maintenir son statut de seule superpuissance à l'ère de la mondialisation.

مقدمة:

تتميز بعض مناطق العالم دون غيرها بالثبات النسبي لوزنها الجيوسياسي. ومن بين هذه المناطق التي تتسم بثبات وزنها الدولي عبر حقبة تاريخية مختلفة، منطقة "الشرق الأوسط" نظراً لموقعها الحساس، حيث تقع في قلب العالم وتعد جسر اتصال بين كافة أجزائه شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، بحيث تضم البحار المتوسط والأحمر والأسود إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما تتحكم بأهم المضائق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور والدرديل. وازدادت أهمية الشرق الأوسط ككتلة جيواستراتيجية بوزنها التاريخي والجغرافي في العالم المعاصر، مع تفاقم المصالح الغربية إثر التطورات الاقتصادية التي أفرزتها الثورة الصناعية، فانتقلت من منطقة إقليمية لها مكانتها الموقعية التي تصل الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية بالدرجة الأولى باكتشاف ثرواتها النفطية⁽¹⁾. إذ تجسدت أهميتها الأولى في القرن التاسع عشر وخاصة الربع الأخير منه حيث تم حفر قناة السويس التي لا تعد مجرد ممر ملاحى فحسب بل إستراتيجية سلم وحرب تصل انعكاساتها إلى كل المحيطات. وقد تبلورت الأهمية الثانية للمنطقة في القرن العشرين بتفجير ينابيع البترول في أجزاء كثيرة منها بما يعكس وجود ثروة كبرى تهّم العالم حاضره ومستقبله، فأصبحت تمثل عقدة قوية في التجارة

Résumé

La région Moyen-Orientale est l'espace où convergent les continents d'Europe, d'Afrique et d'Asie, où vivent plus des trois quarts de la population du globe, et qui recèle la plus grande richesse pétrolière au monde. Par conséquent, c'est une importante zone de transit international, et une artère vitale pour le commerce mondial. Tous ces facteurs ont fait du Moyen-Orient un espace stratégique vital pour les puissances industrielles occidentales, car il assure en période de paix comme de guerre le maintien des flux de pétrole et d'investissements, l'approvisionnement en matières premières, ainsi que les passages maritimes, les mers et bases militaires qui jouent un rôle primordial dans l'expansion de la capacité de domination du monde.

Et en raison de la position stratégique importante qu'occupe cette région, les États-Unis ont lié leurs sécurité nationale à la sécurité du Moyen-Orient, du fait qu'elle soit une base essentielle de leurs politique universelle, mais bien plus, ils considèrent que la sécurité et la stabilité de cette région fait partie intégrante de la prospérité économique et la stabilité politique du monde entier.

Et si l'importance géographique du Moyen-Orient, ainsi que l'importance commerciale et militaire de ses gisements de pétrole abondants ont pris une dimension stratégique pendant la guerre froide, les intérêts stratégiques, économiques et politiques vitaux de l'Amérique dans la région n'ont pas connu de changements après la guerre froide. Etant une zone géopolitique hautement névralgique, cette région constitue la priorité des priorités des États-Unis qui ont tenté de présenter

الذي أطلق شعاره بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تحوّل نظامًا أمريكيًا، وهو ما يظهر بوضوح من خلال سلوك الولايات المتحدة تجاه حلفائها التقليديين باستبعادهم من المشاركة في عملية السلام الشرق أوسطية، ومن تأدية أي دور فعال في المنطقة، وضمان عدم عودتهم إلا من خلالها وتحت مظلتها، ومحاولة إحالتهم إلى دور ثانوي تحدده القوة الأمريكية (6).

وقد أعلنت الولايات المتحدة سيطرتها على السياسة الإقليمية في المنطقة بشكل نهائي منذ حرب الخليج، لأنها لا تمتلك فقط القدرة العسكرية وتكنولوجيا الأسلحة وقوة التأثير والنفوذ وإنما لديها الإرادة على استخدام هذه الإمكانيات لحماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. كما تكمن الدلالة الجوهرية للدور الأمريكي في حرب الخليج في عدم وجود منافس دولي آخر في المنطقة، حيث انشغلت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بترتيب أوضاعها الداخلية، أمّا القوى الأوروبية التي طورت دورًا نشطًا في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، فإنها لا تشكل تحديًا للهيمنة الأمريكية (7). فتأسيس " مفهوم السلام الأمريكي " (Pax Americana) في الشرق الأوسط، يعد امتدادًا منطقيًا للنظام الأحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية (8).

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استحوذت منطقة الشرق الأوسط على مكانة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية بصورة تفوق أهميتها عن أي فترة مضت، حيث طورت إدارة بوش الابن مفاهيم وآليات جديدة للتعامل مع الواقع الذي خلفته هذه الأحداث، فأصبحت "الحرب على الإرهاب" مكونا رئيسيا في الاستراتيجية الأمريكية العالمية عموما وإزاء منطقة الشرق الأوسط خصوصا. وسيحمل هذا في داخله هندسة جديدة للمنطقة يكون لإسرائيل فيها موقعا مميزا يلائم ثقلاها ووظيفتها في الاستراتيجية الأمريكية التي يميزها البحث والترويج «لبدائل عدائية» مع إبراز مخاطر العدو المركزي المقبل للغرب وأميركا وإسرائيل ألا وهي «الأصولية الدينية». وإن هذا يصب في

الدولية (2) لأنها أهم ممر عالمي إستراتيجي لأهم سلعة استراتيجية في العالم.

وعليه، تجاوزت المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين اعتبارات الجغرافيا والتاريخ إلى الارتباط بمصالح القوى الكبرى وهذا ما أكسبها أهمية استراتيجية " عابرة للإقليمية " (3) لاحتياطها الضخم من النفط وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية مؤثرة على حركة البترول والتجارة والسفن الحربية وتأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي وكذا قربها الجغرافي من أوروبا.

وقد أدرك الغرب منذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي، ووفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة وثرواته النفطية ووزنه الحضاري ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية، يشكل خطرا على مصالحه ويحد من أطماعه لذلك بذل جهودا كبيرة لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره وإبقاء عناصر التجزئة فيه والعمل على تقنيته وجعله هدفا مستمرا لمخططاته ومما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة وتشثيت القوى العربية(4).

ولقد ساد تصور منذ منتصف الثمانينيات إلى بداية التسعينات، بأن نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، لكن عكس ذلك تمامًا، فقد تعاظمت أهميتها أكثر مما كانت عليه من قبل خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا وفق ما أكدّه الرئيس كلينتون قائلا: "لا يعني انتهاء الحرب الباردة انتهاء مسؤولية الولايات المتحدة في الخارج ولاسيما في الشرق الأوسط [...] وللولايات المتحدة مصالح حيوية في الشرق الأوسط [...] ولا بد من أن نواصل تعزيز انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرّة (5).

وسعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض الطول الأمريكية، دون الاهتمام بمواقف الدول الكبرى، لتؤكد أنّ " النظام العالمي الجديد"

النفط العالمي يسيطر على اقتصاد العالم على الأقل في مدى المستقبل المنظور (10).

وخلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها تمت صياغة مفهوم السيطرة لإحلال القوة الأمريكية بدلاً من القوى الأوروبية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة انطلاقاً من فرضيتين، الأولى أن القوى الأوروبية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية على تلك المنطقة بسبب خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية، وثانياً أن السيطرة على تلك المنطقة أمر بالغ الأهمية للسيطرة على العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لأن هذه المنطقة تعد خزاناً لمعظم احتياطي نفط العالم ولا تريد القوى الأوروبية لغير الولايات المتحدة أن تمارس هذا الدور.

فإذا كان استخدام مصطلح الشرق الأوسط قد توسع إبان الحرب العالمية الثانية ليشمل كافة المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان فإنه بعد انتهاء الحرب، وسّع معهد الشرق الأوسط الذي تأسس في واشنطن سنة 1946 استخدام المصطلح ليشمل فضلاً عن المنطقة أعلاه، كلا من باكستان وآسيا الوسطى والأقطار العربية في شمال إفريقيا. ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح " الشرق الأوسط" على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأميركية، ومراكز الدراسات والبحوث والأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات الأميركية. ومع بداية إعلان تأسيس إسرائيل على أرض فلسطين في 1948 بدأ البعض من الكتاب والسياسيين الغربيين يروجون لهذا المصطلح رغبة منهم في تثبيت كيان إسرائيل والسعي لدمجه ضمن المنطقة. لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ ذلك التاريخ حلقة أساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته، ولدمج الكيان الصهيوني في المنطقة ليحتل مركزاً متميزاً على حساب العرب في ظل احتفائه بتكوينه العنصري وأهدافه التوسعية(11).

وقد أصبح معلوماً أن مصطلح " الشرق الأوسط" هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي

سياق منهجية سياسية وأمنية شاملة تهيبّ المناخ الإقليمي للمنطقة الشرق أوسطية لكي تأخذ إسرائيل موقعها " كدولة إقليمية مركزية " ومنسجمة مع النسيج المجتمعي للمنطقة.

أولاً: الولايات المتحدة ومشروع "الشرق أوسطية"

لم يكن لمصطلح "الشرق الأوسط" أي دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر فهو مصطلح حديث في الأدبيات الغربية تزامن ظهوره مع مرحلة الصعود الرأسمالي الذي عرفته أوروبا في أعقاب الثورة الصناعية والذي لم يلبث أن بلغ مستويات عالية من التراكم الرأسمالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (9). وتحت ضغط الحاجة المتزايدة إلى التراكم أخذت الرأسماليات الأوروبية تبحث عن مناطق جديدة تستجيب لمتطلباتها بغرض الحصول على المواد الخام الضرورية لتوظيفاتها الصناعية من جهة، والتوسع في إيجاد الأسواق لتصريف فائضها السلعي من جهة أخرى.

ومع تزايد الاختراق الرأسمالي للإمبراطورية العثمانية في مناطق نفوذها في شرق أوروبا (البلقان) لا سيما في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومن ثم الاختراق الأكبر الذي حصل بعد الحرب العالمية الأولى وانتقال ممتلكاتها إلى دول أوروبا الغربية، تكونت مجموعة من الدول التي أنتجها نظام رأسمالية المركز (أوروبا الغربية) لتلتحق به على قاعدة الاستتباع الاقتصادي والسياسي، حينذاك ظهر مصطلح " الشرق الأدنى" لتمييزه عن مصطلح " الشرق الأوسط". وعلى عكس نظريات المجال الحيوي السابقة التي ركزت على أوراسيا على أساس أن السيطرة عليها يمكن أن تتيح لأي قوة السيطرة على العالم، اهتمت النظريات الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط كواحدة من أهم المناطق الجيوإستراتيجية للسيطرة على العالم " إن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على النفط العالمي ومن يسيطر على

ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الأوسط وهي: وفرة موارد المياه التركية، وسعة السوق الاستهلاكية المصرية ومقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية ممولة بفوائض نفط الخليج العربي، تستطيع أن تحقق لإسرائيل ما تريد، وتجعلها جزءا من المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، فيتعزز عندئذ أمنها ويتحقق رخاؤها، ثم عاد فوسع الفكرة عام 1993 من خلال كتابه "الشرق الأوسط الجديد" (15).

ولئن كانت فكرة "النظام الشرق أوسطي الجديد" وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأمريكي مارتن إنديك (Martin Indyk) تعني إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة أو مفهوم بيريز - الذي يقصد به إقامة نظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة - فإنها تهدف في الوقت نفسه لى مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل، وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء المقاطعة لإسرائيل وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة بما يضمن دمج إسرائيل فيها وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات عربية - إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة (16).

فبعد نهاية الحرب الباردة، جدّدت الولايات المتحدة طرح المشروع الشرق أوسطي على أسس جيواستراتيجية وجيواقتصادية مع تأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني بهدف "تقويض النظام الإقليمي العربي" (17). ومن الدوافع التي أوجدت "نظام الشرق الأوسط الجديد" هو الواقع العربي المتصدع داخلياً، ومنطق القوة الذي يعلنه النظام العالمي الجديد لتكريس العولمة في ظلّ التكتلات الإقليمية التي تعمل على انصهار الوعي القومي لتحقيق الهيمنة الأمريكية.

واقصادي لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولا غير عربية على خلفية التصور الغربي.

كما أنّ استخدام تعابير "النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، "الشرق الأوسط الجديد" أو "الشرق الأوسط الكبير"، تصبّ كلها في سياق خطة القوى الرأسمالية لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية واختراقها النظام الإقليمي الذي ترتبط به جغرافيا مع توفير المجال الحيوي لاقتصادها بتوسيع السوق أمام صادراتها أولاً وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني ثانياً (12). إذ يعتبر رياض نجيب الرئيس، "أنّ هناك خريطة جديدة سياسية واقتصادية ترسم للمنطقة لتحل محل خارطة "سايكس - بيكو" التي يعتبر واضعو أسس النظام العالمي الجديد أنها أدت دورها، وأنه أن الأوان لخارطة مختلفة تتناسب مع بداية القرن الحادي والعشرين [...] وإذا كانت خارطة سايكس - بيكو قد رسمت بالتراضي بين فرنسا وبريطانيا [...] فإن الخارطة الجديدة ستتم لطرف واحد هو الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل، بعد حرب الخليج وسقوط الإمبراطورية السوفياتية (13). حيث كانت السنوات الأخيرة من القرن العشرين حاسمة وذات دلالات مهمة، إذ لم يشهد العالم قرناً جديداً فحسب، وإنما شرقاً أوسطاً جديداً أيضاً" (14).

ولقد ظهر هذا المشروع في البداية باسم "مشروع مارشال للشرق الأوسط" في منتصف الثمانينيات، وكان مهندساه شمعون بيريز وأهم عناصره ترتيب العلاقات الاقتصادية الجديدة لمستقبل الشرق الأوسط واستيعاب جميع الثروات البترولية الخليجية وإدماجها في الاقتصاديات الغربية عبر برنامج مشترك تحت إدارة أمريكية بشراكة أوروبية والدول البترولية العربية. وخلص شمعون بيريز إلى أن الاتحاد والتكامل بين

المحوري لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة (21).

وتعتبر هذه السيناريوهات بمثابة هندسة جيو اقتصادية جديدة للمنطقة العربية في إطار النظام الشرق الأوسطي الجديد تنهض على عدة دعائم أساسية هي:

1. بناء " مناطق " للتعاون الاقتصادي العربي.
2. فصل بلدان " المشرق " عن بلدان " المغرب " العربي.
3. شمول مصر بالمشرق وإسرائيل بالمشرق الجديد.
4. فصل العراق عن المنظومة العربية ودمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج وربما إيران وجمهورية إسلامية مستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا.
5. دمج بلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط.
6. عزل وتهميش بلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.
7. تحويل فلسطين إلى معبر بين الوطن العربي وإسرائيل (22).

أما "الشرق الأوسط الكبير " فمصطلح ظهر في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، للتعاطي مع المنطقة ليس باعتبارها دائرة حضارية عربية الهوية، إسلامية العقيدة، بل باعتبارها مساحة جغرافية تضم مجموعة من الدول من المغرب حتى باكستان. أي منطقة تتشكل بالإضافة إلى كل الدول العربية وإسرائيل من دول إسلامية غير عربية مثل أفغانستان وإيران وتركيا وباكستان.

وهذا المفهوم السياسي لم يكن بالأمر الجديد على الولايات المتحدة التي سعت بعد استقلال الدول العربية إلى استخدام مصطلح الشرق الأوسط لنفي عروبة المنطقة، وإدخال إسرائيل فيها وتمكينها من القيام بدور قيادي فيها (23). حيث تضمن تقرير اللجنة الأمريكية

وإن فهم العولمة باعتبارها مشروعاً للهيمنة يفسر محاولات إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة العربية، من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق أوسطية والمتوسطة، التي ارتبطت ببدء التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي (18). وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية في إطار " المشروع الشرق الأوسطي " (19)، ومحاولة دمجها في نظام إقليمي أكثر اتساعاً، فيما يسمى " الشرق الأوسط الجديد "، وذلك عبر آليتين هما:

♦ آلية المعاهدات واتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

♦ آلية إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وإقامة شبكة المشروعات والروابط الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى خلق نوع من التشابك الاقتصادي الإقليمي في ظلّ تحقيق مشروع السوق الشرق أوسطية.

وإن أخطر ما في هذه المرحلة، أنها تتطلب تقسيم الإقليم الاقتصادي العربي إلى قسمين:

القسم الأول: يضم بلدان المشرق العربي ومعها إسرائيل، ومن المتصور أن تتضمن أيضاً تركيا وتلك التي يتوقع أن تشكل السوق الشرق أوسطية، التي يخطط لها للاتجاه بعد ذلك إلى التبادل التجاري الحرّ مع الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض الأوروبية.

القسم الثاني: يتكون من بلدان المغرب العربي التي يخطط لربطها للتكامل مع اقتصاديات البلدان الأوروبية ومتوسطة وإيجاد علاقات شراكة كاملة في التنمية بين المنطقتين (20).

كما أنّ أبرز مخاطر العولمة الجديدة وآليات فرض الهيمنة على المنطقة تتمثل في **انتهاج سيناريوهات الفك وإعادة التركيب لإعادة رسم خريطة إستراتيجية جديدة** تؤدي إلى تمزق الوطن العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، مع عزل وتهميش بعض البلدان العربية، وتحويل فلسطين من وضعها

(العراق)، مثلما لم تعد الدول قادرة على البقاء متماسكة في وجه نتائج العولمة⁽²⁷⁾.

لذلك لا بد للمرتكزات التي كانت سائدة في مرحلة ما أن تشهد تكيفا مع معطيات المرحلة الراهنة، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت متغيرات متعددة أفضت إلى تحولات خطيرة على المستويين الوظيفي والبنوي أهمها: (28)

❖ دخول بعض دوله في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة.

❖ نشوب حربا باردة دولية فيما بات يعرف بصراع المحاور (الشر والخير) وأخرى إقليمية بين الكثير من مكوناته فيما يعرف بصراع "الاعتدال والتطرف".

❖ تراجع دور الدولة في بعض أجزائه لصالح التنظيمات والقوى المسلحة مما سمح بظهور نماذج من الدول الفاشلة.

❖ تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي وهي تحولات تجسد عمليا انحسار أطروحة الأمن الوطني لحساب "الترتيبات الدولية الأمنية".

❖ التحول في طبيعة التحالفات والصراعات وهو تطور خطير وغير مسبوق إذ أن صعود ما يسمى "الخطر الإيراني" في المنطقة كمصدر للتهديد أدى إلى تغيير علاقات عدد من الدول العربية مع إيران نحو منحى صراعي والتقارب مع إسرائيل على قاعدة الخطر المشترك.

وأهم المرتكزات التي تنطلق منها الولايات المتحدة لصياغة استراتيجيتها العالمية عامة والشرق أوسطية خاصة ما يلي:

1-المرتكز الإيديولوجي:

صحيح أن العلمانية لازمت الدولة الأمريكية منذ نشأتها الدستورية عام 1789 لكن الفصل بين الكنيسة والدولة في التجربة الأمريكية لم يتحول يوما إلى فصل بين الدين والمجتمع كما هي حال التجارب الأوروبية ولا

للأمن القومي في القرن الواحد والعشرين والذي وضع في 2001 بعنوان "البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين"، عدداً من الدراسات والأبحاث عن المناطق المختلفة في العالم ومن بينها وثيقة ((الشرق الأوسط الكبير)). ويُعرف منطقة الشرق الأوسط الكبير بأنها: " تلك المنطقة التي تضم كلاً من العالم العربي، إسرائيل، تركيا، آسيا الوسطى، القوقاز، ومنطقة شبه القارة الهندية ". وتمثل هذه المنطقة، كما جاء في التقرير أكبر مستودع للطاقة في العالم، كما أنها ساحة نزاع بين عدة قوى طموحة تسعى لفرض الهيمنة على المنطقة.⁽²⁴⁾ وعليه، فإن المشروع المطروح يهدف إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة⁽²⁵⁾.

ثانياً: المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية

ما من شك في أن الولايات المتحدة تصوغ استراتيجيتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط على هدي مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية خاصة وأن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي استراتيجية⁽²⁶⁾. ولأن منطقة الشرق الأوسط من بين تلك المناطق المفصلية في تحقيق تلك الأهداف فقد خصها الخطاب الأمريكي بنوع من " الاستثنائية " لا سيما بعد التحول الحاصل في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ذلك التحول الذي تلازم مع انهيار التوازنات التقليدية لحساب الهيمنة الأمريكية، وإلى ظهور قواعد وسياسات جديدة، إذ لم يعد الحديث مقبول عن سيادة الدول في ظل حقائق التدخل في الشؤون الداخلية وعودة الاحتلال العسكري المباشر (أفغانستان

2-المرتکز الجيوإستراتيجي:

إن الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيوإستراتيجي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به ألفريد ماهان القيادي في البحرية الأمريكية الذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط الذي جاء فيه، " أن الشرق الأوسط سواء كمفهوم إستراتيجي أم كموقع جغرافي هو مسرح مواجهة إستراتيجية بين القوى المتصارعة "(32).

كما يشكل الشرق الأوسط بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وإن تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل والخليج النفطي وتختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية والجيوعسكرية(33). إذ تتنازع هذه المنطقة عوامل عدة أكثرها بروزاً عاملاً، أحدهما جغرافي والآخر بنيوي اقتصادي سياسي وأمني. وأي من هذه العناصر يشكل أهمية خاصة للولايات المتحدة(34). هذه العوامل لا يلغي أحدها الآخر بل يمكن أن يكون معزراً له. فالبتروول وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الأوسط، لأن الشرق الأوسط في التاريخ السحيق للحضارات وقبل اكتشاف البتروول بزمن طويل كان بمثابة ملتقى إستراتيجي للطرق بين إفريقيا وأوراسيا كما هي الحال اليوم، ولكن بعد التغير الوظيفي للمنطقة وبالنفط أو من دونه ستظل الأهمية الإستراتيجية وخاصة الجيوعسكرية قائمة.

ثالثاً: الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في

منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من أن النخبة الحاكمة صاحبة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتضارب حول تحديد المصالح الأمريكية الرئيسية في النظام الدولي، فإنها نادراً ما تختلف عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية. فقد عومل الشرق الأوسط لعقود عدة على أنه "استثناء"، ومن دون النظر إلى كون الإدارة ديموقراطية

حتى إلى إلغاء الدين وإبعاده عن المجتمع مثلما فعلت التجربة السوفيتية، بل إن استمرار الكنيسة بواجباتها الدينية على كافة مستويات المجتمع الأمريكي قد أوصل الأمر في نهاية القرن العشرين إلى ما يمكن تسميته "مسيحانية اجتماعية" فاعلة ومسيطرّة في بعض الجوانب من المجتمع الأمريكي. (29) ولعل أكثر المبررات الدينية أهمية وخطورة من القيم الأخلاقية المبنية على الإيمان والفضيلة والعمل الصالح، هي الوظيفة الرسالية -التبشيرية ذات الطابع التوسعي، بمعنى أن الدين لا يقوم بعملية التوحيد الاجتماعي داخل المجتمع الأمريكي فحسب بل إن أمريكا وبفضل قيمها الدينية التي ترتقي بها إلى مكانة لا تضاهيها أمم وشعوب أخرى مكلفة بإنجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج حدودها الإقليمية. وإن أمريكا "أمة مختارة وتحيي بروح الكنيسة" تعني أنها ذات طابع استثنائي علوي وخصوصية تاريخية تميزها عن سائر الشعوب. وهذه الخصوصية رعتها العناية الإلهية. ومن هذا الأصل الديني نفسه تم إنتاج معنى "زعامة أمريكا للعالم" فهي زعامة يحتاجها العالم ولا تملك أمريكا إلا توليها(30). وعلى هذا الأساس فإن من الخطأ القول إن التبريرية الدينية كخلفية إيديولوجية في السياسات الأمريكية -المستندة إلى الأفكار والمعتقدات الدينية التي جاء بها الآباء المؤسسون، التي لعبت دوراً كبيراً في إرساء الأسس اللازمة لبناء نظام سياسي -اجتماعي-ديني يتوافق مع عقيدتهم الدينية المنحدرة من الديانة البروتستانتية التي أوجدت منذ البداية جواً دينياً لا يزال قائماً حتى يومنا هذا - مرشحة للزوال سواء بانتهاء عهد من العهود الجمهورية أم إحلال عهد ديمقراطي جديد، وإنما هي باقية بفعل تراكمات ثقافية دينية استمرت إلى عقود كثيرة وكانت كافية لتكوين بنية مؤسسية فكرية واجتماعية وسياسية متينة(31).

جعلتها الإدارة الأمريكية رسمياً عام 1996 "الحليف الأول للولايات المتحدة خارج الناتو" (40).

وقد ازداد التقارب الأمريكي-الإسرائيلي وتدعمت العلاقات بين الدولتين في ظل إدارة كلينتون ثم في ظل إدارة بوش الابن. ولقد حدد الرئيس كلينتون طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل في قوله: " للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن إسرائيل فقط، بل أيضاً في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة" (41). وهذا يؤكد حقيقة أساسية مفادها أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل على اعتبارات عسكرية - استراتيجية محضة، محاولة قاصرة لأنه يرجع إلى عوامل أخرى تتمثل في الارتباط العضوي بين الدولتين والتواصل الثقافي بين المجتمعين إلى جانب العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة وهي أمور لا تتغير بسهولة (42).

لذلك تعمل الولايات المتحدة على استمرار التفوق الإسرائيلي عسكرياً وتكنولوجياً ونوويًا، وفرض قيود إقليمية على أسلحة الدمار الشامل بالنسبة إلى الجانب العربي، بينما توفر لإسرائيل كل سبل التقدم التقني وحياسة كل أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية)، بحيث تظل تهدد في كل حين العالم العربي بما فيه دول المشرق والخليج والمغرب العربي، بل تتجاوز في تهديدها إلى دول آسيا الإسلامية كإيران وباكستان وأفغانستان (43).

وإن هذه المعاملة الخاصة التي تتمتع بها إسرائيل إنما تدل على " عمق التحالف الاستراتيجي " بينها وبين الولايات المتحدة (44) وذلك لتطابق المصالح الأمريكية والإسرائيلية بفعل تغلغل اللوبي الصهيوني في دوائر صنع القرارات الأمريكية (45) الذي يصبح أكثر نشاطاً حينما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط (46) وكذا استناده إلى روابط عرقية وتأييد معنوي كبير من الشعب الأمريكي بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي لأغلبية اليهود وتوليفهم لمواقع حساسة في

أو جمهورية، كان هناك اتفاق أساسي يحدد تواصل الولايات المتحدة مع المنطقة. ومنذ السبعينيات بوجه خاص، كان هناك إجماع نسبي على النقاط العريضة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة " (35) وهذا ما يبدو جلياً في عدة تصريحات رسمية منها: "تسعى في الشرق الأوسط والخليج الفارسي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وردع العدوان على أصدقائنا (إسرائيل) ومصالحنا في المنطقة، وحماية الأمريكيين والممتلكات الأمريكية، وحماية حرية وصولنا إلى خطوط الملاحة الجوية والبحرية الدولية، وإلى نفط المنطقة، ونحن نكافح لتشجيع عملية سلام تؤدي إلى مصالح بين إسرائيل وبين الدول العربية وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل" (36). وكذلك تصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس: " إن مستقبل الشرق الأوسط يرتبط بالكثير من مصالحنا الحيوية، وهي: أمن الطاقة، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الدفاع عن الحلفاء والأصدقاء وحل الصراعات القديمة" (37)

وعليه، توضح طبيعة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط استمرار التوجه العام للسياسة الأمريكية الذي لا يخرج عن الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في العالم المتمثلة في النفط العربي، كأكبر مخزون للنفط العالمي وإعادة رسم خارطة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

1- دعم إسرائيل، تعزيز أمنها القومي والحفاظ على تفوقها النوعي:

خلافاً للاعتقاد السائد أن إسرائيل بعد زوال الخطر الشيوعي لم تعد تحظى بنفس " القيمة الاستراتيجية " لدى الولايات المتحدة، كما كانت أثناء الحرب الباردة، لتغير المعطيات الإقليمية (38)، ولإعادة الولايات المتحدة النظر في برنامج المعونة الخارجية الأمريكية (39) لتخفيف العبء عن الاقتصاد الأمريكي، فإن إسرائيل عززت مكانتها بعد حرب الخليج أكثر، حيث

لندن لعام 2001-2002، فإنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على المستوى العسكري مرشحة لكي تعرف طفرة نوعية غير مسبوقة، تمكن إسرائيل من تحديث ترسانتها العسكرية التقليدية على المستويين الكمي والنوعي بشكل يضمن لها التفوق التقني إلى أبعد مدى على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تضمن التزام الولايات المتحدة بالاستمرار في تقديم المساعدات السنوية الأمريكية لإسرائيل على المدى البعيد، بحيث تصل إلى 2، 4 مليار دولار بعد إلغاء المساعدات الاقتصادية في عام 2008، حتى تتمكن إسرائيل من الحفاظ على التفوق الاستراتيجي والعسكري على حساب العرب. بالإضافة إلى التوقيع على اتفاق جديد ينص فيه على كون إسرائيل هي حليف استراتيجي مهم للولايات المتحدة على أن يشمل الاتفاق التزام الولايات المتحدة على قوة الرد الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها التقني عسكرياً بالمنطقة (51).

كما سعت إسرائيل ومنذ أحداث الحادي عشر سبتمبر تحديداً إلى تأكيد تفوقها على الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط مستغلة هذه الأحداث ليكون ميزان القوى العسكري والاستراتيجي في المنطقة لصالحها. والتزمت الولايات المتحدة رسمياً بذلك بل وتحويل هذا التفوق إلى تفوق سياسي. كما أنها تسعى أيضاً عبر " السوق الشرق أوسطية " إلى جعل إسرائيل قلب هذه المنطقة اقتصادياً، وذلك من خلال فرض الشراكة الإسرائيلية عبر صيغ وآليات التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظلّ اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية، وهذا كله قصد هيمنة إسرائيل على الاقتصاد العربي لتصبح فيه القائدة للتفاعلات الاقتصادية وغير الاقتصادية والمنفردة بمركز القوة الإقليمي والمهيمنة بتفوقها العسكري وتسليحها النووي (52).

الدوائر الفكرية و الثقافية والإعلامية مما يزيد من تأثيرهم على الرأي العام الأمريكي (47). كما يُفسر الانحياز الأمريكي المطلق إلى إسرائيل في إطار وحدة جذور الحضارة المسيحية-اليهودية والقوة الاقتصادية والإعلامية للوبي الصهيوني، ودور إسرائيل في حماية المصالح الأمريكية (48). بالإضافة إلى أنّ الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأيًا عامًا معروفاً بتعاطفه وتأييده القوي لها (49).

ومن أهم القوى الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة وخاصة في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط المنظمة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة (AIPAC) من خلال علاقاتها مع الكونجرس الأمريكي وارتباطها بمراكز الدراسات الاستراتيجية اليهودية التي تقدم التقارير وتتصل بالكونجرس والإعلام بشكل مكثف ومنظم وتحاول التأثير على صانعي القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي وأهمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) الذي أسسه مارتن إنديك ويديره دنيس روس بعد خروجه من الإدارة الأمريكية. وعلى العموم، استطاعت هذه المراكز لعب دور مؤثر خاصة منذ عقد الثمانينيات في عهد الرئيس ريغان وازداد تأثيرهم ونفوذهم في عهد كلينتون وجورج بوش الابن، لأن هذه المعاهد الاستراتيجية المحافظة واليهودية تطرح مخططات وتصورات إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط كلها تدعو إلى تهميش الدول العربية وهيمنة إسرائيل (50). ولقد برز اتجاه قوي داخل إدارة بوش الابن يمثله وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، للربط بين أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة. ولهذا، فإن العمل على استمرار تفوق إسرائيل كمياً ونوعياً بات أحد أهداف الإدارة الأمريكية الثابتة. ووفقاً لتقرير الميزان العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في

2- السيطرة على منابع النفط:

تشكل الطاقة عصب الاقتصاد في العالم، فمن يسيطر على مصادرها يملك نفوذا كبيرا على من يحتاجها، والقدرة على التأثير على أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا، الذي يعني الكثير بالنسبة للأداء الاقتصادي في البلدان المستهلكة. كما يُعدّ النفط من أهم مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى أنّه أهم سلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في قيمته الاقتصادية والسياسية والعسكرية سلعة أخرى، وهو جوهر القوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية. وأهمية هذه السلعة، جعلت الشرق الأوسط، وهو يمثل الثقل الأساسي في الإنتاج العالمي، كونه خزان النفط والغاز الرئيسي أو محطة بنزين العالم⁽⁵³⁾، يلعب دورا حاسما في صراعات القوى العالمية⁽⁵⁴⁾ ويقع دائما في بؤرة الاهتمامات الإستراتيجية الغربية، بل إنّ تأمين حصة الغرب من نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي كان ولا يزال وسوف يستمر هدفا إستراتيجيا أساسيا في سياسات الغرب في المنطقة عامة⁽⁵⁵⁾ والسياسة الأمريكية خاصة⁽⁵⁶⁾. ومع زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة، ستزداد الحاجة بل التبعية النفطية لهذه المنطقة⁽⁵⁷⁾ وهذا ما يفسّر " الحرب على البترول " التي تشنها الدول الكبرى وشركاتها البترولية لمراقبة احتياطات الشرق الأوسط.

فالشرق الأوسط سوقا نفطية بالدرجة الأولى، بحيث تشكل ثلاثة أرباع (3/4) المخزون النفطي العالمي⁽⁵⁸⁾ والتي تستورد منها الولايات المتحدة 22% من احتياطاتها النفطية، بينما تستورد أوروبا الموحدة 43% واليابان 70%. وحسب التوقعات، فإنّ تبعية هذه الدول ستزداد في المرحلة الممتدة من 2001-2025 بنسبة 55.7% - 71% بالنسبة للولايات المتحدة و 50.1% - 68.6% بالنسبة لأوروبا و 31.5% - 73.2% بالنسبة للصين.⁽⁵⁹⁾

وعلى الرغم من أن عامل النفط يملّي على الولايات المتحدة الحفاظ على سياسة الاستقرار في المنطقة، إلا أن حربي الخليج عكستا تحولا كبيرا استمد مقوماته من انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، تلك المقومات التي سمحت للولايات المتحدة بتحديد معنى وحدود الاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتعطي الولايات المتحدة مبررا لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط باستخدام الضربة الوقائية ضد "الإرهاب والأصولية" بدلا من سياسة الردع والاحتواء التي كانت النهج الذي سلكته الولايات المتحدة في سياستها السابقة. وتأتي في مقدمة هذه الأهداف إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يضمن خلق تواجد أمريكي لضمان المصالح النفطية والإستراتيجية الأمريكية. وفي هذا السياق، قال الرئيس الأمريكي السابق نيكسون: "إننا نعيش عصر النفط وهذا ما يعطي أهمية إستراتيجية فوق عادية لمنطقة الخليج خلال العقود القادمة"⁽⁶⁰⁾.

كما أدركت الولايات المتحدة أن السبيل الأمثل لتجاوز أزمته الداخلية تكمن في امتصاص الفوائض النفطية وتوظيفها في تأمين حراك رأسمالي تراكمي، ذلك أن قانون الرأسمالية يعتمد التراكم كشرط لازم لاستمرار النظام الرأسمالي وصموده بوجه الأزمات التي يمكن أن تعصف به من الداخل والخارج على حد سواء. ولهذا تسعى الولايات المتحدة للتأكيد على أنّ مناطق النفط وتحديدًا في المنطقة العربية هي "احتكار أمريكي" لا بدّ من استمراره في القرن المقبل⁽⁶¹⁾. ولا تملك الولايات المتحدة الإرادة للتحرّر من الاعتماد على النفط، ولن تستطيع أن تخفض من استهلاكها له، ولن تسمح بزيادة أسعار المحروقات في السوق الأمريكية لذلك ليس أمامها بديل من نفط الخليج العربي، ولا حلول لمشكلة الطاقة عندها، إلاّ عبر نفط الخليج⁽⁶²⁾ و فقدانه يعني حدوث اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة⁽⁶³⁾.

هاتين الدولتين خططا للسيطرة على ثلثي إمدادات النفط العالمية الموجودة في الخليج". فمصالح أمريكا النفطية تعتبر السبب الرئيسي لتواجدها العسكري في الشرق الأوسط، حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون: " إن تأمين أمن الخليج واستقراره هو مصلحة أمريكية حيوية... " (69)

كما تعود محورية دور النفط في السياسة الأمريكية تجاه العراق من أنه يمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي مؤكداً من النفط بعد المملكة العربية السعودية (70). فوجودها العسكري في العراق، سيعيد ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط العراقي لصالح الشركات النفطية الأمريكية من جهة، بعدما كانت الشركات الأوروبية والصينية والروسية هي التي تسيطر على عمليات استخراج وإنتاج النفط في العراق (71). ومن جهة أخرى، هذا الوجود العسكري بمثابة الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى المحيط الهندي بشكل يسمح لها بمحاصرة سوريا وإيران بشبكة من القواعد العسكرية من ناحيتي الجنوب والغرب. كما سيتيح لها تقليص وجودها العسكري في السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان وتركيا (72).

وفي الوقت نفسه، سعت إدارة بوش الابن الاستفادة من عمليات إعادة إعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي. فالتقديرات تشير إلى أنّ قيمتها الإجمالية لا تقل عن 100 مليار دولار وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمر في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية. وقد حصلت ست شركات أمريكية كبرى وثيقة الصلة بكبار مسؤولي الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس بوش، بعقود من وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بعمليات إعادة الإعمار في العراق. فالولايات المتحدة تتدخل اليوم عسكرياً من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس. فالعراق وأفغانستان ينسجم

فالاقتصاد العالمي يحركه النفط والخليج هو مستودع النفط العالمي " (64). وهذا ما يفسر الاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط العربي خاصة بالنظر لتضاؤل حجم احتياطي النفط في الدول غير العربية التي تستورد منها الولايات المتحدة نفطها. وإزاء هذا الواقع أعلن الرئيس بوش الابن عندما قدم خطة النفط القومية الأمريكية الجديدة عام 2002 " أن الاعتماد المتزايد على مصدر واحد للنفط سوف يجعلنا عرضة للارتفاع المفاجئ في الأسعار وانقطاع الإمدادات وأسوأ من ذلك كله الابتزاز " (65).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن البلد العربي الذي يحتل المصدر الثاني في صادراته النفطية إلى الولايات المتحدة بعد المملكة العربية السعودية هو العراق الذي يخضه جورج بوش بالتهديدات المتوالية لأدركنا سر المخاوف الأمريكية من انقطاع أو عرقلة واردتها النفطية من المنطقة.

وفي هذا السياق فإن كثيراً من التحليلات تؤكد على أنّ النفط كان الدافع الرئيسي وراء الحرب الأمريكية على العراق، إذ تمثل السيطرة على النفط العراقي هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة سواء لما يحققه لها ذلك من مكاسب اقتصادية في ظل الأزمة العنيفة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي أو لما يتيح ذلك من تمكينها من التأثير بفعالية على سوق النفط العالمية. وهذا ما صرح به مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية لورانس ليندساي: " بأنّ البترول هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق " (66) لما للنفط العراقي من مزايا أهمها أنّ استخراجها يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة من جميع الدول المنتجة للنفط.

وعليه، نستشف الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من خلال ما صرح به وليام بيرري (W. Perry) وزير الدفاع الأمريكي السابق قائلاً: " إنّ الهدف من الوجود العسكري في الخليج هو منع العراق وإيران من السعي إلى السيطرة على إمداد النفط العالمية [...] إنّ لدى

بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن "الحرب على الإرهاب" هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة". أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً إستراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلفة مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة.

فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته إدارة بوش الابن يؤكد ضرورة التغيير في المنطقة عوضاً عن إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقاً بعد أن بات هذا التغيير وفق الرؤى الأميركية ضرورة ملحة لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية.

وقد صنفت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط ضمن " المناطق الخطرة " بل أكثر مناطق العالم خطورة لأنه توجد بها الجزء الأكبر من التهديدات الفوقومية الجديدة، كالسباق نحو حيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل (ADM)، الإرهاب الدولي وعدم احترام الشرعية الدولية. فمن بين الدول الخمسة التي تخترق القانون الدولي (كوريا الشمالية، إيران، العراق وليبيا) (Rogue - States) حسب الولايات المتحدة، فإن ثلاثة منها تنتمي إلى النظام الشرق أوسطي (75).

فجاءت إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002 وأعطت تعريفاً للأمن القومي الأمريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة إلى مثل هذه الأسلحة أي تقاطع الراديكالية مع التقنية. وقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن تنفيذ هذه الإستراتيجية التي عرفت بـ"مذهب بوش"، (76) بإعلانه عن تقييد حصول الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة

احتلالهما مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها ماكيندر والتي تربط بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على كل العالم ربطاً عضوياً، فهما يقعان على خط القوة داخل اسيا وهما لا يوفران للاحتلال الأمريكي قوة الأمن العسكري والسياسي الاستراتيجي فحسب وإنما قوة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة أخرى (73).

وعليه، فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسة تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزاً جيواقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي، وهي:

أولاً: حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوروبا واليابان. فالتحكم بأسعار النفط وتوزيعه، يعني التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة. خاصة و أنه في عصر العولمة الاقتصادية، تتركز التجارة والاستثمارات الدولية في التكتلات الكبرى، وبالتالي كان لا بد من تكتل في الشرق الأوسط، يوازي المشاريع الأوروبية في المنطقة وينافس الكتلة الآسيوية (اليابان، الصين والنمور الآسيوية) (74).

ثانياً: الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة.

ثالثاً: حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالمياً من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية المتفوقة لديها وهو ما يرتبط بالمرتكز الجيوعسكري.

3-مكافحة الإرهاب:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين

وسائلها وهذا ما أثر في علاقاتها خاصة مع حلفائها التقليديين، كما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن اندفاعها الكبير في تدخلاتها الخارجية مرده الأساسي إلى سيطرة رجال الأعمال وأصحاب شركات الصناعة الحربية والبتروولية على صنع القرار، هذا بهدف السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح هذه الشركات من جهة، ومنع القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة وخاصة تلك التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلاً كالاتحاد الأوروبي والصين، وهذا لإبقاء السيطرة الأمريكية فترة أطول.

ونستنتج من كل ما سبق، أن النظام الشرق أوسطي، كنظام فرعي للنظام العالمي، يلعب وظيفة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة لما له من آثار على الاقتصاد الأمريكي خاصة والمصلحة القومية الأمريكية عامة. وستبقى منطقة الشرق الأوسط ولعقود قادمة منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية والمالية والتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وسلامتها ووجودها والسعي لإمكانية السيطرة ومنع انتشار الأسلحة النووية. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن حل أزمتها الاقتصادية ونجاحها في "أمركة" العالم، وصراعها الاقتصادي مع القوى الأخرى، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، يتطلب إقامة النظام الشرق أوسطي الجديد امتداداً لمصالحها وضماناً لمخططاتها والسيطرة المطلقة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه وأسعاره لإعادة النمو والتطور للاقتصاد الأمريكي. وإنّ مجمل هذه الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية تصبّ جميعها في إطار خدمة أكبر هدف من المنظور الإستراتيجي الأمريكي وهو تعزيز الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية وإضعاف دور الدول الأوروبية، روسيا، اليابان والصين في الساحة الشرق أوسطية، مما يمكن الولايات المتحدة من المحافظة على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في النظام العالمي الجديد.

محاوراً للشر على أسلحة الدمار الشامل وتطوير كل الإمكانيات التي توفر الحماية للولايات المتحدة بتفعيل جميع الاتفاقات المتعلقة بذلك كاتفاقية الحد من الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية خفض التسليح ومسألة النقيش على أسلحة الدمار الشامل. كما استخدمت الولايات المتحدة منهج فرض عقوبات اقتصادية دبلوماسية على الدول المتمردة على سياستها من خلال مجلس الأمن الدولي هذا بالإضافة إلى التلويح بالقيام بضرية "عسكرية وقائية" لأي تهديد حالي أو مستقبلي من قبل تلك الدول.

وكانت الولايات المتحدة قد وضعت إيران على قائمة محور الشر إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وقد وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إيران بالدولة "الراعية للإرهاب".

ورغم اختلاف وسائل الولايات المتحدة لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية بين الإدارات المختلفة - فما بين سياسة كلينتون "الاحتواء المزدوج"⁽⁷⁷⁾ لكل من إيران والعراق، منذ عام 1993،⁽⁷⁸⁾ وسن قانون الحظر (داماتو) عام 1996⁽⁷⁹⁾ ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم معها، إلى سياسة بوش الابن "التهديد المباشر" لإيران والدول الأخرى في المنطقة - يبقى الهدف الأمريكي واحداً ومحددأ باتجاه القضاء على قوة ومكانة إيران، حيث تمثل إيران بالنسبة للولايات المتحدة " تهديداً كبيراً ودائماً للمصالح الأمريكية في المنطقة. ويعود السبب وراء رفض الولايات المتحدة امتلاك إيران سلاح نووي، إلى كونه يشكل منافساً ومنازعاً إستراتيجياً لها، كما سيخل بموازن القوة في المنطقة التي تميل لصالح إسرائيل حليفها الأولى فيها.

وعموماً، دعت الولايات المتحدة جميع الدول إلى دعمها بشكل جماعي في حربها ضد الإرهاب وفي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تميزت السياسة الأمريكية بعامل الانفراد وتغليب النزعة العسكرية في

الهوامش:

(10) حسين حافظ وميب، " استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط"، دراسات دولية، جامعة بغداد: قسم الدراسات الاستراتيجية، ص ص: 60-61.

(11) جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر-دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 275-276 (

(12) عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، ص: 47.

(13) رياض نجيب الريس، " رياض الشمال: السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات"، لندن-بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، الطبعة الثالثة، 1998، ص: 381-382.

(14) جيرلد جرين، " إيران وأمن الخليج"، في / مؤلف جماعي، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص: 25-26.

(15) محسن الندوي، مرجع سابق، ص: 230.

(16) نفس المرجع، ص ص: 231-232.

(17) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص: 47.

(18) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص: 21.

(19) Gilbert Achcar, « les masques de la politique américaine », Manière de Voir, N°78, Décembre 2004-Janvier 2005.

(20) نيفين عبد الخالق مصطفى، " المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193، مارس 1995، ص: 16.

(21) نفس المرجع، ص: 14.

(22) سيار الجميل، " المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم-من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية، مرجع سابق، ص ص: 249-250.

(23) عبير محمد عاطف الغندور، " تأثير التحالف المسيحي المحافظ الجديد على السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق

(1) سيار الجميل، " المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم-من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية" في / العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 224.

(2) جمال حمدان، " شخصية مصر-دراسة في عبقرية المكان"، القاهرة: دار الكتب، 1984، ص: 798.

(3) " التفاعلات الإقليمية: تدويل الشرق الأوسط والتحدي النووي الإيراني"، التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص: 181.

(4) محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 238.

(5) بيل كلينتون وآل جور، " رؤية لتغيير أمريكا: الالتزام بالناس أولاً"، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام، الطبعة الأولى، 1992، ص: 134.

(6) انظر في ذلك: les dynamiques régionales: Amériques », RAMSES 1997, Paris, Dunod, 1998, p 64.

(7) حمدي عبد الرحمن حسن، " العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 258، أوت 2000، ص: 07.

(8) حمدي عبد الرحمن حسن، نفس المرجع، ص: 09.

(9) يتفق معظم المؤرخين على أن مصطلح "الشرق الأوسط" ظهر أول ما ظهر في كتابات المؤرخ العسكري والمتخصص في الاستراتيجية البحرية الأميركي ألفريد مايمان، إذ اقترح في مقال نشره في مجلة (National Review) الصادرة في لندن في 1902، إطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية، ويدخل الخليج العربي ضمن هذه المنطقة. وحسب مفهوم المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي تأسس في لندن سنة 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي، فإن تسمية الشرق الأوسط شملت "شرق البحر المتوسط" وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب ومصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران.

- الأوسط " ، مجلة شؤون خليجية ، المجلد العاشر ، العدد 54 ، صيف 2008 ، ص: 10. (ص: 10-40)
- (24) محسن الندوي ، مرجع سابق ، ص: 236.
- (25) راجع: غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.
- (26) السيد ولداباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص: 38.
- (27) سمير أمين وآخرون، العولة والنظام الدولي الجديد، بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 2004، ص: 7.
- (28) خليل العناني-أوباما والشرق الأوسط-نوايا جيدة-تفتقد الرؤية مجلة شؤون عربية العدد 137-ربيع 2009، ص: 22.
- (29) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص: 42.
- (30) ولعل عبارة "ليبارك الله أميركا" التي ينهي بها كل رئيس أميركي خطبه السياسية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحرب أو السلم تعمل عمل الدعاء والالتماس الديني. وربما تكون خير دليل على ذلك.
- (31) فهمي محمد عبد القادر، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية- دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق للنشر- والتوزيع، 2009، ص: 43.
- (32) راجع: مروان بحيري، "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر"، في: السياسة الأمريكية والعرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1991، ص: 49.
- (33) سمير أمين ، مرجع سابق، ص: 15-16 .
- (34) محمد مراد، مرجع سابق، ص: 15.
- (35) فواز جرجس، " السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998، ص: 14.
- (36) نقلا عن: حسين شعبان، " السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: الأهداف والنتائج"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 43، يناير 1993، ص: 119-120.
- (37) كوندوليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 77، الطبعة الأولى، 2008، ص: 20-21.
- (38) أنظر: -محمد السيد سليم، " العرب فيما بعد العصر- السوفياتي (المخاطر والفرص)"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 108، أبريل 1992، ص: 158.
- (39) حسين شعبان، " السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: الأهداف والنتائج"، مرجع سابق، ص: 117-118.
- (40) محمد قدرى سعيد، " عملية اتخاذ القرار في شؤون التسليح: الحالة الإسرائيلية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 149، جانفي 2000، ص: 230.
- (41) بيل كلينتون وأل جور، " رؤية التغيير أمريكا: الامتياز بالناس أولا"، مرجع سابق، ص: 136.
- (42) أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، " العرب وأمريكا: من الإنهيار بالحلم إلى عقدة الكرامة"، في: صناعة الكرامة في العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 16.
- (43) عايدة العلي سري الدين، " الحرب الباردة في الخليج الساخن"، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 52.
- (44) أنظر: الشيماء علي عبد العزيز، " حقاً أصدقاء: التحالف الأمريكي-الإسرائيلي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 130، 1996، ص: 130.
- (45) Camille Mansour, Israël et les Etats-Unis ou les fondements d'une doctrine stratégique, Paris ; Armand Colin, 1995, pp : 213- 237.
- (46) عبد الله صالح، " مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:

الأمريكية على امتياز التنقيب عن البترول واستغلاله في المملكة العربية السعودية وهي امتيازات حصرية عام 1938، كانت البداية للسيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط والخليج.

راجع: مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر- و الطباعة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 167.

(57) André Gauthier, L'Economie Mondiale depuis la fin du XXe siècle, Paris :Editions Bréal, 1995, P: 560.

(58) Yves Lacoste, Dictionnaire de Géopolitique, Paris : Flammarion, 1995, p 1050.

(59) Nicolas Sarkis, "Aux origines de la nouvelle crise pétrolière", Le Monde diplomatique, juillet 2004, p:3.

(60) منذر الموصيلي، مرجع سابق، ص: 228.

(61) عائدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص: 47.

(62) رياض نجيب الريس، "رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج (1991-1994)"، بيروت-لندن: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص: 147.

(63) فواز جرجس، مرجع سابق، ص: 156.

(64) نفس المرجع، ص: 149-150.

(65) رغيد كاظم الصلح، العلاقات العربية - الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 64، الطبعة الأولى، 2003، ص: 16.

(66) Nicolas Sarkis , "Aux Origines de la nouvelle crise pétrolière", Le Monde Diplomatique, juillet 2004, p:3

(69) عائدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص: 53 و ص: 46.

(70) تدل المؤشرات على أن احتياطي النفط العراقي يبلغ حوالي 150 بليون برميل، مما يجعله يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد السعودية التي يبلغها احتياطها حوالي 200 بليون برميل.

مؤسسة الأفرام، العدد 132، 1997، ص: 127.

(47) منار الشوريحي، "أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأفرام، العدد 130، 1996، ص: 112.

(48) نيفين عبد المنعم مسعد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر- من أيلول/ سبتمبر 2001"، في/ صناعة الكرامة في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 220.

(49) هالة سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، في/ صناعة الكرامة في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 73.

(50) أحمد سليم البرصان، "اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002 المجلد 37، ص: 61-62.

(51) لواء محمود خليل، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002، ص: 298 و ص: 300.

(52) طه عبد الحليم، "السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي-الإسرائيلي"، دراسات إستراتيجية، الأفرام: مركز الدراسات السياسية، السنة الخامسة، 1995، ص: 23.

(53) بهيج أبي غانم، "العرب والمتغيرات الدولية"، الاقتصاد والأعمال، فبراير 1990، ص: 23.

(54) لمزيد من التفاصيل راجع: حافظ برجس، الصراع على النفط العربي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

(55) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 594-595.

(56) فمع بداية القرن العشرين، كان البترول والطاقة يلعبان دورًا هامًا في توسع الإمبراطوريات، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تدريجيًا في دعم التجارة والتبادل الاقتصادي مع مناطق كثيرة من العالم ومنها الشرق الأوسط، وقد حصلت شركة "أرامكو"

لموازنة الآخر، بل الضغط عليهما لتغيير سلوكهما وفق ما يتماشى والمصلحة الحيوية الأمريكية وما يحقق لها الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولم تكن أوروبا تقبل بصيغة " الاحتواء المزدوج " التي تتبنها الولايات المتحدة بالنسبة إلى أمن الخليج، حيث تعتبر العراق على وجه التحديد، منطقة واعدة بالنسبة لها لقربها الجغرافي النسبي منها

راجع: عائدة العلي سري الدين، المرجع السابق.

انظر أيضا:

Meghan L. Q'Sullivan, « Les dilemmes de la politique américaine vis-à-vis des rogues states », politique Etrangère, janvier 2000, PP : 67-80.

Fawaz Gerges, « Redefining American Leadership : A view from the Middle East », Foreign Affairs, Winter 1997-1998, N°109, P: 58.

⁽⁷⁸⁾NOAM Chomsky, « La cris Irakienne : commentaire à chaud », traduit de L'Anglais par O. Hamouche, NAQD, N°12, Printemps/Été 99, P : 46.

⁽⁷⁹⁾صادق الكونغرس عام 1996 على قانون أماتو (Loi D'Amato) الذي يقضي- بفرض عقوبات على الشركات الأمريكية أو الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في قطاع المحروقات في إيران وليبيا. وقد أدى توقيع الرئيس الأمريكي على هذا القانون في أوت 1996 إلى خلق توترات مع الدول الأوروبية راجع:

Samuel Wells, « La politique Etrangère de Bill Clinton : les Etats-Unis et le Golfe » RAMSES 97, paris : Dunod, 1996, P : 34.

أما بالنسبة للمستقبل، فإن المؤشرات تدل على أن احتياطي النفط العراقي سوف يصل إلى حوالي 338 بليون برميل في حين سوف يقتصر احتياطي النفط السعودي على حوالي 264 بليون برميل والولايات المتحدة يقدر بحوالي ثلاثين بليون برميل.

⁽⁷¹⁾ فقد شهدت المنطقة منافسة حادة بين الشركات النفطية الأمريكية ونظيراتها الأوروبية للفوز بالعقود الخليجية

لمزيد من التفاصيل انظر:

-روزماري هوليس، " أوروبا وأمن الخليج: المنافسة التجارية "، في / مؤلف جماعي، " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، [ص ص 109-130]، ص: 124.

⁽⁷²⁾ أحمد إبراهيم محمود، " العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 154، أكتوبر 2003، ص: 65.

⁽⁷³⁾ محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، بيروت : دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 175-176.

⁽⁷⁴⁾ جلين روبسون (Glenn Robinson)، " مجال الرفامية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى: الصراع العربي- الإسرائيلي وأمن الخليج " في / مؤلف جماعي، " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص: 252.

⁽⁷⁵⁾Yohanon Manor, "Les fluctuations Américaines au Moyen-Orient", Géopolitique, N 55, autonome 1996, P : 88.

⁽⁷⁶⁾Philippe Droz-Vincent, "Du 11 Septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient", politique étrangère, 3:2011, p:495.

⁽⁷⁷⁾ كانت سياسة الرئيس كلينتون تقوم على مبدأ " الإحتواء المزدوج " Dual Containment " لإيران والعراق". وتنتقل هذه الإستراتيجية الأمريكية من أن النظامين العراقي والایراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة وعلى هذا لا يجوز الاستمرار في سياسة توازن القوى، أي تعزيز أحدهما

مقدمة:

جمهورية جنوب السودان هي أحدث دول القارة الأفريقية. إذ خرجت إلى حيز الوجود رسمياً في التاسع من يوليو 2011، بعد انفصالها عن السودان، بموجب الاستفتاء الذي جرى في التاسع من يناير 2011، لتقرير مصير أبناء جنوب السودان، وذلك في إطار استحقاقات اتفاق نيفاشا الشامل للسلام، حيث صوت الجنوبيون لصالح الانفصال وتكوين دولة مستقلة.

وقع الاختيار على مدينة جوبا عاصمة للدولة الجديدة. وتولت الحركة الشعبية لتحرير السودان مقاليد الحكم فيها، بعدما تحولت من حركة تمرد مسلحة إلى حزب سياسي، وتحول جناحها العسكري " الجيش الشعبي لتحرير السودان" إلى القوات المسلحة لجنوب السودان. فيما تولى سلفاكير ميارديت رئاسة الدولة، بينما تولى ريباك مشار منصب نائب الرئيس.

وبالرغم من توالى الاعتراف الدولي بجمهورية جنوب السودان، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. وانضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا (إيجاد)، وتلقيها لأنواع مختلفة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، واستمرار جهود الوساطة لتسوية القضايا العالقة بينها وبين السودان، إلا أن جنوب السودان ظلت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وذلك بشكل يتجاوز حدود التوقع في معظم الدول حديثة النشأة، وهو ما يثبت أن الانفصال لا يعتبر دائماً هو الحل الأفضل لمشكلة عدم الاندماج الوطني في الدول المتعددة إثنياً.

وقد تجلّى عدم الاستقرار في جنوب السودان في مؤشرات عديدة، منها تنامي الانشقاقات بين الأجنحة المكونة للحزب الحاكم، وتزايد نشاط التنظيمات المسلحة المناوئة للنظام، واستمرار الاقتتال بين الجماعات

الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان



د. أيمن شبانة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

الهوية الوطنية في الدول حديثة النشأة، محاولاً استخلاص بعض الدروس المستفادة لتحقيق الاستقرار في تلك الدول. أما الأهمية العملية فهي تتعلق بكون جنوب السودان هي إحدى دول حوض النيل، التي ترتبط مصر معها بمصالح استراتيجية وثيقة، خاصة أن معظم مشروعات استقطاب الفواقد المائية في حوض النيل تقع في هذه الدولة، وأنها تمثل حلقة اتصال بين حوض النيل والقرن الإفريقي.

أولاً-بيئة الصراع في جنوب السودان:

سعى أبناء جنوب السودان نحو الانفصال عن الدولة السودانية اعتقاداً منهم في أن الدولة المستقلة هي الآلية الأنسب للتحرر بكل أبعاده، دون أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر والتحديات التي يمكن أن تترتب على الانفصال، خاصة في ظل الانشاقات بين التيارات السياسية الجنوبية، والقتال بين الجماعات الإثنية، والافتقار إلى الجدارة الاقتصادية التي تؤهل الجنوب لكي يكون دولة مستقرة وناهضة، فضلاً عن هشاشة الدولة ورخاوتها.

إذ تعاني الدول الهشة من تفتش الصراع وفشل جهود التنمية وانتشار الفقر، وذلك نتيجة لسوء أو ضعف الحكم، وعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها، وتبنى سياسات تقوم على عدم المساواة والإقصاء السياسي والاقتصادي. وهو ما ينطبق بدرجة أو بأخرى على الوضع في جنوب السودان قبيل اندلاع الحرب الأهلية.⁽³⁾

فعلى المستوى السياسي، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان هي التنظيم الأبرز على الساحة السياسية في جنوب السودان منذ تكوينها في عام 1983. لكنها لم تكن التنظيم الوحيد، حيث كانت هناك تنظيمات أخرى منافسة تسعى للمشاركة في التعبير عن قضايا الجنوب. بيد أن الحركة الشعبية اتجهت إلى القضاء على خصومها، حتي تنفرد بتمثيل

الإثنية⁽¹⁾، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية. لكن أبرز هذه المؤشرات تمثل في اندلاع الحرب الأهلية في البلاد في ديسمبر 2013، بين فريقي الرئيس سلفاكير ميارديت، ونائبه د. رياك مشار، واتساع نطاق العنف المسلح فيها، للدرجة التي تهدد معها كيان هذه الدولة، حديث النشأة، هشة التكوين، التي لم تكن قد استكملت بعد بناء نظامها الدستوري وهياكل الحكم فيها، وهو ما يثير تساؤلاً أساسياً حول مستقبل الدولة ومدى قدرة النخبة الحاكمة فيها على النهوض ببلادهم كدولة مستقرة، وذلك بعدما خاضوا نضالاً طويلاً من أجل الانفصال عن السودان.

وعلى ذلك يتناول هذا البحث دراسة وتحليل الحرب الأهلية في جنوب السودان، عبر الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتعلق ببيئة الحرب الأهلية، والعوامل التي أدت إلى اندلاع العنف المسلح، ومواقف أطراف الصراع، وخارطة تحالفاتهم، وكيفية إدارتهم للصراع، والجهود الإقليمية والدولية لتسوية الحرب الأهلية، والمسارات المحتملة التي يمكن أن يتخذها الصراع، وأثر ذلك على مستقبل الدولة.

وينطلق البحث من رؤية مفادها أن عمق الصراعات الإثنية في الدول حديثة التكوين قد يحول دون قدرة النظام الحاكم على استيعابها، الأمر الذي يخلق ضغوطاً عليه، ربما تؤدي إلى الحرب الأهلية، خاصة في حالة سيطرة طرف معين على السلطة، وإقصاء باقي الأطراف، وعندما تكون الدولة مفروضة من الخارج، وليست نتاجاً لعملية تطورية طبيعية، مثلما هو الحال في جنوب السودان.⁽²⁾، التي تعتبر صنعة مخططات الولايات المتحدة، بالتواطؤ مع الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإغاثية، التي تفتقر إلى شروط ذاتية لقيام دولة مستقرة وحديثة.

أما أهمية البحث، فهي تعود من الناحية النظرية إلى أنه يلقي الضوء على تحديات بناء الدولة وخلق

مع انفصال الجنوب، كان على الحركة الشعبية مواجهة العديد من التحديات. ومن أهمها التركيز على إقامة سلطة مركزية قوية يمكنها تطوير هوية قومية جامعة في الجنوب، وإصلاح القطاع الأمني، واستيعاب مقاتلي الميليشيات المسلحة في الجيش النظامي، وتسريح البعض الآخر⁽⁸⁾، وتوفير وظائف مدنية لهم، وإصلاح الاقتصاد وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وتسوية القضايا العالقة مع جمهورية السودان.. الخ.⁽⁹⁾

لكن الحركة كانت أكثر انشغالاً بمواجهة حركات التمرد ضدها، التي زاد عددها احتجاجاً على نتائج الانتخابات العامة في الجنوب عام 2010. ونجم عن ذلك صدمات مسلحة راح ضحيتها الآلاف، وهو ما أثار انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية. لذا أصدر سلفاكير عفواً عاماً عن الميليشيات، يقضى باستيعابهم في الجيش الوطني بشرط التخلي عن أسلحتهم. كما دشنت الحكومة حملة لجمع الأسلحة في مارس 2012 تحت شعار "استعادة السلام". وتفاوضت الحكومة أيضاً مع بعض الفصائل، ومنها فصيل جورج أطور، بوساطة النرويج، باعتبارها إحدى الدول الراعية لاتفاق نيفاشا. ومع تعثر المفاوضات تمت تصفية أتور، وفق أسلوب "العفو ثم التصفية"، مثلما حدث من قبل مع كارينو كوانين وغيرهما.

لم تستطع الحركة أيضاً التنصل من ارتباطاتها السياسية والعسكرية بفرعها الشمالي "الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال"، الذي يتمركز في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وهو ما انعكس سلبياً على العلاقة بين جنوب السودان والسودان، ودفع حكومة الإنقاذ الوطني إلى دعم المعارضة الجنوبية ضد نظام سلفاكير، والربط دائماً بين فك الارتباط بين الحركة وفرعها الشمالي وتسوية القضايا العالقة بين

الجنوبيين في المفاوضات مع حكومة الخرطوم، ثم الهيمنة على السلطة في مرحلة ما بعد الانفصال.

خاضت الحركة الشعبية لدى تكوينها صراعاً مع حركة (أنانيا-2)، التي ينتمي جل قياداتها إلى النوير، حتى تمكنت من القضاء على الحركة وتصفية معظم قياداتها، مستفيدة من دعم نظام مانجستو هيلاميريام في إثيوبيا. وبالتالي كانت المعركة الأولى للحركة الشعبية ضد عناصر جنوبية وليس ضد نظام جعفر نميري الذي كان يحكم السودان آنذاك.⁽⁴⁾

لكن أفراد العقيد جون جارج بقيادة الحركة ساهم في تصدعها، فانشق عنها كل من ريك مشار وكارينو كوانين ولام أكول في أغسطس 1991، لتتقسم إلى فصيلين هما فصيل الناصر بقيادة مشار، وفصيل توريت بقيادة جارج، الذي كان يسمى الاتجاه الرئيسي.⁽⁵⁾ تلا ذلك انشقاقات عديدة داخل كل تيار، نتيجة لتصادم الرؤى بشأن مستقبل الجنوب، والتنافس على القيادة. وهو ما استغرق الكثير من الوقت والجهد لتجميع شتات الحركة، وذلك خلال المدة من 1991 حتى قبيل توقيع بروتوكول ماشكوس عام 2002.

وبعد توقيع اتفاق نيفاشا في يناير 2005، ازدادت حدة الانقسامات بين الحركة الشعبية والأحزاب الجنوبية الأخرى، خاصة أن الاتفاق تضمن ترتيبات تتعلق بتقاسم الثروة والسلطة بين شمال وجنوب السودان، فانشق عنها لام أكول، ليكون تنظيمياً مستقلاً هو "الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي".⁽⁶⁾ ورفضت بعض الميليشيات المسلحة الانضمام للحركة الشعبية، فيما انضمت إليها بعض الميليشيات الأخرى على مضض. وبعد تولى سلفاكير رئاسة جنوب السودان ظهرت بعض الفصائل المناوئة الأخرى وأهمها فصيل جورج أتور، وفصيل قالواك قاي، وفصيل الكوبرا.⁽⁷⁾

إلى تضيق نطاق الحريات، وتقييد النشاط الحزبي، واعتقال المعارضين، ومصادرة الصحف.⁽¹³⁾

والأكثر من ذلك هو سعى سلفاكير للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، فلم يهتم بإصلاحها من الدخل، وإنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة، خاصة أبناء دينكا بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى فروع الدينكا الأخرى والجماعات الإثنية المنافسة، خاصة النوير والشيلوك.

ترك ذلك تأثيراً بالغاً على التماسك التنظيمي للحركة الشعبية، وأحدث أزمة سياسية داخلية فيها، خاصة بين عناصر الدينكا والنوير، حيث ترددت مقولة أن الدينكا جاءوا بالاستقلال، وبالتالي لا يجب أن يسمح لهم بأن يأتوا بالاستقرار أيضاً، حتى لا تستمر هيمنتهم على مقدرات الدولة. وفي هذا السياق كان الصدام بين سلفاكير ومشار، حتى وصلت الأوضاع إلى ذروتها باندلاع الحرب الأهلية.

وعلى الجانب الاقتصادي، تعاني جنوب السودان تاريخياً من هشاشة الأوضاع الاقتصادية، نتيجة لامتداد سنوات الحرب الأهلية، والسياسات التمييزية للحكومات المتعاقبة في الخرطوم. إذ لم تبدأ تنمية الجنوب فعلياً إلا في العام 2002، عندما أقامت حكومة السودان ما يعرف بـ "صندوق تنمية الجنوب". بالرغم من ذلك لم يزد نصيب الجنوب من مشروعات التنمية في السودان عن 2% خلال المدة من 2002 إلى 2004.⁽¹⁴⁾

وعقب انفصال الجنوب، ظن الجنوبيون أن أوضاعهم الاقتصادية سوف تتحسن بدرجة كبيرة، بالاستفادة من عائدات النفط، التي بلغت 9 مليار دولار منذ العام 2011، والحصول على نحو مليار دولار من المساعدات الدولية سنوياً.⁽¹⁵⁾ لكن العكس كان هو الصحيح، حيث تحولت جنوب السودان بعد الانفصال إلى دولة حبيسة، تعتمد على الخارج في تدبير احتياجاتها المختلفة، فأضحت تعتمد على

الدولتين، وخاصة استئناف ضخ النفط من الجنوب عبر ميناء بورتسودان.⁽¹⁰⁾

وعلى ذلك تعقدت جهود تسوية القضايا العالقة بين دولتي السودان، خاصة قضية رسوم مرور النفط، والنزاع بشأن منطقة اببي الحدودية. وظل هذا الأمر محوراً خلافاً بين القيادات الجنوبية، لإصرار سلفاكير على التفاوض مع نظام الخرطوم بشأنهما، وضرورة الاحتفاظ بقدر من العلاقات التعاونية معه، لضمان استقرار الجنوب، فيما يرى معارضوه، وعلى رأسهم ريباك مشار، ضرورة المواجهة مع نظام الخرطوم حتى يتم انتزاع ما اعتبره حقوقاً للجنوبيين.⁽¹¹⁾

انهمكت الحركة أيضاً في التصدي للانشقاقات السياسية التي حدثت داخل البلاد، وأهمها الخلاف حول عمل اللجنة الدستورية لصياغة الدستور، حيث احتجت الأحزاب الجنوبية على هيمنة عناصر الحركة الشعبية على تكوينها، وانسحب بعضها نتيجة لعدم تقديم الحكومة الدعم اللازم إلى اللجنة، حتى انقضت ولايتها دون إنجاز مهامها، فتم تجديد ولايتها لمدة عامين حتى يناير 2015.

يعنى ذلك استمرار العمل بالدستور الانتقالي، الذي لم يستفت الشعب بشأنه، الذي يمنح الرئيس في جنوب السودان -وفق المادة 97 منه- صلاحيات واسعة، منها الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، والقيادة العليا لقوات جيش التحرير الشعبي وكافة القوات الأخرى. كما يمنحه أيضاً الحصانة من الخضوع لأي إجراءات قانونية أثناء وجوده في منصبه.⁽¹²⁾

ولعل هذه الصلاحيات هي التي شجعت سلفاكير على إدارة العملية السياسية باعتبارها "مباراة صفرية"، تنتهي بفوز كامل لأحد الأطراف في مقابل خسارة كاملة للأطراف الأخرى، حيث أضحى الرئيس يماثل نظم الحكم في الخرطوم بالنسبة لشعبه، بعدما اتجه

تقارير دولية موازية تؤكد اقتتصار وظائف الدولة في جنوب السودان على الوظيفة القهرية فحسب، وعدم قدرة حكومتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، الذي ظل يعاني من أزمة إنسانية حادة، بلغ معها معدل الوفيات نحو 2054 لكل 100 ألف نسمة، ليصبح هو المعدل الأعلى عالمياً.

وعلى الجانب الاجتماعي، يعتبر الجنوب تاريخياً منطقة مضطربة قليلاً، حيث شهد موجات من العنف بين الجماعات الإثنية المختلفة، التي فاق ضحاياها في العدد ضحايا الصراع بين النظم الحاكمة في الخرطوم وحركات التمرد الجنوبية.⁽²²⁾ ويعود ذلك إلى التداخل في مواطن الإقامة، والنزاع حول المراعى ومصادر المياه، وسلب الماشية والممتلكات، والأزمات الإنسانية الناجمة عن الجفاف، والمشكلات المرتبطة بإعادة توطين النازحين واللاجئين، الذين غادروا مناطقهم الأصلية بسبب الصراع في جنوب السودان.⁽²³⁾

وبالرغم من انفصال الجنوب إلا أنه ظل يعاني من معضلة تنازع الولاءات في الدول حديثة التكوين، الذي يتجسد في الصدام بين الولاء السياسي الجديد للدولة المستحدثة وولاءات المواطنين الأولية والراسخة لجماعتهم الإثنية.⁽²⁴⁾ وهو ما يفسر انكفاء المواطنين داخل جماعاتهم الإثنية، وازدياد حدة الاقتتال الإثني بعد الانفصال، خاصة في جونجلي بين جماعات النوير والمورلي، وكذا بين الدينكا والنوير، حيث بلغ عدد ضحايا هذه الاشتباكات نحو 2600 قتيل خلال المدة من يناير إلى أغسطس 2011، بحسب بيانات الأمم المتحدة.⁽²⁵⁾

ساهم ذلك في مزيد من السخط على الحركة الشعبية، نظراً لإخفاق الحكومة في اتباع سياسات تسهم في خلق هوية وطنية جامعة في الجنوب، وتحقيق الاندماج الوطني بين مكوناته الإثنية. لذا فشلت الحكومة في التصدي للعنف، خاصة مع

العمالة الكينية، بالإضافة إلى استيراد السلع الغذائية من أوغندا والمنتجات المصنعة من كينيا. كما تعين على الجنوبيين أن يدفعوا رسوماً جمركية وضرائب على حركة التجارة بينهم وبين العالم الخارجي، تصديراً واستيراداً. وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات في البلاد، وزيادة الأعباء على مواطنيها.⁽¹⁶⁾

كما أصبح يقع على عاتق حكومة الجنوب مسئولية توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لـ 8.2 مليون نسمة هم إجمالي مواطني الجنوب وفق التعداد الأخير الذي أجرى عام 2008. وهي مسئولية كبيرة بالنظر إلى حال اقتصاد جنوب السودان، الذي يتسم بطابعه الريعي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وعوائد تصدير النفط، الذي يمثل 98% من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى زراعة الكفاف، والاتجار في الثروة الحيوانية والمحاصيل الغذائية.⁽¹⁷⁾

ازداد الوضع الاقتصادي تآزماً مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وتوقف ضخ النفط عبر ميناء بورتسوان في السودان منذ يناير 2012، وانهيار العملة الوطنية أمام الدولار، وتقاعس المانحين الدوليين عن الوفاء بمعظم ما تعهدوا به من مساعدات للجنوب في إطار اتفاق نيفاشا. لذا تعرض اقتصاد البلاد لصدمة عنيفة لم يكن من السهل تجاوزها⁽¹⁸⁾، خاصة بعدما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48%، وبلغ معدل التضخم 79% بحلول مايو 2012.⁽¹⁹⁾

لم تستطع حكومة جنوب السودان تبنى سياسات اقتصادية بديلة يمكنها تعويض تبعات إيقاف ضخ النفط. بل أعلنت عن سياسة تقشفية في بلد متدهور اقتصادياً. وأطلقت نداءات للمانحين والشركاء الدوليين لتقديم قروض ومنح ومشروعات عاجلة.⁽²⁰⁾ لذا تزايد السخط الشعبي ضد سياسات النظام بعدما صدرت تقارير عديدة تؤكد تورط بعض قيادات الحركة الشعبية في ممارسات فاسدة، بهدف الإثراء على حساب الشعب⁽²¹⁾، وصدور

لقيت هذه التغييرات معارضة قوية داخل مجلس التحرير للحركة الشعبية، الذي يعد هيئة الشورى داخل الحركة. وهو ما دفع سلفاكير إلى الشروع في حل المجلس.⁽²⁷⁾ وعند هذا الحد انتقل الصراع من حالة الكمون إلى المواجهة السافرة، وذلك في منتصف ديسمبر 2013، عندما نجح مشار في تكوين تحالف معارض لسلفاكير، داعياً إلى التظاهر ضده وإسقاطه، وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعة من قوات الحرس الجمهوري تدين بالولاء لمشار، وتعرف باسم "تايجر"، والعناصر الموالية للرئيس. وهنا بادرت الحكومة بالإعلان عن محاولة انقلابية، يقودها ريباك مشار بالتزامن مع عناصر معارضة أسمتها مجموعة العشرة أو "أبناء جارنج"، بهدف إزاحة الرئيس سلفاكير عن السلطة.

تسارعت وتيرة العنف لتمد إلى معظم ولايات جنوب السودان.⁽²⁸⁾ واتخذ الصراع على السلطة بعداً إثنياً، بعدما اصطفت القوى السياسية والمليشيات المسلحة خلف القيادات المتصارعة على أسس إثنية، حيث انضمت مليشيات تابعة للدينكا إلى صف للرئيس، فيما تضامنت بعض مليشيات النوير مع ريباك مشار. ووقفت إلى جانبه أيضاً مليشيا جونسون أولوني التابعة للشيلوك، متخذة من الصراع السياسي مدخلاً لتصفية قضايا ثأرية إثنية قديمة.

أصبح الصراع أكثر خطورة مع سيطرة قوات التمرد الموالية لمشار على مدن استراتيجية في سبع ولايات جنوبية، أهمها بور، عاصمة ولاية جونجلي، التي يتمتع فيها النوير بتفوق واضح، قبل أن تتجه إلى ولايتي الوحدة وأعالي النيل وهما أهم ولايتين منتجتين للنظ في جنوب السودان. وبالفعل استولى مشار فعلياً على بانتيو عاصمة ولاية الوحدة، ومكالم عاصمة ولاية أعالي النيل، وثاني أكبر مدن البلاد. وهو ما زاد من خطورة الأوضاع، في ظل

الضعف النسبي في سلطة الزعامات التقليدية، وأن بناء الهوية القومية يعد عملية تطويرية طويلة المدى. وبالتالي تحولت جنوب السودان إلى حالة وسطى بين المجتمعات القبلية التقليدية والدولة الوطنية الحديثة.

ثانياً-اندلاع الصراع في جنوب السودان:

في ظل هذه البيئة المتأزمة بدأت بوادر الخلاف داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بين الرئيس سيلفاكير وبعض أعضاء الحركة، وعلى رأسهم ريباك مشار، وباجان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، وذلك بدعوى انتهاك سلفاكير للدستور، وانغماسه هو وأعوانه في ممارسات فاسدة، وهيمنته على إدارة الحركة الشعبية، وإبعاد منافسيه، وسعيه لتكريس هيمنة أنصاره من دينكا بحر الغزال على مفاصل الحركة.

في غضون ذلك أعلن مشار وباجان أموم في أبريل 2013 عزمهما على إنهاء هذا الوضع من خلال مواجهة سلفاكير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجرائها خلال عام 2015، وهو ما أثار حفيظة الرئيس سلفاكير. فكان ذلك مقدمة لإجراء تعديل وزاري في يوليو 2013، أطاح خلاله الرئيس بكل من مشار وباجان أموم وريبكا جارنج "أرملة جون جارنج مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وغيرهم من المعارضين. كما أحيل عدد من قيادات الشرطة إلى التقاعد. بينما تم إسناد معظم المناصب الحيوية في الدولة إلى عناصر من دينكا بحر الغزال ودينكا أعالي النيل.⁽²⁶⁾ كما أقيمت ريباك مشار من منصبه كنائب للرئيس، ليتم تعيين جيمس واني المقرب من سلفاكير بدلاً منه، حيث ينتمي واني إلى قبيلة الباريا الاستوائية. فيما بدا أنه تهميش لجماعة النوير. كما أقيمت باجان أموم من أمانة الحركة الشعبية، وأحيل للتحقيق بتهمتي العصيان وسوء الإدارة. وأقيمت ريبكا جارنج بعد تضامنها مع المعارضة.

وفى تقديري فإن الصراع في جنوب السودان هو صراع داخلي على مقدرات الدولة الوليدة من ثروة وسلطة، وأنه تغذي بفعل النزاعات الإثنية، والتنافس الشخصي بين عناصر النخبة السياسية، والتدخلات الخارجية، وأنه غير مدفوع بأى دوافع إيديولوجية أو دينية أخرى.

في هذا السياق أدى الصراع إلى إعلاء الولاءات التحتية لدى أطرافه، فتحصن سلفاكير بدينكا بحر الغزال، في الوقت الذي غادرت فيه أسرته إلى كينيا. كما عزل سلفاكير رئيس أركان قواته المسلحة الجنرال جيمس هوث ماي، الذي ينتمي إلى النوير، ليعين بدلاً منه الجنرال بول ملونق أوان، الذي ينحدر من دينكا بحر الغزال.

في المقابل تحصن مشار في ولاية الوحدة "مسقط رأسه"، مؤكداً تشكيل حركة وجيش مواز للحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الشعبي، وذلك تحت قيادته. كما أعلن تحالفه مع بيتر قديت، القائد العسكري الذي ينتمي للنوير، الذي كان قد أعلن انشقاقه على سلفاكير، بالإضافة إلى التحالف مع قوات ما يعرف ب (الجيش الأبيض)، التي تنتمي إلى النوير، التي يزيد قوامها عن خمسة وعشرين ألف مقاتل، وذلك تحت قيادة داك كويت.

في غضون ذلك، توالى سيطرة قوات التمرد على المدن والمناطق الجنوبية. بينما تمسك سلفاكير بتحميل مشار المسؤولية الكاملة عن تردى الأوضاع في البلاد، حيث اعتلى رئيس جنوب السودان منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2014، ليكيل الاتهامات لخصمه، واصفاً إياه بالمتعجل والمتعش للسلطة، ومطالباً المجتمع الدولي بمضاعفة الضغوط عليه، لإجباره على القبول بتسوية، تحتفظ لسلفاكير برئاسة البلاد.

تنامي احتمالات توقف إنتاج النفط، وهو ما يشكل ضربة جديدة لاقتصاد البلاد، بعد الضربة الأولى التي نجمت عن إيقاف صادرات النفط من جنوب السودان عبر ميناء بورتسوان.

ثالثاً- طبيعة الصراع وأساليب إدارته:

سعى أطراف الصراع إلى تكييف طبيعة الصراع وإدارته على النحو الذي يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من المكاسب العسكرية، بما يمكنهم من تدعيم موقفهم التفاوضي إذا ما بدأت مفاوضات التسوية السلمية.

1- طبيعة الصراع:

أعلن سلفاكير أن الانقلاب العسكري الذي حدث ضد نظامه يجسد أطماع مشار وحلفائه في الوصول إلى السلطة في جنوب السودان بشكل غير مشروع، مؤكداً وجود مؤامرة خارجية ضد جنوب السودان، تدعمها بعض الدوائر في دول الجوار. لذا جاءت تصريحاته لتبرز تاريخه النضالي في إطار الحركة الشعبية، ولتؤكد أنه تقلد رئاسة البلاد بشكل شرعي بعدما حصل على 93% من أصوات الناخبين، وأنه لا يوجد سبيل لإبعاده عن السلطة عن طريق مشار أو غيره إلا من خلال صندوق الاقتراع.⁽²⁹⁾

في المقابل، فسر ريك مشار الحديث عن محاولة انقلابية ضد النظام بأنها ذريعة تستهدف الإجهاز على معارضي سلفاكير في الحركة الشعبية، استكمالاً للخطوات التي بدأها بعزله هو وباجان أموم وتغيير الحكومة. مؤكداً أن خبراته في إطار الحركة الشعبية، ودوره في توقيع اتفاق نيفاشا، الذي مهد لقيام دولة الجنوب، ومؤهلاته العلمية تؤهله لتقلد السلطة بدلاً من سلفاكير، الذي قضى معظم حياته في الغابات، وهو ما سيغ شخصيته بالتسلط وضيق الأفق ورفض الرأي الآخر.⁽³⁰⁾

2- أساليب إدارة الصراع:

جهود المصالحة الوطنية وبناء الدولة وأعادته إلى منصبه في الحركة الشعبية.⁽³³⁾ وهى خطوة تبدو تصالحية في الظاهر، بينما تخفى ورائها الرغبة في شق صفوف التحالف المعارض بقيادة مشار.

عمل سلفاكير أيضاً على تأمين جبهته الداخلية، وتقليص دوائر الصراع من حوله، بالتفاوض مع مليشيا ديفيد ياو ياو المتمردة، التي تنتمي لجماعة المورلى الإثنية، حيث وقعت الحكومة اتفاقاً معها في التاسع من مايو 2014، تم بموجبه تعيين ياو ياو حاكماً لمنطقة البيبور.

كما اقترح البعض نقل عاصمة الدولة من جوبا إلى واو، وهى الحاضرة التاريخية لولاية غرب بحر الغزال، بحيث يصبح مركز السلطة السياسية والنقل العسكري في غرب بحر الغزال، بعد أن فقد سلفاكير الكثير من شعبيته في أعالي النيل والولايات الاستوائية، خاصة أن واو يحيط بها مناطق مغلقة تماماً بقبائل الدينكا، بما فيها منطقة واراب التي ينحدر منها سلفاكير. كما أن بعد المسافة بين قواعد التمرد في مناطق النوير ومدينة واو، التي تقع على الحدود مع السودان يوفر لسلفاكير وضعاً أمنياً أكثر استقراراً، مقارنة بجوبا التي تخوف النظام من سقوطها على أيدي المتمردين.⁽³⁴⁾

وعلى جانب التمرد، طالب مشار القوات المسلحة في جنوب السودان بالإطاحة بسلفاكير بعدما أصبح خطراً على الوحدة الوطنية في البلاد. ودعا كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي باتخاذ إجراءات ضد سلفاكير، وحماية دولة الجنوب من حكمه الديكتاتوري. وهو ما يعتبر سعياً مبكراً من جانب مشار إلى تدويل الصراع والاستقواء بالخارج.

عارض مشار كذلك نقل العاصمة إلى واو، مؤكداً أن ذلك يمثل مناورة من سلفاكير لتمزيق وحدة الصف بين دعاة الفيدرالية، وصرف أنظار الشعب عن

على الجانب الحكومي، أكد سلفاكير أن واجبه يفرض عليه مواجهة معارضيه، بعد أن هيمنت عليهم مصالحهم الذاتية، غير عابئين بتقسيم البلاد. لذا تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجوال، واعتقال عدد من القيادات التي يشتبه في تورطها في الانقلاب.⁽³¹⁾

ناشد سلفاكير حلفاءه الإقليميين من أجل الإسراع بنجدته، فطالب حكومات أوغندا وكينيا وزيمبابوي بالتدخل العسكري لمواجهة قوات مشار، والحيلولة دون سقوط آبار النفط في أيدي المتمردين. كما زار السودان بهدف تأمين الجبهة الشمالية، وطلب الدعم من الخرطوم. وهنا كان الرئيس الأوغندي يورى موسيفني هو الوحيد الذي استجاب لمطلب سلفاكير، فسارع بإرسال قواته المسلحة إلى جنوب السودان، وضرب معاقل قوات التمرد.

سعى سلفاكير إلى التشبث بالسلطة، فأعلن تأجيل الانتخابات الرئاسية المزمع إجرائها في العام 2015 إلى نهاية العام 2018 حتى تكتمل عملية المصالحة الوطنية. وهو ما أثار أزمة دستورية في البلاد، نظراً لانتهاج مدة ولايته في التاسع من يوليو 2015.⁽³²⁾ كما تم تمرير قانون الأمن الوطني في أكتوبر 2014، بما يوسع صلاحيات جهاز الأمن الوطني في التفتيش والاعتقال والمصادرة، ويحصن مسؤولي الجهاز، الذي يعد بمثابة جهاز الاستخبارات في البلاد، ضد المساءلة، دونما اكتراث باعتراضات المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ضد هذا القانون، الذي بدا جلياً تصادمه مع دستور البلاد ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

كما سعى سلفاكير إلى شق صفوف المتمردين، فأوقف إجراءات محاكمة أربعة من الموقوفين بتهمة الانقلاب على النظام، وأطلق سراحهم، وعلى رأس هؤلاء باجان أموم، الذي دعاه سلفاكير للانخراط في

رابعاً: المواقف الإقليمية والدولية من الحرب الأهلية:

مع اندلاع الصراع ازدادت المخاوف من امتداد تداعيات الحرب إلى دول الجوار، خاصة أن جنوب السودان تشترك في حدود طولها 5400 كم مع ست دول أخرى هي السودان، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، وهو ما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار فيها، في ظل التدفق المحتمل للاجئين من جنوب السودان إليها، وكذا تأثر حركة التجارة في الإقليم، بالإضافة إلى بعض المسائل الأخرى التي ترتبط بحسابات خاصة بكل دولة على حدة.

تعاملت الأطراف الخارجية مع الصراع في جنوب السودان باعتباره صراعاً على السلطة بين القوى السياسية في جنوب السودان. فلم تتعامل مع ريباك مشار أو مجموعة العشرة باعتباره متمردين يسعون إلى الإطاحة بنظام سلفاكير ميار ديت، خاصة في ظل وجود نوع من توازن القوى بين فريقي سلفاكير ومشار، سواء من حيث التسليح أو حجم القوات أو مناطق التمركز والسيطرة أو التحالفات الداخلية والخارجية. لذا اتخذت معظم الأطراف الإقليمية والدولية موقف الحياد بين أطراف الصراع، على الأقل ظاهرياً، مؤكدة حرصها على الوصول إلى تسوية تفاوضية للحرب الأهلية، وفق صيغة تقوم على أساس تقاسم السلطة دون إقصاء لأي طرف.

1- المواقف الإقليمية:

على المستوى الإقليمي، أدان الاتحاد الأفريقي العنف المرتبط بالحرب الأهلية. كما شكل الاتحاد فريقاً من المحققين برئاسة الرئيس النيجيري الأسبق أوليسيجون أوباسانجو، للوقوف على حقيقة مذبحة بانتيو، وتحديد المتورطين في المذبحة ودوافعهم، مهدداً بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى مجلس الأمن الدولي، توطئة لتقديمه إلى

مشكلاته الأساسية، وأنه ربما يفتح الباب أمام حرب جديدة في غرب بحر الغزال، خاصة أن قبائل الفرتيت الموجودة هناك، تتوجس من تلك الخطوة، وترى فيها محاولة لتهجيرها وتوطين الدينكا مكانها، وهو ما أيده لام أكول رئيس الحركة الشعبية للتغيير، الذي انتقد طرح قضية نقل العاصمة في وقت يحتدم فيه الصراع في البلاد.

سعى مشار أيضاً إلى تجفيف منابع الدعم الخارجي لقوات الرئيس سلفاكير، فقام بجولات خارجية شملت إثيوبيا وكينيا والسودان. كما خطط لمذبحة في مدينة بانتيو راح ضحيتها المئات من أبناء دار فور والتجار الذين ينتمون إلى السودان، وذلك لقطع الطريق أمام التقارب بين جوبا والخرطوم، بعد زيارة سلفاكير للسودان، والحديث عن إمكانية نشر قوات مشتركة بين الدولتين لحماية آبار النفط، وصدور تقارير تكشف عن تورط مسلحي حركة العدل والمساواة في القتال لصالح سلفاكير.⁽³⁵⁾

كما طرح مشار خيار الفيدرالية كمتطلب ضروري لتسوية الصراع السياسي، وإعادة النظر في التقسيم الإداري القائم في البلاد. وقد أيدته في ذلك القبائل الاستوائية، بدعوى تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وبرر مشار ذلك بالنتائج الوخيمة التي لحقت بجنوب السودان نتيجة لسياسات سلفاكير في ظل اللامركزية، حيث تم استقطاع معظم موارد الثروة في ولايات الجنوب العشرة لصالح الحكومة والعاصمة جوبا، دون تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد النهوض بالولايات وتنميتها. لكن سلفاكير أكد أنه لا يمكنه القبول بخيار الفيدرالية إلا إذا كان ذلك يعبر عن إرادة شعبية، وليس نتيجة لضغوط من المعارضة، أو رغبة شخصية لريباك مشار. لكنه أكد في الوقت ذاته أنه لن يقبل بنظام فيدرالي يسهم في تقسيم وتشظي البلاد.

جديد لتحالفاتها الإقليمية، بتوثيق العلاقات مع كل من الخرطوم وجوبا، والحيلولة دون اختراق هذا المحور من جانب إريتريا. ولعل ذلك هو ما يفسر اتهام إثيوبيا لإريتريا بمساندة ميليشيا القائد الجنوبي المنشق الجنرال جورج أتور ضد حكومة جنوب السودان، بهدف زعزعة الاستقرار فيها.⁽³⁷⁾ لكن إثيوبيا رفضت التدخل العسكري لصالح سلفاكير، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تورط جماعات النوير الإثيوبية في الصراع، لنصرة أبناء العمومة في جنوب السودان، ومن ثم انتقاله إلى الداخل الإثيوبي.

وفيما يتعلق بأوغندا، فقد كانت هي الدولة الوحيدة التي تدخلت عسكرياً لصالح سلفاكير، رغم الإدعاء في البداية بأن مهمة القوات الأوغندية تقتصر على مجرد إجلاء الرعايا الأوغنديين، الذين يمثلون أكبر الجاليات الأجنبية في جنوب السودان. ولعل هذا هو ما يفسر عدم قدرتها على طرح مبادرات لتسوية الصراع، والاكتفاء بحضور رئيسها جولات التفاوض في إطار إيجاد.⁽³⁸⁾

لكن بمرور الوقت اعترف الرئيس الأوغندي صراحة بوجود قواته في جنوب السودان لمساندة نظام سلفاكير، مؤكداً أن المذابح الإثنية التي نجمت عن الصراع تبرر استمرار وجود تلك القوات، وأن المعطيات غير موثوقة لبحث انسحابها من الجنوب، خاصة بعد مصادقة البرلمان الأوغندي على نشر قوات أوغندية إضافية في جوبا.

ويمكن تفسير ذلك بالعلاقات الوطيدة بين الرئيسين موسيفيني وسلفاكير حتى من قبل انفصال الجنوب، ووجود اتفاقات للتعاون الدفاعي بين الدولتين، تجيز التدخل العسكري عند الاقتضاء⁽³⁹⁾، وحرص موسيفيني على قطع الطريق أمام عودة متمرد جيش الرب للمقاومة إلى قواعدهم الخفية في جنوب السودان، بعد أن اضطروا لمغادرتها إلى أفريقيا الوسطى والكونغو

المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في حال استمرار القتال، وعدم وضع حد لتلك الانتهاكات.

لكن الاتحاد الأفريقي لم يشأ أن ينشر نتائج لجنة التحقيق، خوفاً من إدانة أطراف الصراع، وعرقلة التسوية السلمية. ودعا بدلاً من ذلك إلى إنشاء محكمة مختلطة من قضاة ومسؤولين من جنوب السودان والدول الأخرى، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية. وحتى الآن لا يلوح في الأفق أن الاتحاد عازم بالفعل على إنشاء هذه اللجنة، وهو ما يؤكد أن المنظمة القارية الأهم في أفريقيا وضعت السلم في مقابل العدل، لتضيق حقوق الضحايا من شعب جنوب السودان.⁽³⁶⁾

والواقع أن إمكانيات الاتحاد الأفريقي وقدرته على ممارسة الضغط لا تؤهله لأكثر من ذلك، حيث تقتصر جهوده غالباً على مجرد الوساطة الناعمة، لذا تم تحويل الصراع إلى المنظمة الإقليمية المعنية، وهي منظمة إيجاد، وذلك للاستفادة مما تتمتع به من دعم مادي وسياسي من مجموعة أصدقاء إيجاد، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.

كانت إيجاد أكثر تفاعلاً مع الصراع، حيث تخوفت دول المنظمة من تأثيراته الوخيمة على قطاع النفط والأوضاع الإنسانية في جنوب السودان، وامتداد تداعياته إلى دول الجوار. لذا أوفدت المنظمة بعثة تضم وزراء خارجيتها إلى جنوب السودان، بهدف التوفيق بين أطراف الصراع. واقترحت إرسال قوة لحفظ السلم في جنوب السودان في أبريل 2014، وهو الاقتراح الذي أيدته مفوضة الاتحاد الأفريقي.

وبالنسبة لدول الجوار الجغرافي والإقليمي، فقد ترأست إثيوبيا فريق الوساطة في إطار إيجاد، وذلك انطلاقاً من علاقاتها الوثيقة بالحركة الشعبية. وعدم رغبتها في اندلاع حرب أهلية على حدودها الغربية، خاصة في ظل تعقد الأوضاع على حدودها الشرقية في الصومال. بالإضافة إلى رغبتها في خلق محور

لكن الأمم المتحدة لم تفرض حظراً شاملاً على صادرات الأسلحة إلى جنوب السودان، وهو ما أثار الاتهامات للبعثة بالتخاذل، وأعاد إلى الأذهان الموقف المتخاذل للأمم المتحدة قبيل اندلاع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، عندما تباطأت في نشر قوات إضافية لبعثتها في كيجالي، وهو ما ساهم في وقوع أكبر جريمة للإبادة الجماعية في التاريخ الأفريقي الحديث في رواندا.⁽⁴³⁾

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد بادرت بإرسال عناصر من مشاة البحرية الأمريكية إلى جنوب السودان، بهدف إجلاء الرعايا الأمريكيين والغربيين. كما حذر رئيسها باراك أوباما من اللجوء إلى تغيير النظام في جنوب السودان من خلال القوة المسلحة. وهددت واشنطن أطراف الصراع بوقف المساعدات الأمريكية إلى جنوب السودان، وتوقيع عقوبات ضد المسؤولين عن تصعيده وعرقلة المصالحة الوطنية، بحيث تشمل تلك العقوبات تجميد الأرصدة، وحظر الحصول على تأشيرات لدخول الأراضي الأمريكية.⁽⁴⁴⁾ كما اقترحت تشكيل حكومية انتقالية، تترأسها شخصية مستقلة، وتأجيل الانتخابات إلى حين إجراء المصالحة الوطنية. لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض. لذا كان الصراع في جنوب السودان أحد الملفات المهمة على جدول أعمال الخارجية الأمريكية، وواحد من القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة خلال زيارة الرئيس أوباما إلى إثيوبيا في يوليو 2015.

يمكن تفسير هذا الموقف الأمريكي في جملة بالسعي إلى تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، وبأي ثمن، حتى لو كان ذلك على حساب العدل، خاصة أنها كانت الداعم الأكبر للحركة الشعبية ولقضية انفصال الجنوب⁽⁴⁵⁾، ولا تريد أن ترى تجربتها في تفتيت الدول وقد فشلت في جنوب السودان، بما قد يؤثر بالسلب على محاولاتها لتفتيت دول أخرى مثل

الديموقراطية⁽⁴⁰⁾، ورغبة أوغندا في الفوز بنصيب من الثروة النفطية لجنوب السودان، وتوطيد العلاقات التجارية معها، حيث تستأثر جنوب السودان بنحو 60% من الصادرات الأوغندية.⁽⁴¹⁾

وبالنسبة لكينيا، فقد كانت من المتضررين من الصراع، لكنها فضلت المشاركة في جهود الوساطة بدلاً من التدخل العسكري فيه، نظراً لسابق تدخلها ضد حركة الشباب المجاهدين في الصومال عام 2011، واستمرار وجود قواتها في الصومال ضمن بعثة أميصوم، وعدم رغبتها في مزيد من التورط في الصراعات الإقليمية.

وبخصوص السودان، فقد بادرت حكومتها، وكذا تحالف المعارضة السودانية بالدعوة إلى وقف القتال والتفاوض السلمي. كما استقبلت اللاجئين من جنوب السودان على أراضيها. وبالرغم من ذلك صدرت تقارير عديدة تتهم حكومة الخرطوم بتقديم الدعم التسليحي إلى قوات مشار، بهدف زعزعة استقرار دولة الجنوب.⁽⁴²⁾

أما مصر، فقد حثت أطراف الصراع على الوصول إلى تسوية تفاوضية، حيث أكدت ذلك خلال زيارة وزير الخارجية المصري لجوبا، وكذا خلال زيارة سلفاكير للقاهرة في نوفمبر 2014. لكنها لم تشارك فعلياً في مفاوضات التسوية السلمية، في ضوء تحفظات المتمردين في جنوب السودان، وبعض دول إيجاد.

2-المواقف الدولية:

على المستوى الدولي، حذرت الأمم المتحدة من اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق في جنوب السودان. ودعت إلى التسوية السلمية للصراع. وأدانت أعمال العنف المرتبطة به، خاصة مذبحه بانتيو، حيث حملت المنظمة المسؤولية عنها لمشار، مؤكدة وقوف الدوافع الإثنية وراءها، وأهمية إجراء تحقيق دولي لكشف ملابسات الجريمة.

خامساً- نتائج الصراع:

في ظل حرص أطراف الصراع على مواصلة القتال وتدعيم تحالفاتهم، اتسع نطاق الصراع ليشمل أكثر من ثلاثين موقعاً تغطي معظم ولايات دولة الجنوب. لذا اتجهت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة ابتداء نحو المزيد من التدهور، وذلك بوتيرة متسارعة، تنذر بكارثة إنسانية محققة.

إذ تشير الأرقام إلى تجاوز عدد القتلى عشرة آلاف مواطن، من المدنيين والعسكريين، حيث أصبحت المقابر الجماعية هي الأسلوب الأنسب لإيواء رفات أولئك الذين قضوا نحبهم. فيما أضحى انتشار الأوبئة والتعذيب البدني والنفسي والاغتصاب مشهداً مألوفاً في حياة المواطنين.⁽⁵⁰⁾ كما ساد الخوف من وقوع مذابح إثنية بين الدينكا والنوير، على غرار ما حدث في رواندا عام 1994، خاصة بعد أن شهدت مدينة بانتيو مذبحه مروعة في أبريل 2014 راح ضحيتها المئات، بعد أن تم تصنيفهم حسب جنسيتهم وانتمائهم الإثني، حيث ينتسب معظمهم إلى شمال السودان، خاصة التجار من دارفور، الذين نهبت ممتلكاتهم أيضاً، بالإضافة إلى عناصر الدينكا، الأمر الذي دفع إلى موجات من العنف الانتقامي ضد جماعات النوير في بور وملكال وغيرهما من مدن الجنوب.

وهنا تؤكد الأدلة تورط قوات الجيش الأبيض وقوات الجنرال بيتر قديت في تنفيذها، وذلك بتحريض مباشر من مشار، الذي تورط من قبل في مذبحه مماثلة ضد الدينكا عام 1991. ولعل توقيت المذبحة ودوافعها تكمن في رغبة مشار في إثبات قوته كزعيم للمعارضة قبيل استئناف المفاوضات مع حكومة الجنوب، خاصة مع إصرار تنظيم إيجاد على ضم مجموعة المعتقلين العشر " أبناء جارنج " إلى المفاوضات، كطرف ثالث مستقل، وسعى الأحزاب السياسية والقبائل الاستوائية للانضمام إلى محادثات السلام.

سوريا العراق وغيرهما. كما تحرص واشنطن على إقامة علاقات متوازنة مع كل من سلفاكير ومشار، بما يضمن النجاح لمشروعها في جنوب السودان، ويسهم في إزاحة الاستثمارات الصينية في قطاع النفط فيها لكي تحل محلها⁽⁴⁶⁾، خاصة أن الشركات الأمريكية مثل كونتنتال وشيفرون وصن أويل كان لها سبق التفتيح عن النفط في جنوب السودان قبل أن تنسحب منه، لتحل محلها الشركات الصينية والماليزية والكندية والخليجية منذ العام 1992.⁽⁴⁷⁾

وبالنسبة للصين، فهي الشريك التجاري الأول لجنوب السودان، والمستثمر الأكبر في قطاع النفط فيها. إذ تؤمن 5% على الأقل من وارداتها النفطية من جنوب السودان. لذا سعى وزير خارجيتها إلى إقناع أطراف الصراع بالبحث عن تسوية تفاوضية للصراع. كما شاركت بكتيبة قوامها 700 جندي ضمن بعثة يوناميس. لكن بكين لم تطرح مبادرات سياسة معنية، أو تفرض عقوبات على أطراف الصراع.⁽⁴⁸⁾ بل إن الشركات الصينية الخاصة انخرطت في تزويد أطراف الصراع بصفقات السلاح السرية، إلى جنوب السودان، لتشكل معينا لا ينضب لتغذية آلة الحرب، بما يتناقض مع مناداة الصين المعلنة بضرورة تسوية الصراع سلمياً.

هذا الموقف الصيني يمكن تفسيره في إطار توجهها العام إزاء القارة الأفريقية، والذي يركز اهتمامه على جانب الاقتصاد، دون الانغماس في معتركات السياسة، خاصة الصراعات الداخلية، طالما أن هذه الصراعات لن تؤثر على استثماراتها على المدى الطويل.⁽⁴⁹⁾

أما دول الاتحاد الأوروبي، فقد كانت أقل تفاعلاً مع الصراع، فاكتفت بالمطالبات بوقف إطلاق النار، والبحث عن تسوية سلمية، ثم اضطر الاتحاد الأوروبي إلى فرض إجراءات عقابية ضد عدد من القيادات الجنوبية للضغط عليهما من أجل القبول بالتسوية السلمية.

وقد ازدادت حدة الأزمة الغذائية مع عدم تمكن المزارعين من ممارسة أعمالهم، بعدما هجروا أراضيهم، واجتاحت الفيضانات ما تبقى من المحاصيل، وصعوبة إيصال مواد الإغاثة الإنسانية إلى أكثر من 60% من المنكوبين بالجوع، مع حلول موسم الأمطار، الذي يمتد من أبريل إلى أكتوبر، ورداءة الطرق، وقلة وعدم صلاحية مهابط الطائرات، وانتشار الغابات والمستنقعات، التي تغطي أكثر من 70% من مساحة البلاد.

أمام هذه المعطيات كانت الأزمة مرشحة للاستمرار، في ظل انشغال القوى الدولية بالحرب المفتعلة ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق، والوضع في أوكرانيا، ومواجهة وباء إيبولا. لذا أكدت التقارير الحاجة الماسة إلى تدبير 1.8 مليار دولار من أجل تنفيذ برامج الإغاثة العاجلة في جنوب السودان، فضلاً عن 371 مليون دولار لمواجهة الخطة الإقليمية لدعم اللاجئين، خاصة أن 77% من حالات الوفاة خلال المجاعات في أفريقيا كانت تحدث خلال مرحلة إعداد برامج الإغاثة الإنسانية.

وبالتالي عقدت الجهات المانحة مؤتمراً في أوسلو في مايو 2014، بحضور 41 دولة ونحو 50 منظمة إنسانية لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية، حيث تعهد المانحون بتوفير 600 مليون دولار، تخصص لمواجهة الجوع والمرض، فضلاً عن التوسع في استخدام الطائرات لإسقاط المساعدات في المناطق المنكوبة.

سعت الحكومة إلى مواجهة الموقف الذي وصفه وزير إعلامها بأنه أصعب من القتال المسلح. لذا شكل سلفاكير لجنة لإدارة الأزمة، وأعلن تشكيل مجلس للأمن الغذائي واستقدام آلات زراعية حديثة. ودعا المزارعين بالعودة إلى أراضيهم، والانخراط في الزراعة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. كما طالب المحاكم الأهلية بوقف النظر في القضايا المتعلقة

وعلى ذلك اتهمت منظمات حقوق الإنسان الدولية جميع الأطراف المتقاتلة بارتكاب جرائم الحرب في جنوب السودان. وطالبت مجموعة الأزمات الدولية بتشكيل محكمة مختلطة من قضاة دوليين ومحليين على غرار المحكمة الخاصة بالنزاع في سيراليون، والتي كان قد تم تشكيلها عام 2000 بالاتفاق بين الأمم المتحدة وسيراليون، وذلك لتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وإقرار عدالة ملموسة لشعب جنوب السودان.

في غضون ذلك اضطر نحو 2,25 مليون مواطن إلى مغادرة مواطنهم حتى نهاية يوليو 2015، من ضمنهم نحو 730 ألف لاجئ خارج حدود الوطن، حيث يعيش هؤلاء أوضاعاً إنسانية بالغة الترددي، سواء في مستنقعات الجنوب، أو مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، والتي عاشوا فيها قبل انفصال الجنوب⁽⁵¹⁾، في ظل عدم القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية لهم، وذلك نتيجة لاحتدام المواجهات العسكرية، وتعرض قواقل الإغاثة للنهب على أيدي العناصر المسلحة، وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا.⁽⁵²⁾

ثم جاءت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (أوتشا)، ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، وبرنامج الغذاء العالمي لتحذر من كارثة إنسانية مروعة في جنوب السودان، ومن مجاعة هي الأسوأ منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد بلوغ عدد المواطنين الذين يحتاجون إلى إمدادات غذائية عاجلة زهاء 4 ملايين مواطن، ودخول معظمهم إلى مرحلة الأزمة والطوارئ الإنسانية، خاصة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، واحتلال جنوب السودان المرتبة الحادية عشرة عالمياً بالنسبة للأطفال الذين يعانون الجوع، بنسبة 32.5% من الأطفال تحت سن الخامسة.

وإنما يهدد أيضاً كافة مظاهر الحياة بالركود التام، خاصة بعدما تراجعت قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين، وتدبير الاحتياجات الغذائية، بعد التهام الإنفاق الدفاعي أكثر من 40% من ميزانية الدولة، وتدني حصيلة العملة الأجنبية.⁽⁵⁴⁾

وهنا أكد محافظ البنك المركزي بجنوب السودان في مايو 2014 أن حكومته ليس لديها أموال كافية لسداد التزاماتها، وأنها ربما تلجأ إلى الاقتراض من الشركات النفطية العاملة لديها، خاصة أنه ليس لديها تصنيف ائتماني يتيح لها الاقتراض من أسواق الدين الدولية.

سادساً- جهود تسوية الصراع:

مع اتساع نطاق المواجهات، حاول سلفاكير إبداء قدر من المرونة والواقعية، بالإعلان عن استعداده للدخول في حوار غير مشروط مع ريباك مشار. فيما أعلن وزير خارجية جنوب السودان برنابا بنجامين عن أمله في إنجاز مصالحة وطنية شاملة تحفظ أرواح الجنوبيين، وتعيد الأمن والاستقرار الدائم للبلاد، داعياً مشار، إلى عدم وضع العقبات أمام مفاوضات التسوية السلمية. واقترح وزير الإعلام مايكل مكواي إجراء مفاوضات مباشرة لتسوية الصراع في جوبا، وعدم نقل المفاوضات خارج البلاد.

من جانبه وضع مشار شروطاً للتفاوض، بدا بعضها مقبولاً مثل الإفراج عن أنصاره المعتقلين سياسياً. لكن بعضها الآخر كان تعجيزياً، حيث أصر على رحيل سلفاكير عن السلطة، مؤكداً أن الحوار الوحيد المتاح الذي يمكن أن يخوضه مع الرئيس لن يكون إلا للاتفاق على شروط رحيله عن السلطة.

في ظل هذا الاستقطاب، طرح لام أكول وزير الخارجية السوداني السابق، والذي ينتمي إلى جماعة الشيلوك، مبادرة تقوم على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، تضم كل القوى السياسية في البلاد، على أن

بالمزارعين والأراضي حتى انتهاء موسم الزراعة. كما أنشأت الحكومة مكتباً لتنسيق الشؤون الإنسانية في مطار جوبا. وناشدت المانحين والشركاء الدوليين لتقديم قروض ومنح في شكل مشروعات عاجلة تساعد الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها.⁽⁵³⁾

بالرغم من ذلك، لم يتعاون أطراف الصراع بالدرجة المطلوبة مع بعثة الأمم المتحدة أو المنظمات الإغاثية، سواء بعدم تقديم أرقام دقيقة حول أعداد المحتاجين للمساعدات، أو بإطلاق النار على الشاحنات، وإجبارها على دفع رسوم للمرور، أو التعسف في إجراءات التفتيش، خوفاً من أن يكون نقل مواد الإغاثة ستاراً لإمداد الخصوم بالسلاح. بل إنهما لم يستجيبا لمناشدات بعثة الأمم المتحدة بعقد هدنة لمدة شهر للسماح للمواطنين بالعودة إلى ديارهم.

لذا اتهم سلفاكير بعثة يوناميس بأنها دولة داخل الدولة. وعارض قرار مجلس الأمن بتمديد عملها حتى نهاية ديسمبر 2014، فيما رفض مشار بشكل قاطع إشراف البعثة على حماية آبار النفط، خوفاً من أن يسهم ذلك في تدعيم موقف سلفاكير. ولعل ذلك هو ما اضطر هيلدا جونسون ممثلة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى الاستقالة، وأجبر مسؤولي منظمة أطباء بلا حدود على مغادرة ولاية الوحدة، ودفع ممثلي البعثات الدبلوماسية بجنوب السودان إلى تأييد موقف الأمم المتحدة عندما انتقدت طرفي الصراع، محملة إياهم المسؤولية المباشرة عن تردي الأوضاع الإنسانية في البلاد.

وعلى الجانب الاقتصادي، أدى الصراع إلى مزيد من التدهور في البنية الأساسية المتهالكة أساساً،

بالإضافة إلى توقف صادرات النفط، وتراجع إنتاجه من 245 ألف برميل يومياً إلى أقل من 160 ألف برميل بعد اندلاع الصراع. الأمر الذي يندر ليس فقط بوقف خطط التنمية وانسحاب الاستثمارات الأجنبية،

ويعود ذلك إلى رفض حكومة جنوب السودان مشاركة مجموعة العشرة في المفاوضات، بدعوى أنها لم تشارك فيها منذ بدايتها، وكونها مطلوبة للمثول أمام القضاء لمحاكمتها بشأن العديد من الاتهامات السياسية والجنائية. فضلاً عن رفض سلفاكير تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها مشار.

كما اختلف موقف الطرفين من نشر القوة الأفريقية المقترحة، إذ قبل بها سلفاكير، في ظل تشككه في حياد قوات الأمم المتحدة في جنوب السودان (بوناميس)، بعدما اتهمها بالتورط في تسليح المتمردين. لكن مشار رفض القوة الأفريقية بشكل قاطع، حتى بعد استبعاد القوات السودانية والأوغندية من المشاركة فيها، مؤكداً انقضاء المبرر لنشرها في ظل وجود بعثة الأمم المتحدة في البلاد، فضلاً عن تخوفه من انحياز القوة الأفريقية لصالح حكومة جنوب السودان.

لذا أكد مشار أن قواته سوف تتصدى للقوة الأفريقية حال نشرها، شأنها في ذلك شأن القوات الأوغندية المنتشرة في البلاد، الأمر الذي ينذر بحدوث ما يعرف ب (زحف المهمات)، وذلك بتحول القوة الأفريقية المقترحة إلى طرف جديد في الصراع، بدلاً من الاقتصار على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام. ونتيجة لذلك اتجه الطرفان صوب التصعيد العسكري، بهدف إحراز المزيد من الانتصارات وكسب الأرض، وزيادة أوراق الضغط على خصمه. وهكذا فإن جهود التسوية السلمية خلال هذه المرحلة لم تتجاوز الرغبة في المحافظة على وقف إطلاق النار، وتجنب الجنوب كارثة المجاعة القادمة، وهو ما كان يعنى تأجيل المشكلة وليس حلها.

2- إجراء المفاوضات المباشرة:

كثفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الضغوط على أطراف الصراع لأجل توقيع اتفاق

يبقى سلفاكير في السلطة حتى نهاية مدة ولايته، مع الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا على خلفية الصراع. لكن البعض الآخر مثل دينق ألور، وهو أحد عناصر مجموعة العشرة، وصف ما جرى في جنوب السودان بأنه انهيار دولة، مشككاً في قدرة الحكومة على إجراء مفاوضات بين مجتمعات وقبائل جنوب السودان.

1-مرحلة المفاوضات غير المباشرة:

جرت المفاوضات بين طرفي الصراع بشكل غير مباشر في أديس أبابا، لتسفر عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 يناير 2014. لكن هذا الاتفاق سرعان ما انهار، ليستمر القتال، فيما أصر كل طرف على تحميل خصمه المسؤولية عن خرق الاتفاق.⁽⁵⁵⁾

والواقع أن خرق وقف إطلاق النار كان متوقعاً. في ظل عدم معالجة أسباب الصراع، والاكتفاء بمواجهة أعراضه. فكان الاتفاق أقرب إلى تكتيك يستهدف كسب الوقت، واستكشاف النوايا، وتدعيم التحالفات المحلية والإقليمية، قبل خوض جولات جديدة من الصراع، في ظل ضعف الثقة المتبادل بين الجانبين.

لذا سارعت إيجاد بدعوة طرفي الصراع إلى جولة تفاوضية جديدة، استضافتها أديس أبابا في فبراير 2014، حيث أصرت المنظمة على إشراك طرف ثالث مستقل في المفاوضات هو مجموعة العشرة. واقترحت أيضاً تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراطية، للإشراف على المصالحة الوطنية، وتنفيذ ترتيبات المرحلة الانتقالية، ونشر قوة أفريقية لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، بمشاركة إثيوبيا وكينيا وبوروندي ورواندا وجيبوتي، وبدعم لوجستي من الأمم المتحدة. لكن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، فتم تأجيلها دون أن تسفر عن إحراز أى تقدم يعتد به.

كما أنه كان فضفاضاً للدرجة التي يصعب معها اعتباره مجرد خارطة طريق تمهد لجولات تالية من المباحثات، فلم يحدد جداول زمنية أو أولويات للعمل من أجل السلام. ولم يطرح إمكانية عقد جولات تالية للتفاوض. كما تضمن العديد من القضايا الجدلية التي كانت بحاجة للحسم، ومنها شكل دولة الجنوب مستقبلاً، والأطراف المشاركة في الحكومة الانتقالية، وآليات المصالحة الوطنية، ووضع القوات الأجنبية، ودور الأطراف الخارجية في إقرار السلم.

بالنسبة لشكل الدولة، أكد مشار ضرورة تكوين دولة فيدرالية في جنوب السودان، بما يتسق مع الطبيعة التعددية للمجتمع، ويخفف من قبضة السلطة المركزية، ويسمح للولايات بالحصول على نصيبها العادل من السلطة والثروة. وهنا يبدو أن مشار يضع نصب عينيه النفط، الذي يقبع معظمه في مناطق النوير، بالإضافة إلى المشروعات الزراعية، التي يتركز 70% منها في ولايات أعالي النيل. ومن الجلي أن هذا الطرح لم يقنع سلفاكير وجماعه الدينكا، التي تتطلع إلى حياة أفضل في دولة الجنوب التي ناضلت لأجل قيامها. وبالتالي فهي لن تقنع بما تحوزه من ثروة حيوانية، حيث يشكل الرعي عماد الاقتصاد لدى الدينكا.

أما تشكيل الحكومة الانتقالية، فهو أمر يكتنفه الغموض، رغم محوريته في التأثير على مستقبل البلاد. إذ لم يكن من اليسير الرهان مرة أخرى على صيغة توافقية تضم سلفاكير إلى جانب مشار، في ظل انعدام الثقة بينهما. ولم يكن من الممكن أيضاً إخراجها من المعادلة، وتقديم وجوه أخرى، مع الحفاظ على تمثيل متوازن للقوى السياسية والجماعات الإثنية في البلاد. إذ لم يقنع كلاهما بالتخلي عن طموحات السلطة والاكتفاء بدور صانعي السلام.

كما خلا الاتفاق من أية إشارة صريحة لمسألة المصالحة الوطنية، وآليات تحقيق العدالة الانتقالية،

للتسوية السلمية. فهددت بفرض عقوبات تطال سلفاكير ومشار شخصياً. كما لوححت الأمم المتحدة بعزمها تحريك ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد تواتر تقارير المنظمات الحقوقية الدولية بشأن ارتكاب أطراف الصراع لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أساس إثني.

كانت هناك أيضاً مخاوف نابغة من البيئة الداخلية، نظراً لعدم القدرة على الحسم العسكري للصراع، وتزايد القلق بشأن اتساع نطاق القتال ليشمل كل ولايات الجنوب، وتردى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، والخوف من الإقصاء بعد تأكيد سلفاكير شروعه في تكوين حكومة وحدة وطنية تضم 17 حزباً، ليس من بينهم ريباك مشار، بعد أن أعلن الأخير تشكيل قيادة عسكرية للمناطق الخاضعة لسيطرته.

أ - اتفاق التسوية في مايو 2014:

التقى سلفاكير ومشار مباشرة في أديس أبابا، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الصراع. وتم توقيع اتفاق للسلام بينهما في 9 مايو 2014، متضمناً وفقاً فورياً لإطلاق النار، ونشر قوات أفريقية للتحقق من وقف العدائيات، وإفساح المجال للمساعدات الإنسانية للمتضررين، والتعاون دون شروط مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وتشكيل حكومة توافقية، ووضع رؤية مشتركة لتداول السلطة وتقاسم الثروة، وتشكيل مفوضية لوضع الدستور، ووضع معايير لتكوين مفوضية للانتخابات وإصدار قانون للأحزاب، لتفادي أى مواجهات عسكرية مستقبلاً، وتسوية جميع الخلافات عبر الحوار، والسماح للشركاء الدوليين بالمشاركة في صنع مستقبل جنوب السودان.⁽⁵⁶⁾

لكن الاتفاق جاء بأقل من التوقعات التي كان ينتظرها المراقبون، حيث كان يفترض أن يعالج قضايا الصراع الأساسية، وليس مجرد وقف إطلاق النار.

الجنوب والتحكم في مسارات الصراع والتسوية. في المقابل تمسك سلفاكير بوجود القوات الأوغندية خلال المرحلة الانتقالية، بدعوى أن وجودها يأتي في إطار اتفاق للدفاع المشترك بين الدولتين.

ومن جانبها، تصر أوغندا على البقاء كطرف أساسي في الصراع، وهو ما يمكن استنتاجه من تصريح وزير الخارجية الأوغندي، الذي أكد أن قواته سوف تتسحب من جنوب السودان، وأنها لن تبقى فيها إلا لمحاربة مقاتلي جيش الرب للمقاومة فحسب، بموجب الاتفاقات المسبقة الموقعة بين كمبالا وجوبا. وقد أدى هذا الأمر إلى خلافات بين دول إيجاد أدت إلى عدم مشاركة أي من قادة دولها في احتفالات الذكرى الثالثة لاستقلال جنوب السودان، باستثناء الرئيس الأوغندي.⁽⁵⁷⁾

كما دعا الاتفاق إلى نشر قوات لمراقبة إنفاذ الاتفاق، لكنه لم يحدد ماهيتها وهيكلها القيادي، وإن كان من المرجح أنها ستكون قوات أفريقية، تعمل تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة (يوناميس). وبالطبع لن تشمل القوة المقترحة القوات الأوغندية، التي لم ينص الاتفاق صراحة على انسحابها من جنوب السودان، وتلك قضية شائكة أخرى.

من جهة أخرى، فإن الاتفاق يفسح المجال للتدخلات الخارجية، عندما ألزم أطرافه بالتعاون غير المشروط مع شركاء السلام الدوليين في صنع مستقبل البلاد، وهو ما يعكس رغبة أمريكية جامحة في إعادة ترتيب أوضاع الجنوب بالاتساق مع مصالحها، بدليل حرصها على توقيع اتفاق تبدو هشاشته واضحة للعيان، لقطع الطريق أمام أي دور محوري للصين أو الاتحاد الأوروبي، وإفساح الوقت أمامها للمفاضلة بين سلفاكير، القائد العسكري المحنك، ومشار، الذي يقع النفط تحت نفوذ جماعته الإثنية، ومجموعة العشرة، التي لم تتورط حتى الآن في انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتقاسم الثروة، وهو ما يندرج بتكرار المذابح الإثنية، في ظل هيمنة التقاليد القبلية التي ترفض تسوية قضايا الثأر من خلال التعويضات المالية. وقد حاول سلفاكير استدراك الأمر مؤكداً أنه سوف يركز على تحقيق المصالحة وبناء الثقة قبل تكوين الحكومة الانتقالية. وهو تصريح بدا منه أن رئيس الدولة يسعى لإطالة الفترة الانتقالية وكسب الوقت من أجل إعادة ترتيب أوراقه في مواجهة خصومه.

وبالنسبة للقضايا الأمنية، أصر طرفا الصراع الأساسيين على الاحتفاظ بقواتهما المسلحة خلال الفترة الانتقالية، ليكون هناك جيشين بقيادتين في البلاد، يتم دمجها بعد إجراء الانتخابات العامة، وذلك بعدما رفضا مقترح إيجاد بدمج قواتهما المسلحة خلال المرحلة الانتقالية ذاتها، خلال مدة تتراوح بين خمسة عشر وثمانية عشر شهراً.

وهنا فإن احتفاظ مشار بقواته يجعلها دولة داخل الدولة، ويندرج بالانتكاس إلى حالة العنف. فمشار لا يسيطر على قواته بإحكام، فيما تتوالى الانفصالات داخل القوات الحكومية، لا سيما بين أبناء القبائل الاستوائية. كما تتخرط بعض الميليشيات في القتال بدافع الثأر الإثني، أكثر من الاعتبارات السياسية، مما يجعل مهمة نزع السلاح شبه مستحيلة، خاصة بالنسبة للأسلحة الخفيفة، التي يسهل إخفائها في ميادين قتاليه تغطيها الغابات والمستنقعات، وذلك لاستخدامها حينما يتجدد القتال.

وفيما يتعلق بالقوات الأجنبية، فقد تم الاتفاق على انسحاب القوات الأوغندية بمجرد توقيع اتفاق السلام النهائي. لكن مشار نكث بالاتفاق بأن جعل انسحاب القوات الأوغندية وغيرها من القوات الأجنبية شرطاً لتوقيع الاتفاق. كما أكدت مجموعة العشرة أن الرئيس موسيفيني يصر على البقاء بقواته على مقربة من حليفه سلفاكير، متخذاً من جيش الرب ذريعة للبقاء في

ب - خارطة الطريق في يونيو 2014:

خصومه، وكسب المزيد من الحلفاء، وعرقلة عملية التسوية، عبر التذرع بحجج واهية، ومنها الاعتراض على كبير الوسطاء الإثيوبيين، متهماً إياه بالعمل على تغيير نظام الحكم في جوبا، بإيعاز من دول الترويك (الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج)، ومن ثم المطالبة بنقل مقر المفاوضات إلى كينيا.

يأتي ذلك في الوقت التي واصل فيه سلفاكير حشد المقاتلين، وتكديس الأسلحة الثقيلة عبر ميناء ممباسا الكيني، بما في ذلك الدبابات الوادرة من الصين، والتي يتيح انتهاء موسم المطر التوسع في استخدامها، بما يحقق تفوقاً نوعياً للقوات الحكومية في مواجهة المتمردين.

في المقابل رفض مشار التوقيع على إعلان المبادئ، مؤكداً قبوله بوقف العدائيات فحسب، مع الرفض الجازم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، في ظل ترأس سلفاكير للبلاد. كما رفض مشاركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في المفاوضات، خوفاً من موالاتها لسلفاكير. وبدلاً من ذلك وضع شروطاً جديدة للتسوية، بدا للوهلة الأولى أنها شروط تعجيزية، وذلك لإظهار تعنت سلفاكير في الوصول إلى تسوية سلمية.

إذ تضمنت شروط مشار إعادة تسمية دولة جنوب السودان بدولة جنوب السودان الفيدرالية، على أن تتألف من 21 ولاية، وفق حدود العام 1956، مع حل المؤسسات الرسمية القائمة، واستبدالها بمؤسسات أخرى بها لتحقيق الفيدرالية، وأن تدير الحكومة الانتقالية البلاد بنسبة 40%، فيما يترك الباقي للولايات الفدرالية.

كما طالب مشار بإعادة هيكلة الجيش والشرطة الوطنية، بتغيير اسم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى القوات المسلحة في جنوب السودان، وهيكله القوات الحكومية، وفصل الجيش عن الحزب الحاكم،

شارك كل من سلفاكير ومشار في جولة تفاوضيه جديدة في أديس أبابا في يونيو 2014، لتسفر عن توقيع اتفاق، يقضى برسم "خارطة طريق" تتضمن تشكيل حكومة انتقالية في غضون سنتين يوماً من توقيع الاتفاق، وتكوين مفوضية لصياغة دستور جديد للبلاد، وإجراء الانتخابات العامة، وبحث تقاسم السلطة والثروة، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية والمنظمات الخدمية، بحيث يتم وضع خطة انتقالية تشمل ترتيبات سياسية وعسكرية تتجاوز المشاركة في السلطة في شكلها البسيط إلى استيعاب كل الأطراف، بما يعكس التنوع السياسي والإثني في البلاد. (58)

لكن هذا الاتفاق لم يطبق فعلياً. ويعتبر ذلك نتيجة منطقية لكون أن اتفاقيات التسوية جاءت مدفوعة بضغوط مكثفة، داخلية وخارجية، أكثر منها تعبيراً عن قناعات ذاتية لدى أطراف الصراع. بالإضافة للتضارب مصالح الأطراف الخارجية، وتباين مواقفها من أطراف الصراع.

ت - إعلان مبادئ التسوية السلمية:

طرحت إيجاد إعلاناً للمبادئ في أغسطس 2014، يتضمن تصوراً لتسوية الصراع يقوم على أساس "تقاسم السلطة"، على نحو ما حدث في بعض الدول مثل زيمبابوي وكينيا، بحيث يتم تشكيل حكومة انتقالية وتقاسم السلطة بين سلفاكير كرئيس للبلاد ومشار، كرئيس للوزراء، بسلطات وصلاحيات تجعله شريكاً فعلياً للرئيس في صنع القرار.

لكن طموحات الزعامة لدى سلفاكير ومشار، واتساع نطاق المعارضة، ساهمت في عرقلة هذا التصور، فتظاهر سلفاكير بالموافقة على إعلان المبادئ، في الوقت الذي أصر فيه على إقصاء

قضى الاتفاق أيضاً بتشكيل مجلس للوزراء، يضم الرئيس، ونائبه الأول، وسبع وعشرين وزيراً، وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي، بحيث يحصل فريق سلفاكير على 60% من الحقائق الوزارية، فيما يحصل فصيل مشار على 30%. أما الـ 10% الأخيرة فتوزع بين مجموعة العشرة والأحزاب السياسية الأخرى. وبالنسبة للسلطة التشريعية، فيتم تشكيل جمعية وطنية، تضم 400 عضو، يتكونون من الأعضاء الحاليين في البرلمان (332 عضواً)، مضافاً إليهم 68 عضواً جديداً، يتم تعيينهم من بين القوى السياسية، بذات النسب المقررة لتوزيع الحقائق الوزارية.⁽⁵⁹⁾

أما قاعدة التصويت على القرارات داخل الحكومة والجمعية الوطنية، فهي توافق الآراء، فإن تعذر ذلك، يتم التصويت عليها وإجازتها بعد حصولها على 80% من الأصوات. كما تم الاتفاق على تكوين لجان متخصصة من الطرفين لرفع النقاط الخلافية إلى لجنة القيادة برئاسة كل من سلفاكير ومشار.

منح وسطاء السلام أطراف الصراع مهلة من الوقت حتى يتم توقيع الاتفاق النهائي قبل الخامس من مارس 2015، بحيث يعقبه وقف دائم لإطلاق النار خلال ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق، وأن ينطبق ذلك على جميع القوات والجماعات المسلحة أو الميليشيات المتحالفة مع الطرفين، وأن يتم تشكيل قوة أفريقية لحفظ السلم، بهدف توفير المناخ المناسب لتطبيق الاتفاق.⁽⁶⁰⁾

غير أن هذا الاتفاق لم يكن أفضل حظاً من سابقه، حيث تطلع مشار إلى نسبة تفوق الـ 30% التي أقرها الاتفاق، وذلك بتقاسم السلطة في الحكومة والقضاء والقوات المسلحة بالمناصفة، بواقع 45% لكل طرف، ومنح نسبة 10% المتبقية للقوى السياسية الأخرى. وهو ما رفضته حكومة

وهيكله الحرس الجمهوري، ليصبح فرقة واحدة تتشكل من خمس كتائب. على أن تشارك المعارضة المسلحة في الجيش بنسبة 70% و10% لأبناء الجنوب الآخرين. كما أصر مشار على محاكمة المتورطين في جرائم الحرب في حكومة جوبا، ومعالجة قضايا النازحين واللجئين والإعلام وغيرها من مختلف قضايا أبناء الجنوب.

في ظل هذا التعنت، سعت إيجاد إلى دفع المفاوضات قدماً. لكن هذه المحاولات أظهرت نتائج مخيبة للآمال. ولذلك مرت مهلة الـ 45 يوماً التي حددتها إيجاد لإنجاز التسوية السلمية وتشكيل حكومة وحدة وطنية دون الوصول إلى اتفاق سلام راسخ، أو عقد صفقة سياسية لإنهاء الصراع. فتم تأجيل المفاوضات إلى 16 أكتوبر 2014. لكنه لم يكن التأجيل الأخير، فانقضى العام 2014 دون الوصول إلى اتفاق حقيقي للتسوية.

3- اتفاق تقاسم السلطة:

شهد العام 2015 انفراجه نسبية إثر استضافة مدينة أروشا التنزانية جولة من المحادثات، أفضت إلى توقيع اتفاق "إعادة الوحدة" بين التيارات المتصارعة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد مهد ذلك إلى توقيع اتفاق لتقاسم السلطة في أديس أبابا في 1 فبراير 2015، وذلك خلال فترة انتقالية، تبدأ في 9 أبريل 2015، ولا تتجاوز ثلاثين شهراً.

وبالنسبة للسلطة التنفيذية، تم الاتفاق على تكوين حكومة انتقالية بحلول 9 يوليو 2015، وهو ما يتزامن مع انتهاء ولاية الحكومة القائمة، مع إسناد منصب الرئاسة إلى سلفاكير، وأن يتولى مشار منصب النائب الأول لرئيس الدولة، واستحداث منصب نائب ثان لرئيس الدولة، يتم إسناده إلى ممثل للولايات الاستوائية الثلاث.

حكم ولايتي الوحدة وأعالي النيل، بينما تم تقسيمهما وفقاً لقرار سلفاكير إلى سبع ولايات، وهو ما يحرم النوير من السيطرة على حقول النفط.⁽⁶³⁾

يعود هذا التعثر في تطبيق الاتفاق إلى عوامل عديدة أهمها: الاعتقاد في أنه يصب بالأساس في جانب المتمردين، لأنه جاء بمشار كنانب أول لرئيس الدولة. ومنحهم الحق في تقاسم الثروة والسلطة، وإدماج المقاتلين في القوات المسلحة الوطنية. كما أنه يخلو من أي قيود على إمكانية ترشح مشار كرئيس للدولة ممثلاً للحركة الشعبية لتحرير السودان. بالإضافة إلى أنه يركز على تقاسم الثروة والسلطة بين النخبة السياسية، دون معالجة حقيقية للمسائل المتعلقة بإقرار العدل وإعادة بناء الاقتصاد المتداعي.⁽⁶⁴⁾

ولعل ذلك هو ما يفسر تردد سلفاكير في التوقيع على الاتفاق، ثم السعي إلى عرقلة تنفيذه، خاصة أنه لم يمنحه أي امتيازات. كما أنه لم ينل قبول الأحزاب السياسية، فلم توقعه حتى حلول موعد إنفاذه في 18 نوفمبر 2015، وكذا تعارضه الزعامات التقليدية المنتمة لجماعة الدينكا، خاصة أن العديد منهم ربما يفقد منصبه لصالح المتمردين في إطار عملية تقاسم السلطة.

سابعاً-احتمالات الصراع ومستقبل الدولة:

في ظل تعثر تطبيق اتفاق تقاسم السلطة، وطرح خيار الفدرالية في جنوب السودان، تزايدت المخاوف بشأن أثر الحرب الأهلية على مستقبل الدولة في جنوب السودان. وهنا يمكن الحديث عن ثلاثة مسارات يحتمل أن يتخذها هذا الصراع، وهي إنفاذ اتفاق التسوية السلمية، وتقاسم السيطرة على الدولة بين الخصمين الأساسيين، والنكوص إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة والممتدة.

جوبا بشكل قاطع. فيما رفضت الأحزاب الجنوبية التوقيع على الاتفاق برمته.

هنا عقدت إيجاد عدة جولات تفاوضية بهدف التغلب على النقاط الخلافية. وتم تدعيم فريق الوساطة بمسؤولين من كل من الجزائر، وتشاد، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا ورواندا. كما عقد لقاء جمع الرئيس الأمريكي بقيادات دول القرن الأفريقي على هامش زيارته لإثيوبيا في يوليو 2015. وتقدت الولايات المتحدة أيضاً بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أطراف الصراع، وهو ما اضطر مشار إلى التوقيع على الاتفاق في 17 أغسطس 2015، وتلاه سلفاكير في 26 أغسطس، فيما أعلنت أوغندا الشروع في سحب قواتها من جنوب السودان، توطئة لتنفيذ الاتفاق على أرض الواقع.

وقد نص الاتفاق على إعطاء الأطراف الموقعة مهلة مدتها 90 يوماً، يتم خلالها تهيئة الأوضاع لتنفيذ الاتفاق، يعقبها فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثين شهراً، يحتفظ خلالها سلفاكير برئاسة الدولة، فيما يصبح مشار نائباً أول للرئيس، مع تعيين نائب آخر للرئيس ينتمي إلى القبائل الاستوائية، وأن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة شئون البلاد، وتقاسم السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتشكيل لجنة لإصدار دستور جديد، وإجراء الانتخابات العامة، وإنجاز عملية المصالحة، وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين.⁽⁶¹⁾

وبالرغم من ذلك، تبادلت أطراف الصراع الاتهامات بشأن خرق وقف إطلاق النار، خاصة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل.⁽⁶²⁾ كما أصدر سلفاكير قراراً من جانب واحد في أكتوبر 2015 بإعادة التقسيم الإداري لولايات الجنوب العشرة، وزيادة عددها إلى 28 ولاية، على أساس إثني في الغالب، بما يفرغ بند تقاسم السلطة من محتواه. إذ يعطى الاتفاق لفريق مشار

1-إنفاذ اتفاق التسوية السلمية:

يظل هذا الاحتمال قائماً في ظل تباين المصالح بين دول إيجاد وتقاطع وجهات نظرها بشأن طبيعة التسوية المثلى للصراع في جنوب السودان.⁽⁶⁶⁾ يضاف إلى ذلك وجود خروقات عديدة متبادلة لوقف إطلاق النار بين أطراف الصراع، وسيطرتها على المدن الاستراتيجية وكذا مقدرات الدولة، خاصة الثروة النفطية، التي يقع معظمها في مناطق النوير، الأمر الذي يتيح لهما الإمكانات المادية اللازمة لتغطية نفقات القتال إذا ما طال أمده.

في هذه الحالة سيكون من المرجح أن يسعى النوير إلى بسط سيطرتهم على مناطق نفوذهم التقليدي ومناطق انتشارهم في أغلب مناطق ولاية جونجلي، وولاية الوحدة، وجزء من جنوب ملكال بولاية أعالي النيل، وبعض المناطق في بحر الغزال. في حين سيهيمن الدينكا على باقي الولايات.

لكن هذا الوضع إذا ما حدث فمن المتوقع ألا يستمر طويلاً، حيث إنه وضع لا يوجد فيه فائز أو مهزوم. ومن ثم نصل إلى النقطة التي تسمى (نضج الصراع)، أي التي يصل فيها الصراع إلى حالة القابلية للتسوية عبر مائدة التفاوض، من خلال وسطاء دوليين وإقليميين، قادرين على إنفاذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات، عبر وسائل المنح والمنع، خاصة أن استمرار الصراع في هذه الحالة يعتبر ترفاً لا يعنى أكثر من استمرار استنزاف القدرات العسكرية والمالية والبشرية لأطراف الصراع، وتحميل الشعب ما لا يطيق من أوضاع إنسانية متردية.

3-النكوص إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة:

هذا المسار ربما يتحقق إذا استمر تباين المواقف السياسية، وتعدّد إنفاذ اتفاق التسوية السلمية، بالتزامن مع تكون شبكة من التحالفات الإثنية المؤيدة لهذا الطرف أو ذلك، بما يؤدي إلى اتساع نطاق

يعود هذا الاحتمال إلى أن ظاهرة الانتشاقات السياسية في الدول الوليدة من الأمور المألوفة، وذلك بفعل عوامل عديدة، أبرزها الافتقار إلى خبرة إدارة الدولة، وعدم تبلور مؤسسات الحكم والأحزاب السياسية، والتنافس لأجل حصد الغنائم بعد تحقق أهداف النضال الأولى باستقلال الجنوب. بالإضافة إلى أن توازن القوى بين طرفي الصراع الأساسيين يصعب من مهمة حسمه عسكرياً.

فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد الأفريقي ودول الجوار ليس من مصلحتها استمرار الصراع في الجنوب، فهي تتخوف من تدفقات اللاجئين الحالية والمتوقعة، وتهديد مصالحها الاقتصادية، وامتداد الاشتباكات المسلحة إليها، خاصة في ظل مسامية الحدود، والتداخل الإثني بينها وبين جنوب السودان.⁽⁶⁵⁾

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، التي كانت ولا تزال الداعم الأساسي لانفصال الجنوب، والتي تسعى إلى السيطرة على منابع النفط، لن تقبل بتدهور الأوضاع في هذه الدولة، لما لذلك من تداعيات سلبية على مصالح ومخططات واشنطن في المنطقة برمتها. وهو ما يصدق على الصين، التي تزيد حصتها في إنتاج النفط في جنوب السودان عن 40% من إجمالي حصص الشركات الأجنبية العاملة في الدولة، حيث أكدت حكومة الصين رسمياً امتناعها عن تصدير السلاح والذخائر إلى جنوب السودان.

لذلك، فمن المتوقع أن تواصل إيجاد جهود الوساطة، المدعومة دولياً وإقليمياً لكي تمهد الطريق نحو إنفاذ اتفاق تقاسم السلطة، على أن يصاحب ذلك جهود حثيثة من المجتمع الدولي لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين.

2-تقاسم السيطرة على الدولة:

أعلنت أكثر من مرة أنها بصدد الانسحاب من البلاد، لإتاحة الفرصة لإنفاذ اتفاق تقاسم السلطة. وهو ما يعكس قدراً جلياً من عدم الثقة المتبادل بين الغريمين سلفاكير ومشار.

وفى حال حدوث هذا السيناريو الكارثي، فإن قائمة الخاسرين ستضم أطراف عديدة. أولها شعب جنوب السودان، الذي أصبح هو الوقود لذلك الصراع السياسي الإثني، حيث تنتظره أوضاع بالغة السوء مع تدهور حال البنية الأساسية والاقتصاد وهروب الاستثمارات الأجنبية، إعمالاً لقاعدة " رأس المال جبان". ومن المؤكد أن الخسارة سوف تطال أيضاً دول الجوار الجغرافي والإقليمي.

فالسودان سوف تتكبد خسائر فادحة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بفعل تجمد مفاوضات تسوية القضايا العالقة مع جنوب السودان، وتوقف إنتاج النفط فيها، وتدفقات اللاجئين المتوقعة، واحتمالية تورط الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في الصراع، لمناصرة مشار، وهو ما قد يعنى امتداد الاشتباكات المسلحة إلى ولايتي جنوب كرفان والنيل الأزرق الشماليين. وهنا فإن اعتبارات القرار الرشيد سوف تدفع الخرطوم إلى دعم سلفاكير سياسياً، في مواجهة مشار، الذي لطالما أربك العلاقات بين شطري السودان، دون أن تتدخل عسكرياً بشكل مباشر، خوفاً من الانزلاق في مستنقع الجنوب.

الخسارة أيضاً سوف تطال دولاً أخرى مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا، التي يتوقع أن تتأزم اقتصادياً، بفعل انكماش حركة التجارة مع جنوب السودان، وعودة العمالة التابعة لها، هرباً من الحرب. كما يمكن أن يشهد شمال غرب أوغندا نشاطاً متزايداً لجيش الرب للمقاومة، مستغلاً حالة الفوضى في جنوب السودان.

وبالنسبة لمصر، فلن يكون بمقدورها إحراز أي تقدم في ملف التعاون المائي مع جنوب السودان، مثلما

المواجهات الأمنية، لتعطي ربوع البلاد، فنصبح أمام حالة تشبه "حرب الكل ضد الكل".

يعزز هذا الاحتمال استمرار تدفق السلاح إلى جنوب السودان، وأن الحركة الشعبية تملك تاريخاً ممتداً من الصراعات نتيجة للتنافس القيادي والانقسامات الإثنية أكثر من الخلافات الإيديولوجية، وأن القيادات الحالية للحركة لا تؤمن عملياً بقيم التعايش وقبول الآخر، بقدر ما تسعى إلى إقصاء الآخر.

فمشار وجماعة النوير يعتقدون أنهم يخوضون هذا الصراع دفاعاً عن كيانهم المادي أولاً، ثم مستقبلهم السياسي. فالنوير لم ينسوا أبداً ضحاياهم الذين سقطوا على يد الدينكا، في ظل هيمنة طقوس وتقاليد قبيلة صارمة ترفض الهزيمة، ولا تقبل الحصول على تعويضات مادية عندما يتعلق الأمر بكرامتها. كما أنها لا تريد لسلفاكير الذي ينتمي للدينكا أن يهيمن على الحزب الحاكم. والأخطر من ذلك أن مشار لا يهيمن بشكل كامل على المليشيات التي تحارب إلى جانبه، خاصة مليشيا بيتر قاديت وقوات الجيش الأبيض. لذا فإن الأمر ينذر بنوع فوضوي من القتال.

وتبدو احتمالات ذلك قائمة بعد إقالة مشار بالفعل لبيتر قاديت في يوليو 2015، وتعيين الجنرال جيمس كوانج نائباً لرئيس هيئة الأركان التابعة لقواته (67)، وكذا في ظل التقارير التي تكشف عن احتمال تدخل ميليشيات تابعة لجماعات النوير الإثيوبية لنصرة جماعات النوير في جنوب السودان، وهو ما يعيد إلى الأذهان حالة الصراع في الكونغو الديمقراطية في عهد لوران كابيلا، عندما تقاطلت جيوش سبع دول أفريقية على الأراضي الكونغولية، وكذا الصراع في رواندا عام 1994، الذي شهد أكبر عملية إبادة جماعية في التاريخ الأفريقي. في المقابل فإن القوات الأوغندية لا تزال مرابطة في جنوب السودان، رغم أنها

في الدول المتعددة إثنيًا، بحيث لا تصبح الدولة الجديدة كالفص الحديدي الذي أغلق عنوة على من بداخله.

وهنا يمكن للنظام في جنوب السودان التغلب على عقبة بناء الهوية الوطنية، والتي تعد عملية تطويرية طويلة المدى، بإقرار مفهوم آخر هو (المواطنة الدستورية)، وهي صيغة يرتكز فيها الولاء الوطنى على "مبادئ الدستور"، بدلاً من المفاهيم الجدلية التقليدية من قبيل القومية والطائفة، والتراث، والثقافة والتاريخ المشترك، والتقاليد، وغيرها.

ففى ظل المواطنة الدستورية، سيكون هناك نوع من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، بحيث يتمتع جميع المواطنين بالحقوق الدستورية مقابل الالتزام بالواجبات الدستورية، على أن تصنف مسألة الانتماءات القومية والدينية والطائفية والأيدولوجية كحق من حقوق المواطن الدستورية، التي لا يقيدتها سوى تجاوز الدستور، والتأمر على الدولة، والخيانة العظمى. فهنا يمكن تقليص الحقوق الدستورية للمواطن، جزئياً أو كلياً.

لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار عدم إمكانية الاعتماد بشكل مطلق على صيغة المواطنة الدستورية كحل لقضية الهوية وتحقيق الاستقرار في جنوب السودان. إذ من الأنسب اعتبارها بمثابة (صيغة مؤقتة)، تتوخى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وصولاً إلى صيغة "الهوية الوطنية"، على المدى الطويل، والتي يسمو عندها الولاء للوطن على حساب الولاءات التحتية الضيقة.

حدث من قبل عندما توقف العمل بمشروع قناة جونجلي عام 1983، وهو ما يضيف المزيد من الضغوط على الوضع المائي المتأزم في مصر في ظل احتدام أزمة سد النهضة منذ أبريل 2011.

خاتمة:

على ضوء التناول السابق للحرب الأهلية في جنوب السودان، تبدو احتمالات تحقق السيناريوهات الثلاثة سالفة الذكر قائمة. لكن المسار الثاني " تقاسم السيطرة على الدولة"، هو الأقرب إلى التحقق في المستقبل المنظور، وذلك بالنظر إلى التحفظات الكثيرة التي أوردها أطراف الصراع على اتفاق تقاسم السلطة، وبالتالي صعوبة إنفاذ هذا الاتفاق، وتوقع امتداد الفترة الانتقالية المحددة لتنفيذه، واحتمالات تجدد القتال، مع عدم قدرة أي طرف على تحقيق نصر عسكري حاسم على الآخر.

لذا من المتصور أن تستمر حالة عدم الاستقرار في جنوب السودان، وأن تتناقص احتمالات تأسيس دولة مستقرة فيها على المدى القريب، حيث تشهد البلاد حالة عسكرية شديدة، تحد من قدرة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام في أجزاء عديدة، أو مراقبة الأسلحة في أيدي المقاتلين، مما سيزيد من احتمالات العنف المسلح.

ولهذا، فإن التسوية السلمية بهذه المعطيات لن تؤمن لأبناء الجنوب الاستقرار المنشود. إذ يتطلب ذلك جهوداً متواصلة لخلق هوية وطنية مشتركة تجمعهم، بما يعزز قيم المشاركة وعدم الإقصاء، والالتزام بالدستور، وتعزيز سيادة القانون، مع الأخذ بنمط من تقاسم السلطة، يقوم على صيغة توازنية، تضمن تمثيلاً عادلاً للقوى السياسية والمكونات الإثنية. فمن خلال هذه الصيغة يمكن للجميع المشاركة في بناء الدولة والوصول إلى مواقع السلطة والإدارة، كل حسب وزنه السياسي وقوته العددية، وذلك على نحو ما هو كائن

الهوامش:

يناير 2011 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ط1، 2011) ص 41.

(8) أكد أنطوني نيق مكنة، وزير النقل في حكومة جنوب السودان أن الحركة الشعبية نجحت في دمج 43 مليشيا جنوبية كانت تحارب الحركة قبل إجراء الاستفتاء، وأنه لا تزال هناك ثلاث مليشيات أخرى مستعصية على الدمج. انظر: أسماء الحسيني، والعزب الطيب طامر، "وزير النقل بحكومة جنوب السودان: لن نقيم علاقات مع إسرائيل"، جريدة الأهرام، 12 يناير 2011.

<http://www.ahram.org.eg/Archive/410/2011/1/12/58/58023.aspx>

(9) United States Institute of Peace, Report titled: **State Building in South Sudan**, 29 November 2011. <http://www.usip.org/publications/state-building-in-south-sudan>.

(10) محمد صالح عمر على، "أثر اتفاق السلام الشامل على العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة الشؤون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 4ع، أكتوبر 2013) ص 129.

(11) على سبيل المثال أيد مشار الاستفتاء الذي أجراه أبناء قبيلة دينكا نقوك في اببي من طرف واحد، والذي قرر ضم المنطقة إلى الجنوب، بينما رفض سلفاكير الاعتراف بنتيجة الاستفتاء، باعتباره غير قانوني وخارج برتوكول أبيي المتفق عليه بين حكومتي الشمال والجنوب.

(12) يستثنى منذ ذلك حالة الخيانة العظمى، أو الانتهاك الجسيم للدستور، حيث يمكن محاكمة الرئيس أمام المحكمة العليا، بناء على قرار يصدر بأغلبية ثلثي جميع أعضاء البرلمان.

(13) جاءت جنوب السودان في المرتبة 124 من إجمالي 180 في مؤشر حرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود. انظر:

Nate Haken & Patricia Taft, "The Dark Side of State Building: South Sudan", Sudan Tribune, 24 June 2013.

<http://www.sudantribune.com/spip.php?article47079>

(1) يضم جنوب السودان خليطاً من الجماعات الإثنية. وتعتبر جماعة الدينكا هي أكبرها من حيث الوزن السياسي والقوة العددية بنسبة 40% من إجمالي السكان، فيما يأتي النوير في المرتبة التالية بنسبة 15.6%، بينما تحتل الشيلوك المرتبة الثالثة، بنسبة 5%. وتتسم العلاقات بين هذه الجماعات بغلبة الطابع الصراعى، حيث كانت تتم تسوية الصراعات فيما بينها من خلال الأعراف القبلية، قبل أن تعود للتفجر بشكل ثأرى من آن لآخر. وللمزيد من التفصيلات: انظر: د. يونس بول دى مانبال، المسلمون في جنوب السودان بعد الانفصال. الواقع والمستقبل، قراءات أفريقية، 24 أبريل 2013.

(2) للمزيد من التفصيلات حول الدول المفروضة من الخارج انظر: د. محمد فايز فرحات، " فشل الدول المهندسة وراثياً في الشرق الأوسط"، مجلة الديمقراطية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع56، أكتوبر 2014) ص ص 18-24.

(3) د. حمدى عبد الرحمن حسن، "الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا"، مجلة الديمقراطية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع56، أكتوبر 2014) ص 63.

(4) للمزيد من التفصيلات حول الانقسام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركات الجنوبية المنافسه انظر: د. إبراهيم أحمد نصر- الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: دار اكتشاف، ط1، 2010) ص ص 99-102.

(5) حلمى شعراوى، السودان في مفترق طرق (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ط1، 2011) ص ص 31-37.

(6) كان هناك 16 حزباً جنوبياً مسجلاً آنذاك لدى مجلس شئون الأحزاب السياسية في الخرطوم حتى ديسمبر 2009. انظر: د. حسن الحاج على و د. حمدى عبد الرحمن حسن، المشهد السياسى في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامى (القاهرة: مركز البيان للبحوث والدراسات، ط1، 2010) ص 41.

(7) د. محمد أحمد عبد الغفار، "عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله"، في مركز البحوث والدراسات الأفريقية، محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال: قراءة في مآلات استفتاء

(21) وجهت اتهامات لسلفاكير بالتستر على اختفاء نحو 4 مليار دولار من ميزانية الدولة منذ 2011، وحفظ التحقيق في اتهامات بالفساد موجهة إلى القيادي في الحركة الشعبية دينق ألور. كما اعترفت أوت دينق وزيرة العمل في حكومة جنوب السودان بأن الاختلاس المالي والفساد الإداري يشكل أحد أهم معوقات التنمية في البلاد. انظر: أيتا فايبر، مرجع سبق ذكره.

(22) د. أيمن شبانة، "جنوب السودان: مستقبل محفوف بالمخاطر"، آفاق سياسية (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ع2، فبراير 2014) ص 103.

(23) د. سعد عبد المعيم بركة، "المعتقدات الدينية للدينكا بجنوب السودان"، في د. سعد عبد المنعم بركة (محرر)، الدينكا ومشكلة جنوب السودان (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2001) ص 89-90.

(24) نادر كاظم، "معضلة الولاء في الدولة الحديثة"، الحوار المتمدن، ع 2058، 4/2007، 10.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=111078>

(25) Human Rights Watch, **South sudan**, January 2012.

(26) ومن العناصر التي تنتمي إلى دينكا بحر الغزال كل من: وزير الدفاع، كوال ميانق، ورئيس أركان القوات المسلحة، وثلاثة من نواب رئيس الأركان الأربعة، ووزير الداخلية إيلو أيانق إيلو، ووزير الخارجية برنابا ماريال بنيامين، ووزير العدل نسيجوي دنغ، ووزيرة الدولة بالمالية والتجارة والتخطيط الاقتصادي مريم ياك، ووزيرة الدولة بالبتروك والتعدين والبيئة اليزابيث جيمس بول، ووزير الزراعة والسياحة والثروة الحيوانية مشار دينق، والوزير أوان ريك المبعوث الخاص لرئيس جنوب السودان إلى أمريكا، والمتحدث باسم رئيس الجمهورية السفير انتوني ويك، إضافة إلى بعض العناصر من دينكا أعالي النيل، ومنهم وزير الاعلام مايكل ماكوي، ووزير الصحة ريك قاي كوك.

(27) كان هذا المجلس آنذاك يتكون من 19 عضواً، منهم 10 أعضاء موالين لمشار و9 أعضاء يؤيدون سلفاكير، وهو ما جعل سلفاكير يسعى لحله، بدعوى مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر العام.

(14) أنشئ هذا الصندوق بهدف تنمية المناطق التي امتدت إليها الحرب الأهلية في إقليم جنوب السودان، عبر إقامة عشرين مشروعاً بالجنوب، في خطة ربع قرنية. ثم انفصل الصندوق عن حكومة السودان وأصبح تابعاً إلى حكومة الجنوب منذ عام 2005. انظر: مامر حامد سعداوي، "التنمية الاقتصادية بجنوب السودان: رؤية للاستثمارات المصرية دراسة جغرافية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية السودانية الليبية من أجل التنمية والاستثمار، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 14-15 ديسمبر 2009، ص 555، وص 566.

(15) د. أيتا فايبر، "احتقان التحول في جنوب السودان"، موقع سودارس، 4 يناير 2014.

<http://www.sudaress.com/hurriyat/138513>.

(16) د. محمد أحمد عبد الغفار، م.س.ذ، ص ص 37-40.

(17) لدى توقيع اتفاق نيفاشا للسلام في يناير 2005، أكد المحللون وجود حوالي 600 مليون برميل من الاحتياطي النفطي في جنوب السودان، ونحو 400 ألف برميل من الإنتاج اليومي، ينتظر أن يصل إلى 700 ألف برميل بحلول عام 2007. انظر: جون جازفنيان، ترجمة أحمد محمود، التكاليف على نفط أفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، ط1، 2013) ص 333.

(18) لير يقدم المانحون الدوليون لجنوب السودان سوى 14% مما تعهدوا به في إطار اتفاق نيفاشا. انظر: د. فرج عبد الفتاح، "جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة"، أوراق الشرق الأوسط، ع51، يناير 2011، ص 79.

(19) Central Intelligence Agency, **The World Fact Book: South Sudan, Economy Overview**, 2015.

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/od.html>

(20) أتييم سايمون مبيور، "بدون هذا النفط: خيارات جنوب السودان والبدائل الاقتصادية بعد إغلاق أنابيب البترول"، 9 أكتوبر 2012.

(35) اکتفت حكومة الخرطوم بإدائه اغتيال رعاياها الشماليين في بانتيو. فيما لرتفاعل الأحزاب السياسية الشمالية بالشكل اللائق مع الأمر. كما حملت الخرطوم المسؤولية عن المذبحة إلى معارضيها في حركة العدل والمساواة، والجبهة الثورية، مؤكدة أنها جاءت كرد فعل انتقامي لتورط مسلحي الحركة والجبهة في القتال إلى جانب سلفاكير ضد مشار. في المقابل نفت حركة العدل والمساواة تورطها في الصراع، مؤكدة أنه شأن داخلي، وأنها حركة مقاومة تدافع عن قضية وطنية، وليست مرتزقة تقاتل لحساب الآخرين.

(36) شبكة الأنباء الإنسانية-إيرين، تقرير بعنوان: تأجيل السلام في جنوب السودان يعني غياب العدالة لضحايا الحرب، 9 مارس 2015.

(37) ماجد محمد علي، " أديس وأسمرا. رحلة البحث عن أدوار جديدة"، جريدة الصحافة، الخرطوم، 6 سبتمبر 2011.

(38) International Crisis Group، **South Sudan: Keeping Faith with the IGAD Peace Process**, Africa Report, No.228, 22 Jul.2015.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/>

(39) د. أيمن شبانة، " مواقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان، أوراق الشرق الأوسط (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ع51، يناير 2011) ص 41-37.

(40) عبد الرحمن أرباب مرسل، " جيش الرب والمهددات الأمنية"، مجلة السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ع4، يوليو 2011) ص 54-49.

(41) نورا أسامة، " حسابات الدول الوليدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان"، السياسة الدولية، 2011.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1756.aspx>

(42) Andrew S. Natsios, "A New Approach for South Sudan", **New York Times**, 28 July 2015.

http://www.nytimes.com/2015/07/29/opinion/a-new-approach-for-south-sudan.html?_r=0

(28) كان إقليم جنوب السودان يتكون في السابق من ثلاث أقاليم فرعية هي: الاستوائي، وبحر الغزال وأعلى النيل. ولدى الانفصال كانت دولة جنوب السودان تتكون من عشرة ولايات هي: غرب الاستوائية، شرق الاستوائية، وسط الاستوائية، شمال بحر الغزال، غرب بحر الغزال، البحيرات، واراب، الوحدة، جونجلي، أعلى النيل.

(29) اقتبس سلفاكير مقوله سابقة لجون جارنج، تؤكد أن مشار الذي انشق عن الحركة الشعبية عام 1991، ليصبح مستشاراً للرئيس البشير، هو الشخص الذي " طعن الحركة الشعبية في مقتل بعد أن كانت على وشك الانتصار".

(30) يحمل ريباك مشار درجة الدكتوراه في التخطيط الاستراتيجي من جامعة براد فورد البريطانية.

(31) شملت قائمة المعتقلين مجموعة من القيادات السابقين في الحزب الحاكم والحكومة وهم: وزير الدولة بمجلس الوزراء دينق الور، ووزير الدولة للدفاع مجاك أقوت، ووزير الأمن وإياد دينق أجاك، ووزير الشباب والرياضة شرينو تينيق، ووزير الطرق والجسور قيير شوانق، ووزير المالية كوستي مانيسي، والسفير إيزيكييل قاركواث، وحاكم ولاية الوحدة تعبان دينق، وحاكم البحيرات شوق تونق، ومادوت بيار رئيس الأمن الوطني، وباجان أموم، ووزير البيئة ألفريد لادو قوري.

(32) Deutsche Welle At a Glance, Report Titled: South Sudan's 2015 Elections Postponed Amid Shaky Ceasefire, 12 May 2014,

<http://www.dw.com/en/south-sudans-2015-elections-postponed-amid-shaky-ceasefire/a-17630755>

(33) United Nations: Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan Covering the period from 14 April to 19 August 2015, PP.2-3.

(34) كان حاكم ولاية غرب بحر الغزال هو صاحب هذا الاقتراح، الذي تدعم بخروج تظاهرات عمالية وطلائية في الولاية، لإضفاء الشرعية على هذا الاقتراح، على أمل أن يحمل ذلك معه خيراً وقيماً لهم، يتعلق بالتنمية وفرص الاستثمار وتطوير الخدمات والبنية الأساسية.

<https://www.amnesty.org/en/countries/africa/south-sudan/report-south-sudan/>

⁽⁵¹⁾UNHCR, **More than 2.25 million now displaced in South Sudan and across its borders**, July 2015. <http://www.unhcr.org/559bdb0e6.html>

⁽⁵²⁾الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (11 فبراير 2015-13 أبريل 2015)، ص 16-18.

⁽⁵³⁾ كان مردود هذه الإجراءات ضعيفاً للغاية، فاستقدام الآلات للزراعية لم يكن مجدياً في ظل تفشي الفقر بين 90% من المزارعين، والاعتماد على نمط الزراعة المعيشية، وانخفاض متوسط حجم الملكية الزراعية إلى أقل من فدانين للمزارع الواحد. ولم تكن التوعية بالطرق الحديثة للزراعة مناسبة أيضاً لمزارعين تنتشر الأمية بين 70% منهم. كما أن الحكومة ركزت على تحسين الأوضاع في العاصمة على حساب المناطق الأخرى، للإيجاء بانفراج الأزمة.

⁽⁵⁴⁾ Micah Zenko's, Op.Cit., P.2.

⁽⁵⁵⁾Amnesty International, **Annual Report about South Sudan**, 2014/15.

⁽⁵⁶⁾ د. أيمن شبانة، " جنوب السودان واتفاق فبراير: تقاسم السلطة وانعدام الثقة"، مجلة الديمقراطية، ع58، أبريل 2015، ص 166-167.

⁽⁵⁷⁾ المرجع السابق، ص 167.

⁽⁵⁸⁾ شبكة الأنباء الإنسانية-إيرين، تقرير بعنوان: السلام في جنوب السودان: صفقة أى صفقة؟، 4 فبراير 2015.

<http://arabic.irinnews.org/Report/4678/>

⁽⁵⁹⁾الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان، عن المدة من 11 فبراير إلى 13 أبريل 2015، ص ص 1-3.

⁽⁶⁰⁾International Crisis Group, Report Titled: **South Sudan: Keeping Faith with the IGAD Peace Process**, 27 July 2015.

⁽⁴³⁾ هيومن رايتس ووتش، تقرير بعنوان: جنوب السودان: فظاعات واسعة النطاق في هجمة حكومية، 22 يوليو 2015.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/22/279565>

⁽⁴⁴⁾ فرضت الولايات المتحدة بالفعل عقوبات ضد قائد الحرس الرئاسي لحكومة جنوب السودان مريال تشانونج، وبيتر قادييت القائد الأبرز لقوات مشار. لكن دول الجوار رفضت التعاون مع الولايات المتحدة في معاينة أطراف الصراع. انظر: د. صبحي قنصوة ود. نادية عبد الفتاح (محرران)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار التاسع، 2013/2012) ص ص 56-57.

⁽⁴⁵⁾ لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي في دعم انفصال جنوب السودان انظر: د. خالد حسين محمد، العلاقات السودانية الأمريكية 1989-2010 (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2011).

⁽⁴⁶⁾ د. على عيسى عبد الرحمن، " الانفصال وأثره على الأمن الوطني السوداني"، محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال: قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، م.س.ذ، ص 208.

⁽⁴⁷⁾ عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان، النفط والصراع السياسي في السودان (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011) ص 16-23.

⁽⁴⁸⁾ Micah Zenko's , **Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil**, Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations. Washington D.C, 2 December 2014.

<http://blogs.cfr.org/zenko/2014/12/02/guest-post-chinese-troops-in-africa>

⁽⁴⁹⁾ تحرص الصين على تقديم نفسها إلى الأفارقة باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم. وتؤكد دوماً أنها لا تلزم الدول الأفريقية بشروط سياسية معينة لدى التعامل مع الصين سوى الالتزام بسياسة "صين واحدة"، في ظل عداء الصين التاريخي لتايوان.

⁽⁵⁰⁾Amnesty International, **Annual Report about South Sudan**, 2014/15,

(65) د. صبحي قنصوة، ود. نادية عبد الفتاح (محرران)، م.س.ذ، ص 56-57.

(66) Andrew S. Natsios, **Op. Cit.**

(67) United Nations: Security Council, Report of the Secretary-General on South Sudan, **Op. Cit.**, PP.4-5.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/south-sudan/228-south-sudan-keeping-faith-with-the-igad-peace-process.aspx>

(61) نص الاتفاق على أن تكون نسب تقاسم السلطة في إطار حكومة الوحدة الوطنية على المستوى المركزي بواقع 50% من المناصب الحكومية لفريق سلفاكير، و 33% لمجموعة مشار، و 7% لمجموعة العشرة، و 7% للأحزاب السياسية. أما على مستوى حكومات الولايات، فسوف تكون نسب التقاسم في الولايات الثلاث المتأثرة بالحرب (الوحدة، جونجلي، أعالي النيل) كالآتي: 47% للحكومة، و 40% لفريق ريباك مشار، و 7% لمجموعة العشرة، و 7% للأحزاب الأخرى. على أن ترشح الحكومة حاكماً لجونجلي، وترشح المعارضة حاكماً لكل من ولاية الوحدة وأعالي النيل. أما بقية الولايات السبع، فتكون نسب تقاسم السلطة بواقع 85% للحكومة، و 15 لفريق ريباك مشار. وبالنسبة للمجلس التشريعي، الذي يتكون من 332 مقعداً، فسوف يتم توسيعه خلال الفترة الانتقالية ليصل إلى 400 مقعد، بحيث تخصص المقاعد الإضافية بواقع 50 مقعداً لفصيل مشار، و 17 مقعداً للأحزاب السياسية، ومقعد واحد لمجموعة العشرة. ولمزيد من التفاصيل انظر: **اتفاق تقاسم السلطة في جنوب السودان**، أديس أبابا، 17 أغسطس 2015.

(62) **Sudan Tribune**, " South Sudan: rival forces trade accusations over fresh clashes in Unity state", September 29, 2015.

<http://www.sudantribune.com/spip.php?article56545>

(63) Jason Patinkin, **Another Peace Deal unravels in South Sudan**, Humanitarian News & analysis – IRIN, 9 October 2015.

<http://www.irinnews.org/report/102078/>

(64) James Copnall, **South Sudan: Obstacles to a lasting peace**, Report submitted to Council on foreign Relations, Washington D.C, 26 August 2015.

<http://www.cfr.org/global/global-conflict-tracker/p32137#!/?marker=33>

مركز البصيرة للبحوث والدراسات والفنون والفيلم

بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة 13 - الجزائر

ها/فا: 023.75.75.81 النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني: / markaz_bassira@yahoo.fr الموقع الإلكتروني: www.Bassiracenter.com

دفعاً لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

■ تصدر الدوريات سداسياً، أي عددين في السنة لكل دورية.

■ الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1500 دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....
البريد الإلكتروني.....

- الاشتراك في الدوريات: 1-دراسات أدبية من العدد 6-دراسات استراتيجية من العدد
- 2-دراسات إسلامية من العدد 7-دراسات قانونية من العدد
- 3-دراسات اقتصادية من العدد 8-دراسات اجتماعية من العدد
- 4-دراسات نفسية من العدد 9-دراسات تاريخية من العدد
- 5-دراسات الطفولة من العدد 10-دراسات أرطفونية من العدد

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر والاستلام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة

